د. سارة نصر محمد

مؤسسة الرئاسة والبرامج الحوارية

المعالجة الإعلامية وعلاقتها باتجاهات الجمهور



مؤسسة الرئاسة والبرامج الحوارية

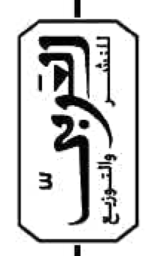
المعالجه الإعلامية وعلاقتها باتجاهات الجمهور

مؤسسة الرئاسة والبرامج الحوارية
المعالجه الإعلامية وعلاقتها باتجاهات الجمهور

د. سارة نصر محمد

الطبعة الأولى: 2020
رقم الإيداع: 2019/23084
الترقيم الدولي: 9789773195335

الغلاف: عصام أميـــن



60 شارع القصر العيني – 11451 – القاهرة – مصر
ت: 27921943 2 20+ – 27954529 2 20+ فاكس: 27947566 2 20+
www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة
عبد الباقي، سارة نصر محمد
مؤسسة الرئاسة والبرامج الحوارية..المعالجه الإعلامية وعلاقتها باتجاهات الجمهور،
د/سارة نصر محمد – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019.ص.سم
الترقيم الدولي: 9789773195335
1- الاداء الرئاسي
أ- العنوان

مؤسسة الرئاسة والبرامج الحوارية

المعالجه الإعلامية وعلاقتها باتجاهات الجمهور

د. سارة نصر محمد



مقدمة

قُدر لمصر بحكم موقعها وجغرافيتها أن تصبح محط أنظار وأطماع العالم إلا أن ذلك أيضاً قد وهبها ريادة إقليمية وجعلها دولة محورية كبري، ومن هنا فإن صانع القرار السياسي المصري على مدار التاريخ لم يغفل تأثير تلك الحقائق الجغرافية والتراكمات التاريخية، والتي تفرض عليه تبني مفهوماً شاملاً للأمن القومي يتناسب مع دورها ومواقفها السياسية ويحقق لأهلها ولجيرانها الأمان.

وقد تشكلت الأعباء التي تواجهها أول مؤسسة رئاسية منتخبة في أعقاب ثورة يونيو 2013 كونها جزءاً لا ينفصل عن الوضع الإقليمي في المنطقة العربية، وذلك ما بين إرهاب يروع ودول شقيقة تتساقط واحدة تلو الأخري وتدخلات خارجية تنال من سيادة الدول واستقرارها وتفكك نسيج أبنائها بإستقطاب بعضهم وإقصاء الآخر على أساس دينى أو مذهبي أو طائفي لتغيير خارطة العالم العربي، بل وقد امتد التهديد ليصل للأمن المائي وحقوق مصر التاريخية المائية لوقف قطار التنمية المصرى وتحجيم دورها.

أما على المستوى الداخلى فيأتي علي رأس تلك المشكلات مكافحة الارهاب والذي قد اتخذ أشكالاً مختلفة، فأصبح إرهاباً فكرياً ودينياً وسياسياً مُدرباً ومُدعماً بقوى وتنظيمات وأجهزة أمنية ومخابراتية إقليمية ودولية لها أطماع بمصر، وتبلور ذلك في السعي الدائم للسيطرة علي حدود مصر الشرقية والغربية لاختراق وحدة الشعب المصري وتفكيك مؤسساته شأنه شأن كثير من الدول التي تسللت إليها أيادى الإرهاب وانتهت بالتفتيت وتشتيت أبنائها، والذي قد انعكس بدوره على الوضع الاقتصادى تاركاً بعض الأزمات الاقتصادية التى عصفت بالدولة كنتاج لمكافحة تلك العمليات الإرهابية وتأمين الحدود، هذا بالإضافة إلي الزيادة السكانية التي

أفرزت البطالة والأمية والجهل والتي تعيق الجهود التي تبذلها الدولة ومحاولات تحقيق استراتيجيات تنموية واضحة ورؤية مصر للتنمية المستدامة 2030.

على أن أساليب الحرب والإرهاب لم تكن كعهدها سابقاً بل تطورت لما يسمي حروب الجيل الرابع، حيث استغلت الجماعات الإرهابية والدول المعادية تأثير وسائل الإعلام فى تحديد وتشكيل اتجاهات الفرد تجاه البيئة السياسية، فنشرت الإشاعات وبثت تسجيلات محرفة عبر وسائل الإعلام المرئي ومواقع التواصل الاجتماعي لتضعف ثقة الشعوب بقيادتها وتبث الرعب في نفوس معارضيها.

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس المصرى كثيراً ما طالب أن يسانده الإعلام بأدواته وإمكانياته وكوادره بما يتناسب مع قوة وشراسة الحرب التكنولوجية الحالية، وذلك بتوحيد الهدف وتحديد أولويات الخطاب في إطار استراتيجة واضحة المعالم توظف كافة وسائل الإعلام وتعتمد علي المعلومة الصحيحة والدقيقة بالسرعة المطلوبة لضمان سرعة التفاعل والقضاء علي كل ما قد يسبب أزمات ويثير الرأى العام، بل إنه طالب المجتمع الدولي للقيام بدوره وتحمل مسئوليته في محاربة الإرهاب بإغلاق مواقع الإرهاب علي الإنترنت، ويكتمل ذلك الدور باهتمامه بالتواصل بشكل دائم مع الإعلام المصرى والخارجى بما يساهم في تقليص المسافات بينه وبين المشاهد ويقدم لهم المعلومة الموثقة بما يحقق الشفافية المطلوبة وينشر الحقائق ويدحض الشائعات، هذا إلي جانب سعيه الدائم لدمج الشباب سياسياً حيث إن مشاركتهم فى العمل السياسى هي أحدى الوسائل الهامة للقضاء على جذب الإرهاب لأعضاء جدد تحت مسمى الكبت والتهميش السياسي، فخلق أى عضو جديد لتلك الجماعات يبدأ بإحساسه بالفشل واليأس ثم الانعزال والتأثر بالتفسيرات الخاطئة للدين ثم اللعب على وتر البطولة وتحقيق الذات التى يفتقدها.

ومن ثم فإن أهمية مؤسسة الرئاسة الحالية تتناسب مع قدر التحديات المختلفة خارجياً وداخلياً والمشكلات التي تقع على عاتقها من فترات سابقة، وبما أن اتجاه الأفراد نحو السلطة والرؤساء يتأثر بمدى رضاهم عن أدائهم ومدى قدرتهم على الإيفاء باحتياجاتهم ومتطلباتهم المختلفة وخاصة الاقتصادية، ونظراً لإن الرضا عن الأداء مفهوم ديناميكى متغير يختلف من فرد لآخر ومن فترة لأخرى، وأن اتجاهات الفرد نحو السلطة تعتمد بشكل ما على الصورة الذهنية التى يكونها عنها والتى تساهم فى تكوينها وسائل الإعلام بما تعرضها عنها سواء سلباً أو ايجاباً.

وتأتى أهمية البرامج الحوارية خاصة نظراً لإرتفاع مستويات التعرض والمشاهدة لها حيث تلعب دور الوسيط بين الجمهور وكثير من الأحداث الجارية فى الشارع المصري، فهو يبحث عن الشرح والتفسير الذى تقدمه له تلك البرامج فى ظل ما تعرضه من وجهات نظر مختلفة وأحاديث مسجلة وتقارير ميدانية مع ما تتيحه بعضها من وسائل تفاعلية بينها وبين الجمهور، ومن ثم فقد أصبح لها تأثير واضح على اتجاهه نحو أداء الأطراف المختلفة فى العملية السياسية، من خلال ما تعرضه من قضايا خاصة فى ظل الأحداث القائمة والتى يتصدر فيها المشهد السياسى المصري الساحة العربية والدولية على حدٍ سواء.

ومع الأخذ فى الاعتبار إن الصور الإعلامية التى تعكسها وسائل الإعلام لا تمثل بالضرورة تجسيداً محايداً للواقع، بل هو تجسيد مرتبط بشكل قوى بهوية الوسيلة وملكيتها وأهدافها حيث تعكس تلك المعالجات عن الأفراد والأحداث التى تتناولها تصورات تلك المؤسسات عنهم.

لذا فإن التعرف علي ملامح وأبعاد صورة مؤسسة الرئاسة المصرية من خلال القضايا المعروضة عنها في البرامج الحوارية فى القنوات المختلفة، يساهم فى استنباط تأثيرها على ردود الأفعال الداخلية والمرتبطة برضا المواطن بل وبعض المواقف الإقليمية والدولية.

وتتناول هذه الدراسة رصد أساليب واتجاهات معالجة القضايا البارزة عن مؤسسة الرئاسة المصرية فى البرامج الحوارية المختلفة ودراسة تأثيراتها فى خلق اتجاه وتقييم لأدائها الجزئي والعام، مع الأخذ فى الاعتبار تأثير الأداء الإعلامى للرئاسة سواء من حيث (الخطاب الرئاسى الرسمى- الظهور الإعلامى فى المناسبات الرسمية - اللقاءات التليفزيونية الداخلية والخارجية- الحوارات الإذاعية) بما يتيحه ذلك من تفاعل مع الجمهور والذي ينعكس بدوره علي تقييمهم العام.

الفصل الأول

مهام رئيس الجمهوريه
فى الدساتير المصرية

- **المبحث الأول:** مفهوم الدستور وأهم مواده.
- **المبحث الثاني:** تطور مهام رئيس الجمهورية فى الدساتير المصرية.

مقدمة الفصل

إن الدساتير هى تلك الوثائق التى تُرسى أسس ومبادىء أى نظام سياسى قائم فتحدد مهام وحدود سلطاته بشكل واضح ومفصل، ومن هنا فإن الحكم على وتقييم أداء مؤسسة الرئاسة (رأس السلطه التنفيذية) يستوجب قراءة الدستور للبحث والتعرف على المهام المنوطة بها والأجهزة المعاونة لها وحدود مسئولياتها وعلاقتها بغيرها من السلطات، مع الأخذ فى الإعتبار أسباب إنهاء مدة الرئاسة وكيفية محاكمته وحدود مسئولياته القانونية والجنائية والجهة أو الشخص المنوط بالحكم من بعده، وقد أثبتت الأحداث السياسية المصرية حديثاً أهمية قراءة الدستور خاصة بعد بروز مفهومى التوريث فى عهد مبارك والشرعية فى عهد محمد مرسى، وقد قامت الكاتبة بتقسيم الفصل إلى مبحثين حيث تناول **المبحث الأول** نظرة عامة تشمل مفهوم الدستور مع إلقاء الضوء على الأسباب المختلفة لنشأته وشروط تعديله، ذلك إلى جانب أهم المواد التى يتضمنها البناء الدستورى بالتركيز على السلطة السياسية.

ويتناول **المبحث الثانى** بشكل أكثر تحديداً مراحل تطور الدساتير المصرية وتحليل أهم الظروف الداخلية والخارجية المؤثرة عليها وتوضيح تأثير ذلك بشكل خاص على مهام رئيس الجمهورية، بداية بالعهد الملكى مروراً بدستور 1971 وتعديلاته والتى قد تكون إنعكاساً للتطور السياسى والتاريخى القائم أو رغبة من النظام فى صبغ سلطاته وتعديل صلاحياته بصبغة قانونية ووثيقة دستورية، وفى النهاية تم إلقاء الضوء على تبعات 25 يناير و30 يونيو الدستورية مع الاهتمام بتحليلها والتعليق عليها وعمل مقارنات فيما بينهم نحو مهام رئيس الجمهورية.

المبحث الأول: مفهوم الدستور وأهم مواده

إن الدستور هو الأساس الذى يجب أن تقوم عليه دولة القانون وهو العمود الفقرى لنظام الحكم فى الوطن، والوثيقة التى تبين وتحدد العلاقات بين الحاكم والمحكوم ولذلك يطلق عليه (أبو القوانين)[1].

تعريف الدستور:

يرجع أصل لفظ دستور إلى اللغة الفارسية، فكلمة دستور مركبة من "دست" بمعنى القاعدة، "ور" أى صاحب والكلمة مجتمعة تعنى صاحب القاعدة، ويراد بها قاعدة أساسية يُرجع إليها كمجلد يحوى مجموعة قوانين الدولة والتى تتعلق أساساً بالحكم[2].

وبشكل عام هناك معياران لتعريف الدستور[3]:

المعيار الشكلي: والذى يُعنى بوجود الوثيقة الدستورية فالدستور هنا يهتم بمجموعة القواعد والأحكام والنظم المكتوبة التى تحتويها الوثيقة، دون النظر إلى مضمون وطبيعة المواد.

المعيار الموضوعي: يُلقى الضوء على مضمون القواعد القانونية المطروحة وموضوعاتها ومدلولاتها.

---

(1) خالد محمد القاضى، **"الثورة والطريق إلى دولة القانون"**، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2013، ص49.
(2) حسن حامد مشيكه، **"التحول الديمقراطى والبحث عن الدستور فى ظل الحكم الفدرالى فى السودان"**، المستقبل العربى، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 415، السنة السادسة والثلاثون، سبتمبر 2013، ص37.
(3) مصطفى أبو زيد فهمى، **"النظرية العامة للدولة"**، القاهرة: دار المطبوعات الجامعية، 2012، ص53.

وتظهر أهمية الدستور فى أنه يحدد الأسس العامة التى تُدار على أساسها شئون الدولة[1]، حيث يُعَرِف طبيعة نظام الحكم (ملكى أم جمهوري) ويؤسس للسلطات الثلاث التى تقوم عليها الدولة فيحدد مهام وصلاحيات كل منهم وشكل العلاقة التى تربط بينهم، هذا إلى جانب مجموعة الحقوق والحريات العامة المُستحقة للمواطنين والتى تشكل فى مجموعها درعاً يقى الشعب من السلطة[2].

ويتضح هنا أن هناك جانبين للدستور[3]:

- جانب سياسى يعبر عن المباديء السياسية المتعلقة بنظام الحكم والتى يؤمن بها الشعب فى وقت ما.

- جانب قانونى وهو مجموعة القواعد التى تعبر عن الرؤية القانونية التى يتبناها المشرع للتعبير عن الإرادة السياسية.

ويتطابق الجانب القانونى والجانب السياسى للدستور فى تعبير كل منهما عن إرادة الشعب، ويتضح ذلك فى حقيقة مؤداها أن إرادة الشعب هى التى أقرت هذا الدستور بمدلوله القانوني، ومن ثم فالدستور يستند إلى هذه الإرادة فى الأصل وليس للنصوص والمواد، ولذلك إذا اقتضى الحال وضع دستور جديد أو تعديل دستور قائم بناءعلى إرادة هذا الشعب يتم ذلك بالتبعية[4].

---

(1) **معجم المصطلحات السياسية**، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص203.

(2) محمود شريف بسيونى، محمد هلال، "**الجمهورية الثانية فى مصر**"، القاهرة: دار الشروق، 2012، ص167.

(3) طارق البشرى، "**التعديلات الدستورية: رؤى مستقلة (مناقشات منتدى الإصلاح الدستورى)**"، القاهرة: مركز البحوث والاستشارات والتدريب، (توفمبر 2006 – مارس 2007)، ص16.

(4) أحمد فتحى سرور، "**دراسة فى منهج الإصلاح الدستورى**"، **2006**، القاهرة: مطابع مجلس الشعب، ص9.

أساليب تعديل الدساتير:

تنص الدساتير المختلفة على مجموعة مواد تحدد كيفية تعديل هذا الدستور مستقبلاً **وتنقسم إلي:**

- **الدساتير المرنة:** التى يمكن تعديلها بسهولة بحيث أنها تُعدّل بنفس الإجراءات والأغلبية اللازمة لتعديل القوانين العادية، ومن خلال الطريقة التشريعية العادية وبواسطة المشرع العادي[1].

- **الدساتير الجامدة:** يكون هناك صعوبة لإدخال تعديلات فيها سواء كان كلياً أو جزئياً، إلا بقيود وإجراءات أشد من إجراءات التشريع العادي، لكنها ليست بالضرورة مناقضة للتقدم فقد يكون لتحقيق نوع من الثبات والاستقرار للدستور لتستقر أحكامه وتكون بعيدة عن التعديل المستمر[2]. وتنقسم إلي[3]:

أ- الدساتير التى تَحظر التعديل:

- **الحظر الزمني:** يعنى عدم المساس بالدستور لفترة زمنية محددة لضمان نفاد أحكام الدستور كلها أو بعضها فترة من الزمان تكفى لإستقرارها وثباتها.

- **الحظر الموضوعي:** وهذا النوع من الحظر يتعلق بالأحكام الجوهرية فى الدستور وخاصة ما يتصل بنظام الحكم، ويكون الباعث عليه هو حماية بعض النصوص المعنية فى الدستور.

---

(1) إبراهيم درويش، **"القانون الدستورى: النظرية العامة"**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1996، ص115.
(2) عثمان خليل، **"القانون الدستورى: الكتاب الأول فى المبادئ الدستورية العامة"**، القاهرة: مطبعة مصر، 1956، ص50.
(3) إبراهيم درويش، **مرجع سابق**، 1996، ص123:124.

ب- الدساتير التى تُجيز التعديل بإجراءات وشروط خاصة:

- **الاعتبارات السياسية:** يشترط فى حالة تعديل الدستور أن يُراعى سلطات الدولة.

- **الاعتبارات الفنية:** تتمثل فى أساليب ووسائل الصياغة التى يأخذ بها واضعو الدساتير **وهما:**

أ – اشتراط التماثل فى الأوضاع القانونية بين نشأة الدستور وتعديله.

ب- الاقتصار على تنظيم الأسس الجوهرية فى الدستور.

أسباب نشأة الدساتير:

الدستور هو نتاج للظروف التى تحيط به وانعكاس لمجريات الأحداث داخلياً أو خارجياً **أهمها**[1]:

1- حدوث ثورة أو انقلاب فى الدولة مما يؤدى إلى الإطاحة بالدستور القديم.

2- نشأة دولة جديدة أو حصولها على استقلالها بعد أن كانت غير مستقلة.

3- هزيمة دولة فى حرب وخضوعها لإرادة الدولة المنتصرة.

ولذلك فإن لكل دولة دستورها، بمعنى أن الدساتير تتعدد بتعدد الدول حيث تحرص كل دولة وفقاً لظروفها أن يكون لها دستورها الخاص بها والمناسب لطبيعتها والمقبول من شعبها.

---

(1) خالد محمد القاضى، **مرجع سابق**، 2013، ص52.

أساليب نشأة الدساتير:

أ- أسلوب المنحة: يكون هنا الحاكم صاحب السلطة المطلقة ويتنازل عن بعض سلطاته للأمة[1]، وتتم هذه العملية فى العادة فى الأنشطة الشمولية أو فى حالة سيطرة دولة على أخرى[2].

ب- أسلوب التعاقد: تفترض هذه الطريقة أن السلطة التأسيسية تُعبر عنها إرادتان (إرادة السلطة الحاكمة - إرادة الشعب أو القوى السياسية فى المجتمع)، ويقوم ممثلو الشعب وقواه السياسية بوضع مشروع الدستور ثم يعرض على السلطة الحاكمة وبعدما توافق عليه يعرض على الشعب للاستفتاء عليه[3].

جـ- أسلوب الجمعية التأسيسية: يفترض هذا الأسلوب قيام جمعية تأسيسية مُنتخبة من الشعب نيابة عنه لوضع الدستور، ولا جدال أن هذا الأسلوب أرقى سياسياً وأكثر ديمقراطية[4].

د- أسلوب الاستفتاء الشعبي: ويفترض هنا أن يقوم الشعب أو يشترك بنفسه فى مباشرة السلطة التأسيسية، حيث تكون هناك هيئة أونخبة أوشخصية قامت بتحضير مشروع الدستور، ثم يُعرض على الشعب للاستفتاء عليه، ويتم استخدامه لأخذ رأى الشعب فى مسألة جوهرية يترتب عليها وضع الدستور أو إقرار أو عدم إقرار مشروع الدستور الذى وضعته جمعية تأسيسية نيابة عنه[5].

ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من تلك الأنواع والمسميات للدساتير قد تتداخل فيما بينها، بحيث يختلف الرأى أحياناً فى تحديد ما إذا كان الدستور قد نشأ منحه أو تعاقد[6]، ويُلاحظ أن هناك بعض الدول مرت عِبر تاريخها بالأنواع المختلفة للدساتير، وهو ما كان انعكاساً للأوضاع السياسية بما تحمله من مطالب ورغبات الشعوب (فمصر قد بدأت دستور 1923 كمنحة وأحياناً يطلق عليه تعاقد، ثم دستور 1971 باستفتاء شعبى ودستور 2012 بالاستفتاء الشعبى ودستور 2013 بالجمعية التأسيسية).

---

(1) عثمان خليل، **مرجع سابق**، 1956، ص19.
(2) محمد القاضى، **مرجع سابق**، 2013، ص52.
(3) **نفس المرجع السابق**، ص54.
(4) إبراهيم درويش، **مرجع سابق**، 1996، ص107.
(5) **نفس المرجع السابق**، ص108.
(6) عثمان خليل، **مرجع سابق**، 1956، ص21.

علاقة الدستور بالسلطة السياسية:

يتضح تأثير النظام السياسى على الدستور فى تحديده لقوة الأغلبية البرلمانية والتى بدورها تؤثر فى تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية[1]، وعملياً نجد أن الأساليب التى تنشأ بها الدساتير تتأثر بطبيعة الأنظمة السياسية ونظام الحكم، بل وتنعكس التغيرات التى تحدث لأى نظام سياسى على الدساتير[2]، بينما يظهر تأثير الدستور على نظام الحكم فى أنه يحدد شكل الحكومة وصلاحياتها وحدود سلطاتها، أى ما تقوم به وما لا ينبغى أن تقوم به فى إدارتها للبلاد وعلاقتها بباقى السلطات[3].

ويتضمن الدستور المباديءالتى لها تأثيرها على مهام وصلاحيات السلطه السياسية كالتالى[4]:

- الأسس التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة.
- من الذى يحكم وكيف يحكم؟
- مسئوليات الحكم ونطاق هذه المسئوليات وسلطاته وحدودها.
- واجبات وحقوق المحكوم وكيفية أدائه لواجباته وضمان حصوله على حقوقه.

فالعلاقة بين كل من الدستور والسلطة السياسية علاقة تأثيرية تبادلية، حيث قد ينتج عن التغيير السياسى فى مجتمع ما، صياغة بعض المباديء وأساليب الحكم فى هذا الدستور القائم سواء بتعديله أو تغييره تغييراً شاملاً، ثم يأتى هذا الدستور بدوره ليحدد فى مواده شكل ومهام تلك السلطة السياسية.

---

(1) أحمد فتحى سرور، **مرجع سابق**، 2006، ص108.
(2) محمد إبراهيم درويش، إبراهيم محمد درويش، **القانون الدستورى (النظرية العامة – الرقابة الدستورية أسس النظام الدستورى المصرى)**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007، ص97.
(3) معجم المصطلحات السياسية، **مرجع سابق**، 1994، ص203.
(4) مصطفى أبو زيد فهمى، **مرجع سابق**، 2012، ص53.

أهم المواد التى يتضمنها الدستور:

هناك مجموعه من الأسس والمواد العامة التى يتضمنها الدستور، ويعرضها من خلال أبواب محددة ومواد مفصله **والتى قد تختلف من نظام إلى آخر ومن دستور إلى آخر كالتالى:**

1- تحديد حريات وحقوق وواجبات المواطن

أن أهم القضايا التى يجب تعريفها فى الدستور هى الحريات (مجموع الحقوق الخاصة التى يجب أن يتمتع بها الفرد والتى يجب ألا تخضع لأى سلطة والواجبات التى يجب أن يقوم بها)، هذا إلى جانب حدود هذه الحريات فلا يحق له أن يعمل ما يشاء متى وأينما يشاء، وتعد أهم الحقوق العامه التى يجب على السلطة توفيرها بشكل عادل ومتساو للمواطن هى (التعليم – العلاج – السكن)[1]، فحقوق الأفراد والحريات العامة هى أساس الديمقراطيات الحديثة ومحك الأخذ بالمبدأ الديمقراطى كحقيقة أم كمظهر[2].

2- الفصل بين السلطات

ويدور حول فكرة توزيع وظائف الدولة واختصاصاتها وسلطاتها المختلفة على هيئات معينة، بحيث تضطلع كل منها بوظيفة أساسية[3]، وذلك من خلال إقامة فواصل بين مهام وصلاحيات السلطات العامة الثلاث (التنفيذية – التشريعية – القضائية) وحماية كل منها ضد تدخل الأخرى[4]، بمعنى أن المسئولين الذين يضعون القانون يجب ألا يكونوا هم الذين ينفذونه وأن الذين لهم حق تفسير هذه القوانين يجب أن يكونوا مجموعة ثالثة، على أن الفصل يجب ألا يكون غاية فى ذاته فالفصل الناجح لابد أن يرتبط ببعضه البعض، ويتم ذلك من خلال مبدأ "المراقبة والاتزان" وذلك بإعطاء كل سلطة الأدوات الدستورية الضرورية لمراقبة السلطات الأخرى والمشاركة معها فى اتخاذ القرارات[5].

---

(1) خالد محمد القاضى، **مرجع سابق**، 2013، ص60.
(2) إبراهيم درويش، **مرجع سابق**، 1996، ص26.
(3) على الصاوى، **"من يشتكى من الآخر؟ العلاقة بين الحكومة والبرلمان فى الدول العربية"**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2004، ص323.
(4) محمود شريف بسيونى، محمد هلال، **مرجع سابق**، 2012، ص326.
(5) خالد محمد القاضى، **مرجع سابق**، 2013، ص61.

هناك ثلاثة مستويات يمكن أن تتضح فيها فكرة التوازن بين السلطات[(1)]:

أولاً: التوازن بين كل سلطة وغيرها من السلطات الأخري، كالتوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية أو التوازن بين السلطة التشريعية والقضائية، بحيث لا تطغى أى سلطة على السلطات الأخري.

ثانياً: التوازن داخل كل سلطة كالتوازن فى السلطة التنفيذية بين سلطة رئيس الجمهورية والحكومة.

ثالثاً: استقلالية السلطات بمعنى ألا تكون هناك شبهة تدخُل أى سلطة فى أعمال تكون من صميم اختصاص سلطة أخري، وإذا حدث أى اختلال للعلاقة فى أى من المستويات السابقة فإن ذلك أيضاً يعنى الإخلال بمفهوم التوازن بين السلطات.

3- شكل الحكومة:

اهتمت النظم السياسية على اختلاف أنماطها التقليدية (رئاسية – برلمانية – مختلط/شبه رئاسي) بتحديد أوجه التعاون مع الفصل بين سلطاتها، وتضمن الوثيقة الدستورية وسائل تحقيق ما تقدم من خلال أدوات دستورية تُحدِد بدقة أوجه الرقابة المتبادلة أساساً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية[(2)].

وتتفاوت الأشكال التقليدية للحكومة على درجة الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، فالنظام الرئاسى يقوم على فصل حاد بين السلطات[(3)] بحيث يكون رئيس الجمهورية رئيس السلطة التنفيذية ويختار وزراءه، ولكن تكون للسلطة التشريعية سلطات كبيرة لتقابل سلطات الرئيس[(4)]، ويأخذ النظام البرلمانى بمبدأ التعاون والرقابة بين السلطات[(5)]، بحيث لا يوجد فصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فرئيس الوزراء يكون عضواً فى

---

(1) إكرام بدر الدين، **"التعديلات الدستورية والتوازن بين السلطات"**، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مؤسسة كونراد أديناور الألمانية، 2007، ص90.

(2) إبراهيم درويش، **مرجع سابق**، 1996، ص150.

(3) على يوسف الشكرى، **"الأنظمة السياسية المقارنة"**، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2003، ص123.

(4) محمود شريف بسيونى، محمد هلال، **مرجع سابق**، 2012، ص327.

(5) على يوسف الشكرى، **مرجع سابق**، 2003، ص123.

البرلمان وينطبق ذلك على الوزراء[1]، وفى النظام المختلط يكون الفصل بين السلطات بدرجة أقل إذ يُخضع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية لكنه يحدد اختصاصاتهم بدقة[2].

4- علاقة الحاكمية بالشرعية الدستورية:

الشرعية الدستورية تعنى أن المبادئ التى يتكون منها الدستور كنظام قانونى يجب ان تلتزم باحترامها كافة السلطات العامة وإلا أصبح ما تُصدره عملا باطلاً[3]، أما الحاكمية هى المرجعية التى نلجأ لها عند الاختلاف فى شيء ما وذلك من خلال إحترام قاعدة التسلسل فى القانون[4].

فالنظم القانونية ثلاثة مستويات متدرجة، الأول مستوى يحكم وضع سائر القواعد القانونية (الدستور) ثم مستوى يحكم مضمون هذه القواعد (التشريع) ثم مستوى يحكم كيفية تطبيقها (اللائحة)[5].

5- علاقة السيادة القانونية بالرقابة الدستورية

تتحقق سيادة القانون بانصياع الدولة وأجهزتها للقانون وعدم مخالفتها لنصوصه وأحكامه[6]، بحيث يخضع الحكام والمحكومين على حد سواء للقانون وتلتزم جميع السلطات فى النظام السياسى بالدولة بوجوب التقيد بنصوصه واحترامه وعدم الخروج على حدوده والالتزام به[7].

---

(1) محمود شريف بسيونى، محمد هلال، **مرجع سابق**، 2012، ص315.
(2) على يوسف الشكرى، **مرجع سابق**، 2003، ص123
(3) أحمد فتحى سرور، **مرجع سابق**، 2006، ص14.
(4) خالد محمد القاضى، **مرجع سابق**، 2013، ص65.
(5) أحمد فتحى سرور، **مرجع سابق**، 2006، ص21.
(6) محمود شريف بسيونى، محمد هلال، **مرجع سابق**، 2012، ص133.
(7) إبراهيم درويش، **مرجع سابق**، 1996، ص135.

على أن الرقابة الدستورية للقوانين أصبحت لازمة خاصة مع تطور وظيفة الدولة واتساعها، وهى ضمانة فعلية لنفاذ القانون بجانب أنها تحدد الجزاء المناسب لمخالفة المُشرّع العادى للنص أو للقاعدة الدستورية وتجاوزه للحدود التى رسمها الدستور[1]، **ويتم فرض رقابة دستورية على القوانين من خلال[2]:**

أ- مرجعية قضائية: أى حق السلطة القضائية فى مراجعة القرارات والقوانين التنفيذية لمعرفة مدى دستوريتها.

ب- المرجعية السياسية: وتفترض هذه الرقابة أن الدستور قد عهد أو وُكل إلى هيئة معينة لمباشرة هذه المهمة، وقد تختلف الدساتير من حيث هذه الهيئة وتكوينها.

6- علاقة الدستورية بالدستور:

تعنى الدستورية إن كل القواعد القانونية التى يسنها الجهاز التشريعى فى الدولة متفقة مع أحكام الدستور وغير مخالفة له، كذلك يجب على الجهاز التنفيذى أن يكون دائماً فى حدود الأطر الدستورية[3].

وكل هذه المبادئ السابقة إنما هى تُكمِل بعضها البعض وتتضمن فى عناصرها مجتمعة سائر الأهداف المبتغاه والمستهدفة من سمو الدستور[4].

وفى النهاية نجد أن كثيراً من المهتمين بالسياسة ينشغلون بنصوص الدستور، بينما يجد رجال القانون لزاماً عليهم فى صياغته وتحليلهم لنصوص الدستور تحليل الإطار السياسى الذى يحكم وضع هذا الدستور وتعديله، أى أن رجل القانون أصبح يتكلم بالسياسة وصار رجل السياسة يتكلم بالقانون[5].

---

(1) **نفس المرجع السابق**، ص155.
(2) خالد محمد القاضى، **مرجع سابق**، 2013، ص65.
(3) **نفس المرجع السابق**، ص70.
(4) طارق البشرى، **مرجع سابق**، 2007، ص15.
(5) إبراهيم درويش، **مرجع سابق**، 1996، ص137.

المبحث الثاني: تطور مهام رئيس الجمهورية فى الدساتير المصرية

يفرض الدستور قيوداً على النظام السياسى فى الدولة، حتى لا تتجاوز أى من سلطاته المختلفة الحدود التى تم تحديدها فتطغى إحداها على الأخرى أو تتدخل سلطة فى أعمال سلطة أخرى، وذلك لكى تعمل جميع السلطات بشكل متعاون ومتوازن من أجل تحقيق وظيفة الدولة[1].

أولاً: تعديل الدستور: (المفهوم والأسباب)

تعديل الدستور اصطلاحاً، أى وفقاً للفقه الدستورى يعنى "معالجة بعض النصوص الدستورية القائمة على نحو مغاير أومخالف لما هو عليه، وذلك تماشياً مع تطور الحياة السياسية واستجابة للتطورات التى تحدث فى المجتمع، حتى يكون وضع الدستور القائم ملائماً لها ويتم ذلك باتباع الإجراءات القانونية التى غالباً ما يُنص عليها فى صلب الدستور[2]".

وتنشأ الدساتير وتعيش فى ظل المشروعية السياسية (المبادئ التى ارتاضها الشعب للحكم) التى قامت عليها والتى بدورها تحكم مسيرة الحياة السياسية فى مختلف تطوراتها، إلا أن التطور فى مرحلة معينة قد يدعو إلى مشروعية سياسية جديدة أو تطوير المشروعية القائمة، فيأتى الإصلاح الدستورى ليساند التطور فى الحياة السياسية (أى مواكبة تلك التطورات وتوثيقها)، ومشروعية الدستور بشكل أساسى تُبنى على مشروعيته السياسية التى تقوم على إرادة الشعب صاحب السيادة والذى وافق على الدستور[3].

(1) إبراهيم درويش، **مرجع سابق**، 1996، ص150.
(2) **نفس المرجع السابق**، ص38.
(3) أحمد الرشيدى، **مرجع سابق**، 2007، ص22.

ثانياً: مراحل تطور مهام رئيس الجمهورية بالدساتير المصرية:

كانت مصر أسبق الأقطار العربية من حيث التعرف على الوثائق ذات الطابع الدستورى اعتباراً من مطلع القرن التاسع عشر، وخاصة منذ الربع الأول من القرن العشرين مع إصدار دستور 1923[1].

وقد ارتبط الحديث عن الإصلاح السياسى على مدى التاريخ المصرى بوجوب الإصلاح الدستوري، ليدفع تغول السلطة التنفيذية على سلطات الدولة الأخرى من ناحية أو حتى على المحكومين من ناحية أخري[2].

أ – المرحلة الملكية:

إن صياغة الدستور تعبر بشكل ما وتعكس علاقات القوة داخل المجتمع وتؤكد الخبرة التاريخية المصرية هذا المبدأ، فاللائحة الأساسية التى أُصدرت عام 1882 عبرت عن توازنات القوة فى المجتمع منذ عام 1979 متمثلة فى (العرابيين والخديوى توفيق)، بعدما قامت الثورة العرابية عام(1881، 1882) هذا الى جانب إرث إمبراطورية محمد علي[3].

واعتبر فقهاء الدستور إنه أكثر الدساتير المصرية تقدماً وتطوراً باتجاه النظام الديمقراطي، إلا أن مصر ما لبثت أن ابتُليت بالاحتلال البريطانى والذى ألغى دستور1882 واستبدله بدستور آخر أسمته "القانون النظامي" صدر عام 1883، فجردت بذلك مصر من دستور وضعه شعبها للمرة الأولي، وعاشت مصر قرابة 40 عاماً فى ظل ذلك الحكم الاستبدادي[4].

---

(1) محمد عبد الشفيع عيسى، "**الدستور والثورة: درس الماضى ونداء المستقبل (حالة مصر)**"، المستقبل العربى: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 401، السنة الخامسة والثلاثون، يوليو 2012، ص134.
(2) أحمد الرشيدى، "**الدستور المصرى بين التعديل والإصلاح والتغيير: نحو رؤية ديمقراطية**"، تحرير: عبد المنعم المشاط، 2007، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص37.
(3) طارق البشرى، **مرجع سابق**، 2006، ص17.
(4) الهيئة العامة لقصور الثقافة، "**دساتير مصر**"، القاهرة: وزارة الثقافة، 2012، ص5.

وبعدما انتهت الحرب العالمية الأولى وحصلت مصر على استقلالها فى 28 فبراير 1922 بعد أن كانت محمية بريطانية، تجسد فى الدستور الصادر بالأمر الملكى (رقم 42 لعام 1923) مرة أخرى توازن القوة فى المجتمع بين نتاج الحركة الشعبية مُمثلة فى ثورة 1919، وبين القوى على أرض الواقع ممثلة فى الثالوث المكون من (الاحتلال البريطانى والملك والإقطاع الزراعي)[1]، وقد تضمن النص الدستورى القائم تقنيناً لتوازن السلطة بين الملك والبرلمان والتزامات مصر غير المتكافئة تجاه بريطانيا والدول الأوربية[2].

إلا إنه ما لبث أن صدر الأمر الملكى (رقم 70 لعام 1930) بوقف العمل بدستور 1923 لوضع دستور 1930 ثم تبعه الأمر الملكى (برقم 67 فى نوفمبر 1934) بإبطال العمل بدستور 1930[3]، حتى صدور الأمر الملكى (رقم 118 فى ديسمبر 1935) لعودة العمل بدستور 1923[4].

وبعد قراءة والأطلاع على نصوص دستورى 1923، 1930[5] يتضح أن نظام الحكم الملكى فى مصر وتوصيف الحاكم (الملك) ومهامه واحدة فى كل منهما، حيث تُفصل تلك المهام فى كليهما فى (الفصل الثاني: الملك والوزراء / الفرع الأول: الملك)، بداية من مادة رقم (32) والتى تصف عرش المملكة المصرية وتؤكد على وراثته فى أسرة محمد علي، وصولاً للمادة (56) والتى تحدد مخصصات الملك ومرتبات أوصياء العرش مروراً بالمواد التى تعلن الملك كرئيس الدولة الأعلي، وأنه من يصدق على القوانين ويصدرها ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها، وأنه القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات، وأنه يتولى سلطته بواسطة وزرائه، ويعين ويقيل الوزراء ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم، فكل تلك المهام مشتركة فى كل من الدستورين وتكاد تكون بنفس النصوص والترتيب إلا أنه أيضاً توجد بعض الاختلافات لكنها فيما يخص علاقة الملك بمجلس النواب.

---

(1) فائقة الرفاعي، "**رؤية فى دستور جمهورية مصر العربية تعديل أم تغيير؟**"، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص11.

(2) محمد عبد الشفيع عيسى، **مرجع سابق**، 2012، ص136.

(3) دساتير مصر ، **مرجع سابق**، 2012، ص65.

(4) محمد عبد الشفيع عيسى، **مرجع سابق**، 2012، ص138.

(5) دساتير مصر ، **مرجع سابق**، 2012، ص81:30.

وبالرغم من التقييم الإيجابي لدستوري 1923 و1930، فإن هذين الدستورين (وبخاصة دستور 1923 الذي حُكمت البلاد بموجبه في معظم سنوات ما قبل ثورة يوليو) كان يشوب هيكلهما وصياغتهما بعض الثغرات التي أدت إلى إساءة استغلال السلطة، فعلى سبيل المثال كان النظام الدستوري يتبع منهج الدستورية الملكية التي (يملك فيها الملك ولا يحكم)، إلا أن السلطات التي مُنحت للملك جاءت مخالفة لذلك المنهج، فسمحت له صراحة بأن يدير بعض شئون البلاد وأن يتدخل في إدارة الدولة، وأن يعين بعض الموظفين العموميين، على حين جاءت بعض النصوص الأخرى الواردة في دستوري 1923 و1930 عامة ومبهمة بشكل مكّن القصر من تفسيرها وتطبيقها بشكل يوسّع من سلطاته، ويعتدي على حقوق وصلاحيات السلطات الأخرى في الدولة، خصوصاً في السنوات التي تولت فيها الوزارة أحزاب مهادنة للملك ومتحالفة مع القصر[1]، وقد يعكس ذلك تأثير عدم التحديد الواضح للنصوص الخاصة بالحكم، والتفسير الخاطيء والمتعمد من السلطة لتحقيق أهداف ما.

(1) محمود شريف بسيوني، محمد هلال، **مرجع سابق**، 2012، ص197.

ب- مرحلة ثورة 1952:

أنتجت الحركة الوطنية الشعبية بالتفاعل مع ظروف المجتمع المصرى (تحت الاحتلال البريطانى وفى ظل الحكم الوراثى لأسرة محمد علي)، لحظة ثورية فارقة متمثلة فى ثورة 23 يوليو 1952[1]، فقد تم تنحية الملك من قِبل الضباط الأحرار ثم إجلاء القوات البريطانية وحل الأحزب المعارضة وتوحيد كافة القوى فى يد قادة الثورة فيما سُمى "أحادية سياسية"[2].

وقد ظل العمل بدستور 1923 سارياً حتى أعلن مجلس قيادة الثورة إلغاءه نهائياً فى (10 ديسمبر 1952)، وقد شهدت الفترة منذ تولى محمد نجيب إلى نهاية عهد عبد الناصر تحول مصر من النظام الملكى إلى الجمهوري، واتسمت هذه المرحلة بعدم الاستقرار الدستورى والسياسى[3].

وقد يرجع ذلك للتوافق الذى ضم جميع أبناء الثورة فى بدايتها، والذى جمع بين قيادة الجماعة بزعامة عبد الناصر والرمز القيادى الذى إختارته للبروز علناً اللواء محمد نجيب وكان ذلك أساساً لقيام الثورة، وقد كرس هذا التوافق لإعلانات دستورية متتابعة، إلا أنه ما لبث أن ظهر الصراع والذى كان موضوعه تَبّنى (تحالف الأخوان المسلمون والشيوعيون ومحمد نجيب)، شعاراً ظاهراً وهو "عودة الجيش إلى ثكنه" بما يتضمنه ذلك إعادة العمل بدستور 1923 وانتهاء الثورة، وقد حُسم هذا الصـراع فى مارس 1954 بنصـر قوى لمعسـكر النظام الوليد تحت شعار "استمرار الثورة"[4].

وجاء مشروع دستور 1956 على عكس دستور 1954 حيث اعترف فى ديباجته ونصوصه بحدث الثورة وما ترتب عليها من تغيرات فكرية وعملية، وهنا كان قد تَولى جمال عبد الناصر منصبه كأول رئيس جمهورية مُنتخب عن طريق الاستفتاء العام سنة 1956، حيث أن اللواء محمد نجيب جاء تعيينه عن طريق مجلس قيادة الثورة كرئيساً للجمهورية[5].

---

(1) محمد عبد الشفيع عيسى، **مرجع سابق**، 2012، ص138.
(2) طارق البشرى، **مرجع سابق**، 2006، ص18.
(3) ماهر حسن، **مرجع سابق**، 2013، ص230.
(4) **نفس المرجع السابق**، ص252.
(5) محمد عبد الشفيع عيسى، **مرجع سابق**، 2012، ص 141.

وبعد قراءة نصوص الدستور[1] يتضح أن المواد الخاصة بمهام مهام رئيس الجمهورية تتحدد فى (الباب الرابع: السلطات/ الفصل الثالث: السلطة التنفيذية/ الفرع الأول: رئيس الجمهورية) وذلك بداية بالمادة (120) والتى يكون رئيساً الدولة فيها رئيس للجمهورية، وتظهر الاختلافات بين الدستوريين فى سن الترشح للرئاسة والذى أصبح 35 عاماً وليس 40 عاماً كما كان فى دستور 1954، وأصبحت مدة الرئاسة 6 سنوات، وجاء اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى بأغلبية ثلثى أعضاء مجلس الشعب بعد أن كانت بأغلبية الأعضاء على أن يُحاكم أمام محكمة خاصة، وظهر لأول مرة إعلان رئيس الجمهورية لحالة الطوارئ فى المادة (144)، وجاء فى الختام فى المادة (145) آلية استفتاء الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد، فى حين ظل يشترك الرئيس مع الوزراء فى وضع السياسة العامة للدولة وله حق اقتراح القوانين واتخاذ القرارات وظل القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ومع قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير 1958، صدر دستور الجمهورية العربية المتحدة فى (5 مارس 1958) وعقب الانفصال فى 28 سبتمبر 1961 تم إصدار دستور مؤقت فى (مارس 1964)، وفى ذلك الوقت كان قد بلغ النظام السياسى أوج كماله التنظيمى إلا إنه كان قد بلغ ذروة أزمته السياسية حيث خاض عبد الناصر المعركة الداخلية من أجل تحقيق التنمية ببناء السد العالى وحوالى 700 مصنع، كما خاض معركة شرسة على الصعيد العربى فى مواجهة النفوذ الغربى وحقق تجربة الوحدة مع سوريا وساند بالمال والسلاح الثورات العربية التحررية، وعلى الصعيد العالمى فقد أصبح عبد الناصر من أهم قادة حركة عدم الإنحياز، وبذلك أصبحت مصر القوة العربية الأولى وواحدة من أهم القوى النافذة فى العالم الثالث ومن أقرب حلفاء الاتحاد السوفيتي[2].

وقد عكس دستور 1964 نظرة النظام الى ملامح العصر وانعكاس تغيير توازن القوى السياسية فى ديباجته ونصوصه، إذ يفتتح بالمادة (1) بإن الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة والشعب المصرى جزء من الأمة العربية، وما ورد ذكره فى المادة (3) أن الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل هى التى تُقيم (الاتحاد الاشتراكى العربي) ليكون السلطة الممثلة للشعب الدافعة لإمكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة،

---

(1) دساتير مصر، **مرجع سابق**، 2012، ص202:196.
(2) محمد عبد الشفيع عيسى، **مرجع سابق**، 2012، ص143.

فبمقتضى هذه المادة أصبحت مهمة تكوين السلطة والاستمرار بالثورة وحراسة الديمقراطية السليمة موكولة إلى التنظيم السياسى الشعبى الواحد (الاتحاد الاشتراكي)[1].

وقد خرج النظام السياسى المصرى بعد عام 1964 من ثلاث محن قوية كانت كفيلة بالقضاء عليه وهى هزيمة يونيو 1967، والتى ترتب عليهـا أن تركزت الأولويات السياسية "فى إزالة آثار العدوان"، والذى أثر بدوره على عملية إصدار الدستور المقترح فى فبراير 1967، وتمثلت المحنة الثانية فى وفاة عبد الناصر 28 سبتمبر 1970، ثم أخيراً صراع 15 مايو 1971 بين الرئيس السادات وأركان النظام الأخرين فيما أطلق عليهم "مراكز القوي" من أجل الاستيلاء على السلطة ولذا عمل الرئيس السادات على التعجيل بإصدار الدستور كمؤشر لبداية مرحلة تختلف عن المرحلة السابقة عليها[2].

ويمكن القول إن الدساتير التى صدرت فى عهد الراحل جمال عبد الناصر لم تتبن نظاماً سياسياً محدداً، وذلك من حيث التصنيف وقد تجسد ذلك فى الأخذ ببعض خصائص النظام الرئاسى والممثلة فى منح الرئيس سلطات واسعة فى إدارة شئون البلاد، إلا أن ذلك أيضًا لم يقترن برقابة السلطة التشريعية على الرئيس وأدائه كما هو معمول به بالأنظمة الرئاسية، كما أخذت دساتير هذه الحقبة من النظام البرلمانى حق السلطة التنفيذية فى حل مجلس الأمة، إلا أنها لم تقرر للسلطة التشريعية صلاحيات تُذكر فى مجال الرقابة على السلطة التنفيذية، كما امتد الخلل الشديد فى التوازن بين السلطات إلى شكل وهيكل السلطة التنفيذية فقد تركزت السلطات فى يد مؤسسة رئاسة الجمهورية، وتحولت الحكومة إلى مجرد تابع مطيع ينفذ أوامر الرئيس وتوجهاته، بل أن الرئيس عبد الناصر قد تولى بنفسه منصب رئيس الوزراء 8 مرات فى الفترة الممتدة من 1952 إلى 1970 وهو ما يعد إخلالاً بمبادئ نظم الحكم الرئاسية / البرلمانية المختلطة[3].

---

(1) **نفس المرجع السابق**، ص144.
(2) أحمد الرشيدى، **مرجع سابق**، 2007، ص42.
(3) محمود شريف بسيونى، محمد هلال، **مرجع سابق**، 2012، ص219.

جـ - دستور 1971 وتعديلاته

عقب وفاة عبد الناصر فى سبتمبر 1971، كان العالم يتهيأ لعصر جديد وكانت مصر تبدأ حالة جديدة من توازن القوى الاجتماعية والسياسية، على الصعيد العالمى كانت كتلة الاشتراكية دخلت مرحلة من الضعف أدى إلى الانهيار فيما بعد، وداخلياً ظهر وانتهى الصراع على السلطة بين أنصار وتلامذة عبد الناصر من ناحية وبين أنور السادات الذى تولى رئاسة الجمهورية كونه نائباً للرئيس لحظة وفاته، لصالح السادات فيما سُمى "ثورة التصحيح" فى 15 مايو 1971، وبذلك تغيرت حالة توازن القوى (انهار نظام 23 يوليو وبدأ يتكون نظام 15 مايو)، وأخذ الرئيس الجديد يبنى نظامه المتمركز حول زعامته محاولاً أن يكون بديلاً كاملاً لعبد الناصر فى أعين الجماهير، باستخدام شعارات سياسية وعقائدية معاكسة تماماً لفكر عبد الناصر، وساعده على ذلك تغيير التوجهات السياسية والفكرية عالمياً إلى جانب انتصار 6 أكتوبر[1].

وبناء على ذلك فقد طلب رئيس الجمهورية فى (20 مايو 1971) من مجلس الأمة وضع مبادئ الدستور الجديد[2]، وصدر الدستور الدائم لمصر فى (11 سبتمبر 1971) من خلال استفتاء شعبى عام، والذى نص على نظام برلمانى ديمقراطى ودعم سيادة القانون وإستقلال القضاء ووضع الأسس الاشتراكية للنظام، وبذلك قام مجلس الشعب كسلطة تشريعية إلى جانب مسئوليته عن اعتماد السياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة بمراقبة السلطة التنفيذية[3].

---

(1) أحمد الرشيدى، **مرجع سابق**، 2007، ص42-43.
(2) **نفس المرجع السابق**، ص23.
(3) فائقة الرفاعى، **مرجع سابق**، 2007، ص11.

ويُعد دستور 1971 إعادة لدستورى (1956 و1964) ولكنه أعطى رئاسة الجمهورية أكثر مما أعطى الدستورين، فقد استحدث مواد تنص على أن رئيس الجمهورية يحكم بين السلطات وتحولت البيئة السياسية من نظام الحزب الواحد إلى تعدد الأحزاب، ولأن النظام الحاكم كان يريد فعلياً أن يحكم بحزب واحد لكن بصيغة تعددية، فقد سمح بإنشاء أحزاب ولكنه جعل ذلك مرهوناً بإرادته، وانعكس ذلك على قانون الأحزاب حيث أصبحت المنافسة الحزبية قاصره على الشهرين السابقين لإجراء الانتخابات[1]، وأثرت أيدلوجية الرئيس فى تبنى فكرة التنظيم السياسى الواحد وهو الاتحاد الاشتراكى العربى والذى اعتبره يمثل تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية[2]، ويؤخذ على هذا الدستور أنه تم وضعه من قبل لجنة حكومية وليست جمعية تأسيسية، كما يؤخذ عليه توسيعه لسلطات رئيس الجمهورية وتركيزها فى يديه وجعله حكماً بين السلطات وتخويله سلطات استثنائية المادة (74) وغيرها[3].

---

(1) طارق البشرى، **مرجع سابق**، 2006، ص19.
(2) أحمد الرشيدى، **مرجع سابق**، 2007، ص43.
(3) ماهر حسن، **مرجع سابق**، 2013، ص388.

مراحل تعديلات دستور 1971:

1- فى يوليو عام 1979 تقدم أكثر من ثلث أعضاء مجلس الشعب بثلاثة طلبات متضمنة مقترحات لتعديل الدستور، استناداً لنص المادة (181) وتضمنت هذه المقترحات تعديل بعض المواد وإضافة مواد جديدة، وأوكل مجلس الشعب إلى لجنة خاصة للنظر فى هذه الطلبات، وتم عرضها على الشعب المصرى للاستفتاء عليها فى 22 مايو 1980 ووافق عليها أغلبية بلغت 98.86%، وشملت هذه التعديلات خمس مواد إلا أن المادة (77) هى التى تمس بشكل قوى رئيس الجمهورية والتى تعد من أبرز سلبيات هذا التعديل، فقد تم إطلاق فترة الرئاسة حيث أصبحت غير محددة المدة بعد أن كانت فترتين فقط قبل التعديل[1].

2- عُدل الدستور مرة أخرى فى فبراير عام 2005 حيث أعلن الرئيس مبارك عن مبادرة لتعديل المادة (76) ليكون انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السرى العام المباشر من أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخابات[2]، بدلاً من اختياره بطريق الاستفتاء (بعد ترشيح مجلس الشعب لشخص واحد للرئاسة)، وقد أقر مجلس الشعب فى 10 مايو 2005 تعديلها، وطُرحت المادة بشكلها الجديد للاستفتاء الشعبى فى 25 مايو، ووافق عليها حوالى 83% من المشاركين فى الاستفتاء[3].

وقد جاء تعديل هذه المادة استجابة لنداءات كثير من فقهاء القانون الدستورى وتصاعد حدة الأصوات المطالبة بإصلاحات ديمقراطية، لتولية رئيس الجمهورية لهذا المنصب بواسطة الشعب مباشرة، كما أن نص المادة (76) لا يتفق والأسس التى تقوم عليها النظم الجمهورية والتى تتبعها مصر، فمنصب الرئيس فى هذه النظم يتحقق بالاختيار الحر من بين مرشحين متعددين ويتم التنافس بينهم من خلال البرامج الانتخابية[4].

---

(1) ماهر حسن، **مرجع سابق**، 2013، ص453.
(2) أحمد الرشيدى، **مرجع سابق**، 2007، ص63.
(3) ماهر حسن، **مرجع سابق**، 2013، ص454.
(4) أحمد الرشيدى، **مرجع سابق**، 2007، ص63.

3- فى 26 من ديسمبر 2006 وجه الرئيس رسالة إلى مجلسى الشعب والشورى تتضمن طلب تعديل 34 مادة من الدستور، وقد وافق مجلس الشورى على التعديلات بأغلبية 239، كما وافق مجلس الشعب بأغلبية 325 ورفض 109 أعضاء يمثلون حزبى الوفد والتجمع والأخوان المسلمين[1].

وعُرض هذا الدستور للاستفتاء فى 26 مارس 2007 وقد شملت التعديلات حذف الإشارات إلى النظام الاشتراكى للدولة[2]، وبعد الإطلاع على المواد [3] تبين أن المواد المُعدلة لمهام رئيس الجمهورية فى (الباب الخامس: نظام الحكم / الفصل الأول: رئيس الدولة) بداية بالمادة (76) الخاصة بانتخابه لتوضيح أنه لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية يجب أن يؤيد المتقدم للترشيح 250 عضو على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، ويتم تقديم طلبات الترشيح إلى لجنة تسمى "الانتخابات الرئاسية" والتى تتمتع بالإستقلال الكامل، وجاء فى المادة (77) أنه يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى بعد انقضاء مدة الرئاسة الأولى الست سنوات، وتم وضع الأساس الدستورى لقانون الإرهاب فى المادة (74) حيث أصبح لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو وحدة الوطن أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر.

---

(1) شادية فتحى، **"الدستور المصرى بين التعديل والإصلاح والتغيير: نحو رؤية ديمقراطية"**، تحرير: عبد المنعم المشاط، 2007، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص184.
(2) ماهر حسن، **مرجع سابق**، 2013، ص457.
(3) دساتير مصر، **مرجع سابق**، 2012، ص355:374.

وبشكل عام يمكن إيجاز مظاهر اختلال التوازن بين السلطات منذ عام 1971 فى جانبين[1]:

أ – اختلال التوازن لصلحة السلطة التنفيذية لتكون الأكثر نفوذاً وتأثيراً مقارنة بالسلطات الأخرى.

ب- أن السلطة التنفيذية تتركز وتتجسد فى شخص الرئيس.

وفى النهاية يمكن القول إن التعديلات التى تم إجراؤها على دستور 1971 كانت فى الغالب تتعلق بالسلطة التنفيذية، وبشكل خاص رئيس الجمهورية خاصة (الترشح للرئاسة ومدتها وصلاحية اتخاذ قرارات خاصة لحفظ الأمن فى الوطن فيما عُرف بقانون الإرهاب)، وقد يتواكب ذلك مع طول المدة التى قضاها الرئيس الأسبق حسنى مبارك من جانب وإرتفاع أصوات المعارضة من جانب آخر ومن ثمّ كان يسعى لعمل تعديلات تعطى لها شرعية البقاء وتهدىء من هذا الرفض الشعبى للوضع القائم، فعلى كثرة تلك التعديلات إلا إنها كانت شكلية لم تؤثر بشكل حقيقى على المناخ السياسى وممارسة الديمقراطية، وهو ما تداركه الشعب المصرى فيما بعد وأدى إلى ما آلت إليه الأمور من أحداث فى 25 يناير2011.

(1) إكرام بدر الدين، **مرجع سابق**، 2007، ص92.

ج- دساتير ما بعد25 يناير

1- (الإعلان الدستورى 2011):

طالب الشعب المصرى منذ 25 يناير 2011 وعلى مدار الأيام ال18 بإسقاط النظام الحاكم، ولم تقتصر المطالب على إسقاط رأس النظام فحسب وإنما امتد إلى غيره من رموز النظام وأركانه، إلا أن إبعاد الرئيس وأقطاب نظامه عن السلطة لم تَفِ بمتطلبات التغيير الشامل المطلوب، واستلـزم الأمر كذلك تغيير الإطار القانونى المنظم للحياة فى البلاد ألا وهو الدستور[1].

وبعد تَنحِى الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك فى 11 فبراير وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد تم الاستجابة لمطالب الجماهير بعمل تغييرات سياسية، وكانت أولى تلك الخطوات الدستورية هى إصدار إعلان دستورى فى (13 فبراير 2011) وذلك لوضع ملامح خارطة المستقبل السياسى للفترة القادمة[2].

ونص هذا الإعلان على تعطيل العمل بدستور 1971 وتم أيضاً حل مجلسى الشعب والشوري، وأكد على تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسئولية إدارة شئون البلاد لمدة مؤقتة تمتد إما لستة أشهر أو إلى أن تُجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية، أما على صعيد الإصلاحات الدستورية فقد نص الإعلان على تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد دستور 1971 والإعداد لاستفتاء الشعب على هذه التعديلات[3].

ووبعد قراءة نصوص الدستور[4] يتضح أن هذا الإعلان الدستورى يتضمن تعديل تسع مواد هى (75، 76، 77، 88، 93، 139، 148، 179، 189) وتتعلق هذه المواد بشروط وبطريقة انتخاب رئيس الجمهورية ومدة الرئاسة وبعض صلاحيات الرئيس المتصلة بتعيين نائب واحد له أو أكثر، وقد جاءت نتيجة الاستفتاء بالموافقة وذلك بأغلبية المشاركين فى عملية التصويت، وأعقب ذلك إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى (30 مارس

---

(1) محمود شريف بسيونى، محمد هلال، **مرجع سابق**، 2012، ص233.
(2) **الجريدة الرسمية**،العدد 6 مكرر، 13 فبراير 2011.
(3) محمود شريف بسيونى، محمد هلال، **مرجع سابق**، 2012، ص239.
(4) محمد عبد الشفيع عيسى، **مرجع سابق**، 2012، ص147.

2011) إعلان دستورى مكون من 63 مادة بما فيها المواد التسع المعدلة وجميعها مأخوذة من دستور 1971.

وبعد قراءة نصوص الدستور[1] يتضح أن المواد الخاصة برئيس الجمهورية جاءت بدءاً من المادة (25) إلى المادة (31)، لتوصيف رئيس الجمهورية وشروط انتخابه مع التأكيد على ألا يكون حاملاً لأى جنسية أخرى هو أو أى من والديه وألا يكون متزوجاً من غير مصرية، وجاءت أهم المكتسبات فى المادة (29) فحددت مدة الرئاسة 4 سنوات على ألا يجوز إعادة انتخاب الرئيس إلا لمدة واحدة تالية، هذا إلى جانب المادة (31) والتى تؤكد على ضرورة تعيين نائب لرئيس الجمهورية وفى حالة إعفائه من منصبه يتم تعيين غيره ويكون عُرضة للمساءلة شأنه شأن الرئيس، هذا مع التأكيد على الإشراف القضائى "لجنة الانتخابات الرئاسية" بدءاً من الإعلان عن فتح باب الترشح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب مادة (28).

ثم قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد الاطلاع على الإعلانين الدستوريين الصادرين فى 13 فبراير و30 مارس 2011 إضافة 7 مواد هم (مادة 30)، (53 مكررا)، (53 مكررا 1)، (53 مكررا 2)، (56 مكرراً)، (60 مكرراً)، (60 مكرراً 1) [2]، ويتضح فى هذا الإعلان أن المجلس الأعلى للقوات هو الذى يقرر شئونه الداخلية كمؤسسة وجهاز خاص، أما فيما يخص قيامه بدور رئاسة الجمهورية بشكل مؤقت فله صلاحية إعلان الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة (مادة 53 مكررا 1)، ويجوز للرئيس عند الضرورة طلب تدخل القوات المسلحة لحفظ الأمن والمنشآت الحيوية، وجاء فى المادة (60 مكرراً) أنه يحق لرئيس الجمهورية أو رئيس القوات المسلحة أو رئيس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو 1/5 عدد أعضاء الجمعية التأسيسية فى حالة تعارض مشروع الدستور فى نص أو أكثر مع أهداف 25 يناير أن يتم طلب الجمعية التأسيسية فى إعادة النظر فى هذه النصوص.

(1) **الجريدة الرسمية**، العدد 12 مكرر(ب)، 30 مارس2011.
(2) **الجريدة الرسمية**، العدد 24 مكرر، 17 يونية 2012.

وقد كانت بشكل عام أهم ملامح تلك الإعلانات هى سعيها لتحقيق مطالب 25 يناير، والتى اتضحت فى تحديده (الفترة الرئاسية ومدد تولى الرئاسة) واستحداثه لمنصب نائب الرئيس كبديل لإدارة البلاد فى حالة أى تغيرات سياسية، بالإضافة إلى ضمـانات نزاهة الانتخـابات والتى عانى منها الشعب سواء فى الرئاسة أو انتخـابات البرلمان، وبشكل عام فقد حدد هذا الإعلان المراحل الزمنيـة التى سوف تنتقل من خلالها السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة بدءاً من الانتخابات البرلمانية تليها الانتخابات الرئاسية، وإلى إتمام تلك المراحل يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة كافة صلاحيات إدارة شئون البلاد، بدءاً من التشريع وإقرار السياسات والقوانين وتمثيل الدولة وإعداد الموازنة والخطة العامة للدولة.

2- (دستور 2012):

تم عمل أول انتخابات رئاسية بعد 25 يناير فى يومى 23و24 مايو2012 ليُنهى بذلك المجلس العسكرى مرحلة حكمه المؤقتة، وقد شارك فيها أكثر من شخصية سياسية سواء ممن سبق لهم العمل السياسى قبل 25 يناير أو من تولدت لديهم رغبة فى اعتلاء السلطة وخاصة التيار الدينى والذى نافس بشدة من خلال أكثر من مرشح، وقد استبعدت لجنة الانتخابات حوالى عشرة مرشحين أبرزهم (أيمن نور- خيرت الشاطر – حازم صلاح أبو إسماعيل - عمر سليمان – مرتضى منصور) وكانت الشخصيات التى شاركت فى الانتخابات هم (أبو العز الحريري- أحمد شفيق – حسام خير الله - حمدين صباحى - عمرو موسى - عبد الله الاشعل- مجمود حسام - هشام البسطاويسى – فوزى عيسى - عبد المنعم أبو الفتوح - خالد على -محمد سليم العوا - محمد مرسي) وقد تم عمل جولة الإعادة فى 16 و17 يونيو والتى فاز فيها محمد مرسى مرشح حزب الحرية والعدالة بنسبة 51 % على منافسه أحمد شفيق.

وقد شُكلت جمعية تأسيسية كُلفت بكتابة الدستور، ثم تم عمل استفتاء عام عليه على مرحلتين يومى (15 و22) ديسمبر وفى 25 ديسمبر 2012 تم إقراره واعتُمد رسمياً كدستور للبلاد، وقد نصت ديباجته على أهم مبادىء 25 يناير (عيش وحرية وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية)، وبعد قراءة نصوص الدستور[1] يتضح إن المواد الخاصة بمهام

(1) **الجريدة الرسمية**، العدد 51 مكرر (ب)، 25 ديسمبر 2012.

رئيس الجمهورية جاءت فى (الفصل الثاني: السلطة التنفيذية/ الفرع الأول: رئيس الجمهورية) من المادة (132) إلى المادة (154) وكان أهم ما جاء فى المادة (132) وللمرة الأولى أن يراعى الرئيس الحدود بين السلطات، وتلاها فى المادة (133) مدة الرئاسة 4 سنوات مع التأكيد على إعادة انتخابه لمرة واحدة فقط والمادة (134) والتى تمنع إنتماءه لأى دولة خارجية حيث لا يحمل (هو أو أى من والديه أو زوجته جنسية أخري)، وتلاها المواد الخاصة بشروط الترشح، وجاء فى المادة (138) تحديد المعاملة المالية لرئيس الجمهورية فلا يجوز أن يتقاضى أى مرتب أو مكافأة أخرى طوال مدة توليه المنصب، ولا أن يزاول طوال مدة توليه المنصب بالذات أو بالوساطة مهنة أو عمل ولا يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة ولا يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله، ويتعين عليه تقديم إقرار ذمة مالية عند توليه المنصب وعند تركه وفى نهاية كل عام يعرض على مجلس النواب وإذا تلقى بالذات أو بالواسطه هدية نقدية أو عينية تؤول ملكيتها إلى خزنة الدولة، وتقضى تلك المادة على شبهة الفساد ونهب أموال الدولة التى طالت كثيراً من المسئولين قبل 25 يناير.

وحول كيفية ممارسة مهامه الرئاسية مع الحكومة، جاء فى المادة (140) أن يضع الرئيس بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة ويشرفان على تنفيذها، والمادة (141) أن يتولى الرئيس سلطاته بواسطة رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء، وفى المادة (142) يجوز لرئيس الجمهورية أن يفوض بعض إختصاصاته لرئيس مجلس الوزراء أو لنوابه أو للوزراء أو للمحافظين، مروراً بباقى المواد حول تمثيله للدولة فى علاقتها الخارجية فى المادة (145) وتوليه القائد الأعلى للقوات المسلحة وألا يعلن الحرب ولا يرسل القوات المسلحة إلى خارج الدولة إلا بعد أخذ رأى مجلس الدفاع الوطنى وموافقة مجلس النواب بأغلبية عدد الأعضاء فى المادة (146)، والمادة (148) والتى يعلن فيها الرئيس بعد أخذ رأى الحكومة حالة الطوارىء ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس النواب خلال الأيام السبعة التالية، وجاء لأول مرة المادة (151) والخاصة بإنهاء الرئيس لمهامه فإذا قدم رئيس الجمهورية استقالته وجه إستقالته إلى مجلس النواب، واتضحت سلطة الهيئة التشريعية وسلطتها على الرئيس فى المادة (152) حيث يكون اتهام رئيس الجمهورية بإرتكاب جناية أو الخيانة العظمى بناء على طلب موقع من ثلث أعضاء مجلس النواب ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس، والمادة (153) إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة الرئيس لسلطاته حل محله رئيس مجلس الوزراء وعند خلو منصبه يخطر المفوضية الوطنية للانتخابات ويباشر رئيس مجلس النواب مؤقتاً سلطات رئيس الجمهورية.

3- (دستور 2014):

في 30 يونيو 2013 قامت ثورة كبيرة ضد حكم الرئيس محمد مرسى عُطل على إثرها العمل بدستور 2012، وشُكلت لجنة من 10 خبراء قانونيين لتعديل دستور 2012 وأنهت اللجنة عملها في أغسطس 2013، وفي المرحلة الثانية أجريت تعديلات قامت بها لجنة من 50 شخصاً أُعلنت أسماؤهم، وأُختير عمرو موسى رئيساً لتلك اللجنة وقُدمت المسودة النهائية للرئيس المؤقت عدلي منصور في ديسمبر 2013، لتُعرَض على الشعب المصرى للاستفتاء عليها يومى (14 و15) يناير 2014، ووافق على الدستور حوالي 98% وذلك وفقاً للجنة المنظمة للاستفتاء.

وبعد قراءة نصوص الدستور[1] يتضح إن المواد الخاصة بمهام رئيس الجمهورية جاءت في (الفصل الثاني: السلطة التنفيذية/ الفرع الأول: رئيس الجمهورية) من المادة (139) إلى المادة (162) بداية بمهمة رئيس الجمهورية كرئيس للدولة والسلطة التنفيذية، وقد جاء التأكيد على أهم مكتسب للثورة في المادة (140) حيث جاءت مدة الرئاسة 4 سنوات مع التأكيد على إعادة انتخابه لمرة واحدة فقط، هذا بالإضافة للشروط السابقة في المادة (141) وظلت شروط الترشح بأسلوب الاقتراع العام كالسابق، واتضحت علاقة الرئيس بالحكومة في المادة (146) من خلال تكليفه لرئيس مجلس وزراء لتشكيل الحكومة على أن تحصل على ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب، وجاءت في المادة (147) صلاحياته في إعفاء الحكومة من أداء عملها بشرط موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب، ويتضمن ذلك وضع السياسة العامة وتمثيل مصر في العلاقات الخارجية ومنصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة، وتم تحديد إعلان حالة الطوارئ في المادة (154) وذلك بعد أخذ رأى مجلس الوزراء وعرضها على مجلس النواب، إلى جانب حقه في دعوة الناخبين للاستفتاء على مسائل تخص مصالح البلاد العليا في مادة (157)، وجاء لرئيس الجمهورية أن يقدم استقالته لمجلس النواب أو الجمعية العامة للمحكمة الدستورية في المادة (158)، واستُحدث لأول مرة في المادة (161) إنه يجوز لمجلس النواب اقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بناء على طلب مسبب وموقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب وموافقة ثلثي أعضائه.

---

(1) **الجريدة الرسمية**، العدد 3 مكرر (أ)، 18 يناير 2014.

د- مقارنة مهام رئيس الجمهورية فى دساتير (1971، 2012، 2014)[1]:

من العرض السابق تبين أن هناك فروقاً بينهم فيما يتعلق باختصاصات رئيس الجمهورية وصلاحياته **وكيفية مباشرة مهامه كالتالى:**

1- فيما يخص نظام الحكم كان النظام الرئاسى هو المتبع، وقد أعطى دستور 1971 للرئيس السادات صلاحيات واسعة لتخدم استراتيجيته فى الحكم، واستغله أيضاً الرئيس مبارك وطوعه ليتناسب مع خططه المستقبليه بدون إثارة غضب الجماهير أو المعارضة وهو ما أثبت فشله فيما بعد، بينما اختلف الوضع فى ظل دستور عام 2012 حيث تم تقييد سلطات الرئيس وأعطى كثيراً من الصلاحيات لمجلس الوزراء، ألا أن دستور 2014 أعاد من خلال نظام شبه رئاسى بعض اختصاصات الرئيس مع تشديد إجراءات محاسبته ومحاكمته.

2- فيما يخص ممارسة الرئيس لسلطاته، جاء فى دستور 1971 فى المادة (138) أن يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها فى الوجه المبين بالدستور، استحدث دستور 2012 فى المادة (141) تولى الرئيس لسلطاته بواسطة رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء عدا ما يتصل منها بالدفاع والأمن القومى والسياسة الخارجية، وقد ألغى دستور 2014 ذلك فى المادة (150) والتى تنص على أن رئيس الجمهورية يضع بالإشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها، ونجد أن الدساتير الثلاثة جميعها قد حافظت على الاختصاص الأصيل للرئيس فى وضع السياسة العامة للدولة بالإشتراك مع الحكومة وإشرافهم على تنفيذها، وكذلك حافظت على اختصاصه فى تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين، وإعفائهم من مناصبهم واعتماد الممثلين السياسيين للدول والهيئات الأجنبية وفقاً للقانون.

---

(1) رجعت الباحثة في ذلك إلي:
- **الجريدة الرسمية**، العدد 36 مكرر (أ)، 12 سبتمبر 1971.
- **الجريدة الرسمية**، العدد 51 مكرر (ب)، 25 ديسمبر 2012.
- **الجريدة الرسمية**، العدد 3 مكرر (أ)، 18 يناير 2014.

3- فيما يخص حق تغيير الحكومة، أقر دستور 1971 فى المادة (141) حق الرئيس فى إعفاء الوزراء من مناصبهم، كان تغيير الحكومة فى دستور 2012 مرتبطا فقط بسحب البرلمان الثقة منها أو أحد أعضائها فى مادة (126)، وقد حدد دستور2014 هذا الحق فى المادة (147) لكن بعد موافقة مجلس النواب وفى حالة إجراء تعديلات وزارية محدودة تتم بعد التشاور مع رئيس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

4- فيما يخص مهام الرئيس فى إعلان الحرب وإرسال القوات المسلحة إلى خارج البلاد فى المادة، جاء فى دستور 1971فى المادة (150) حق الرئيس فى إعلان الحرب بعد موافقة مجلس الشعب دون تحديد شكل الموافقة، وحددها دستور 2012 مادة (146) من خلال موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب، وقيّدها دستور 2014 من خلال أخذ رأى مجلس الدفاع الوطنى وموافقة ثلثى أعضاء مجلس النواب فى المادة (152).

5- لم يختلف الأمر فى الدساتير المتعاقبة بالنسبة لعلاقة رئيس الجمهورية بالقوات المسلحة باعتباره القائد الأعلى لها كما يترأس مجلس الدفاع الوطنى ومجلس الأمن القومى فى دستور 1971 مادة (182) وفى دستور2012 مادة (197) ودستور 2014 مادة (205).

6- فيما يخص علاقة الرئيس بالشرطة، لم يشر دستور 2014 إلى أن رئيس الجمهورية هو الرئيس الأعلى للشرطة كما كان منصوصا عليه فى دستورى 1971مادة (184) و2012 مادة (199).

7- وفيما يخص إصدار الرئيس لقرارات لها قوة القانون، اقتصر فى دستور 1971على إصداره اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين مادة (144)، ونص دستور2012 على اعداد مشروعات القوانين والقرارات مع الحكومة فقط فى مادة (159)، وتم تقليص سلطات رئيس الجمهورية فى إصداره قرارات بقوة القانون عند الضرورة إذا كان البرلمان غير قائم مادة (156).

8- وعن سلطة الرئيس فى العفو عن العقوبة أو تخفيفها، حدد دستور 2014 العفو الرئاسى بضرورة أخذ موافقة مجلس الوزراء، وأن يكون العفو الشامل بقانون بشرط إقراره بأغلبية أعضاء مجلس النواب فى المادة (155)، والتى لم تكـن محددة فى دستورى 1971 و 2012حيث ذُكر فى المادة (149) فى كليهما انه يحق له العفو والتخفيف على أن العفو الشامل لا يكون إلا بالقانون.

9- وفيما يخص إعلان حالة الطوارئ، فبعد أن ترك دستور 1971 فى المادة (148) إمكانية إعلان الطوارىء (بعد عرضها على مجلس الشعب) والمدة على أن تكون مدة محددة يحددها الرئيس بنفسه (بدون ذكرها فى الدستور) وإمكانية مدها بعد موافقة البرلمان، وأقر دستور 2012 فى المادة (148) حق إعلان الرئيس للطوارىء بعد أخذ رأى الحكومة وبعد موافقة أغلبية مجلس النواب تكون لمدة محددة لا تتجاوز 6 أشهر ويمكن مدها لمدة أخرى مماثلة بعد موافقة الشعب فى إستفتاء عام، وجاء دستور 2014 مشروطا بأخذ رأى مجلس الوزراء وأغلبية أعضاء البرلمان وألا تزيد المدة على 3 أشهر يمكن مدها لمدة أخرى مماثلة بعد موافقة ثلثى أعضاء البرلمان فى المادة (154).

10- انفرد دستور 1971 بتعيين نائب لرئيس الجمهورية أو أكثر فى المادة (139) على حين أن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع،

11- فى حالة خلو منصب الرئيس، حدد دستور 2012 فى المادة (153) إنه يباشر رئيس مجلس النواب مؤقتاً سلطاته على أن يتم انتخاب رئيس جديد فى مدة لا تجاوز 90 يوما من تاريخ الخلو، وإختلف معه دستور2014 فى المادة (160) فى أن يحل محل الرئيس رئيس مجلس النواب.

12- استحدث دستور2014 فى المادة (145) نصاً جديداً يمنع رئيس الجمهورية أن يمنح نفسه أى أوسمة أو نياشين أو أنواط، حيث أن الرئيس الأسبق(محمد مرسي) قد منح نفسه بعضها.

13- وفيما يخص طلب رئيس الجمهورية حل مجلس النواب، أعطى دستور1971 بعد تعديله عام 2007 صلاحيات واسعة للرئيس بالنسبة لحل مجلس الشعب حيث اصبح له هذا الحق عند الضرورة و دون أن يشترط استفتاء الشعب فى المادة (136)، على حين وضع دستور 2014 قيداً جديدا فى المادة (137)، يُلزم الرئيس بعدم الحل إلا عند الضرورة وبقرار مسبب وبعد استفتاء الشعب وألغت شرط استقالة الرئيس فى حالة عدم موافقة الأغلبية على حل المجلس، وهو النص الذى كان قائما فى دستور 2012 فى المادة (127).

14- وفيما يخص محاسبة الرئيس من قبل البرلمان، إقتصر دستور 2012 على جريمة الخيانة العظمى والجرائم الجنائية فى المادة (152)، فى حين شدد دستور 2014 فى المادة (159)على محاسبته فاستحدث جريمة انتهاك أحكام الدستور ضمن الجرائم التى تُعفى

الرئيس من منصبه هذا إلى جانب الجرائم التى تم إقرارها فى الدساتير السابقة، وأقر كل من دستورى 2012 و2014 طريقة تشكيل المحكمة الخاصة برئيس الجمهورية فى صلب المواد السابقة، وهو ما لم يذكر فى دستور 1971 أو أى من تعديلاته.

15- استحدث دستور 2014 فى المادة (161) سحب الثقة من الرئيس بناء على طلب مسبب وموقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب وبموافقة ثلثى أعضائه، ويُطرح أمر سحب الثقة وإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة لاستفتاء عام، وفى حالة رفض الشعب سحب الثقة يُحل البرلمان ويدعو الرئيس لانتخاب مجلس جديد للنواب خلال 30 يوم من الحل، وهو ما لم يذكر فى دستورى 1971 أو أى من تعديلاته ودستور 2012.

16- وحول تقديم الرئيس لإستقالته، اتفق دستورا 2012 فى المادة (152) و2014 فى المادة (158) على إمكانية تقديم الرئيس لإستقالته إلى مجلس النواب، وهو ما لم يذكر فى دستور 1971 أو أى من تعديلاته.

17- استحدث دستور 2012فى المادة (138) تقديم رئيس الجمهورية إقرار ذمة مالية عند توليه المنصب وعند تركه وفى نهاية كل عام وأبقى عليها دستور2014 فى المادة (145) على أن ينشر فى الجريدة الرسمية، وهو ما لم يذكر فى دستور 1971 أو أى من تعديلاته.

ويمكن القول إن: كلا من دستورى 2012 و2014 يؤرخان لمرحلتى 25 يناير و30 يونيو، فقد تم إضافة نصوص فيما يخص مهام الرئيس يغلُب عليها طابع التحجيم لبعض الصلاحيات التى كانت ممنوحة له فى دستور 1971، إلا إنهما قد اختلفا فى الأسلوب فدستور 2012 سعى لاقتسام الرئيس سلطته مع الحكومة حيث نقل المهام من جهاز إليآخر داخل نفس السلطة، إلا أنه فى دستور 2014 أصبح هناك المزيد من القوة لصالح البرلمان والسلطة التشريعية وظهر ذلك فى مواد محاسبة الرئيس وسحب الثقة منه، ليعيد بذلك التوازن بين السلطات المختلفة لضمان تحقيق العدالة السياسية.

وفى النهاية يمكن تلخيص أهمية الدستور فى أنه يعطى شرعية قانونية لأى سلطة فى ممارسة مهامها، لذا سعت كل سلطات الحكم على مر العصور السابقة إلى تضمين تلك الدساتير لما تراه من تعديلات تتناسب مع توجهاتها وإحكام سلطاتها، وقد أصر الشعب المصرى حديثاً على توثيق تلك الفترة من تاريخه وما تتضمنه من رغبته فى تقرير مصيره ورفضه لاحتكار السلطة فى مواد ونصوص دستورية.

مقارنة مهام رئيس الجمهورية فى دساتير (1971و 2012 و2014):

وجه المقارنة	دستور 1971	دستور 2012	دستور 2014
1- نظام الحكم	نظام رئاسى ، وقد أعطى دستور1971 للرئيس السادات صلاحيات واسعة لتخدم استراتيجيته فى الحكم، واستغله أيضاً الرئيس مبارك وطوعه ليتناسب مع خططه المستقبليه للتوريث.	نظام رئاسى ، لكن تم تقييد سلطات الرئيس واعطى كثيراً من الصلاحيات لمجلس الوزراء .	نظام شبه رئاسي، حيث أعاد بعض اختصاصات الرئيس مع تشديد إجراءات محاسبته ومحاكمته.
2- ممارسة الرئيس لسلطاته	نصت المادة (138) على أن يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها فى الوجه المبين بالدستور.	استحدث دستور 2012 فى المادة (141) تولى الرئيس لسلطاته بواسطة رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء عدا ما يتصل منها بالدفاع والأمن القومى والسياسة الخارجية.	نصت المادة (150) والتى ألغت ما إستحدثه دستور 2012 على أن رئيس الجمهورية يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها، ونجد أن الدساتير الثلاثة جميعها قد حافظت على الاختصاص الأصيل للرئيس فى وضع السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع الحكومة واشرافهم على تنفيذها، وكذلك اختصاصه فى تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين، وإعفائهم من مناصبهم واعتماد الممثلين السياسيين للدول والهيئات الأجنبية وفقاً للقانون.
1. 3- حق الرئيس فى تغيير الحكومة	نصت المادة (141) على حق الرئيس فى إعفاء الوزراء من مناصبهم .	نصت المادة (126) على سحب البرلمان فقط الثقة من الحكومة أو أحد أعضائها .	حُدد هذا الحق فى المادة (147) لكن بعد موافقة مجلس النواب وفى حالة إجراء تعديلات وزارية

			محدودة تتم بعد التشاور مع رئيس الوزراء وموافقة مجلس النواب .
4- مهام الرئيس فى إعلان الحرب وإرسال القوات المسلحة إلى خارج البلاد	نصت المادة (150) على حق الرئيس فى إعلان الحرب بعد موافقة مجلس الشعب دون تحديد شكل الموافقة.	قُيدت فى مادة (146) بموافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب.	قُيدت بأخذ رأى مجلس الدفاع الوطنى وموافقة ثلثى أعضاء مجلس النواب فى المادة (152).
5- علاقة الرئيس بالقوات المسلحة	هو القائد الأعلى لها كما يترأس مجلس الدفاع الوطنى ومجلس الأمن القومى فى دستور1971 مادة (182).	هو القائد الأعلى لها فى مادة (197).	هو القائد الأعلى لها مادة (205) .
6- علاقة الرئيس بالشرطة	رئيس الجمهورية هو الرئيس الأعلى للشرطة مادة (184) .	رئيس الجمهورية هو الرئيس الأعلى للشرطة مادة (199).	لم يشر إلى أن رئيس الجمهورية هو الرئيس الأعلى للشرطة كما كان منصوصا عليه سابقا.
7- إصدار الرئيس لقرارات لها قوة القانون	اقتصر على إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين مادة (144).	نص على إعداده مشروعات القوانين والقرارات مع الحكومة فقط مادة (159).	تم تقليص سلطاته فى إصدار قرارات بقوة القانون عند الضرورة إذا كان البرلمان غير قائم مادة (156).
8- سلطة الرئيس فى العفو عن العقوبة أو تخفيفها	نصت المادة (149) إنه يحق له العفو والتخفيف، على إن العفو الشامل لا يكون إلا بالقانون.	أبقى عليها دستور2012 فى المادة (149) .	قُيد العفو الرئاسى بضرورة أخذ موافقة مجلس الوزراء، وأن يكون العفو الشامل بقانون بشرط إقراره بأغلبية أعضاء مجلس النواب فى المادة (155).
9- إعلان الرئيس لحالة الطوارئ	ترك دستور 1971 فى المادة (148) إمكانية إعلان الرئيس الطوارىء (بعد عرضها على مجلس الشعب) و المدة على أن تكون مدة محددة يحددها الرئيس بنفسه (بدون ذكرها فى الدستور) وإمكانية مدها بعد موافقة البرلمان.	قيدت المادة (148) حق إعلان الرئيس للطوارىء بعد أخذ رأى الحكومة وبعد موافقة أغلبية مجلس النواب تكون لمدة محددة لا تتجاوز 6 أشهر ويمكن مدها لمدة أخرى مماثلة بعد موافقة الشعب فى استفتاء عام.	قيدت المادة (154) أنها تكون مشروطة بأخذ رأى مجلس الوزراء وأغلبية أعضاء البرلمان وألا تزيد المدة على 3 أشهر يمكن مدها لمدة أخرى مماثلة بعد موافقة ثلثى أعضاء البرلمان.

10- بتعيين نائب للرئيس	انفرد بتعيين نائب أو أكثر فى المادة (139) إلا أن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع.	-------------	-------------
11- فى حالة خلو منصب الرئيس	--------------	نصت المادة (153) إنه فى حالة خلو المنصب يباشر رئيس مجلس النواب مؤقتاً سلطاته على أن يتم انتخاب رئيس جديد فى مدة لا تجاوز 90 يوما من تاريخ الخلو.	نصت المادة (160) إنه فى حالة خلو المنصب يحل محل الرئيس رئيس مجلس النواب.
12- حق الرئيس الجمهورية أن يمنح نفسه أى أوسمة أو نياشين أو أنواط	--------------	-------------	استحدث دستور 2014 فى المادة (145) نصاً جديداً يمنع رئيس الجمهورية أن يمنح نفسه أى أوسمة أو نياشين أو أنواط، حيث أن الرئيس الأسبق (محمد مرسي) قد منح نفسه بعضها.
13- طلب رئيس الجمهورية حل مجلس النواب	أعطى دستور 1971 بعد تعديله عام 2007 صلاحيات واسعة للرئيس، حيث يحق له حل مجلس الشعب عند الضرورة و دون أن يشترط استفتاء الشعب فى المادة (136).	نصت المادة (127) على إلزام الرئيس بعدم الحل إلا عند الضرورة وبقرار مسبب وبعد استفتاء الشعب وبشرط استقالة الرئيس فى حالة عدم موافقة الأغلبية على حل المجلس.	نصت المادة (137) على إلزام الرئيس بعدم الحل إلا عند الضرورة وبقرار مسبب وبعد استفتاء الشعب، وألغى شرط استقالة الرئيس فى حالة عدم موافقة الأغلبية على حل المجلس.
14- محاسبة الرئيس من قبل البرلمان	-------------	إقتصرت محاسبته على جريمة الخيانة العظمى والجرائم الجنائية فى المادة (152)، وتحددت طريقة تشكيل المحكمة الخاصة برئيس الجمهورية فى صلب المادة السابقة.	شدد دستور 2014 فى المادة (159)على محاسبته فاستحدث جريمة انتهاك أحكام الدستور ضمن الجرائم التى تُعفى الرئيس من منصبه هذا إلى جانب الجرائم التى تم إقرارها فى الدساتير السابقة، وتحددت طريقة تشكيل

			المحكمة الخاصة برئيس الجمهورية في صلب المادة السابقة.
15- سحب الثقة من الرئيس	------------	-----------	استحدث دستور 2014 في المادة (161) سحب الثقة بناء على طلب مسبب وموقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب وبموافقة ثلثي أعضائه، ويُطرح أمر سحب الثقة وإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة لاستفتاء عام، وفي حالة رفض الشعب سحب الثقة يُحل البرلمان ويدعو الرئيس لانتخاب مجلس جديد للنواب خلال 30 يوم من الحل.
16- تقديم الرئيس لاستقالته	-------------	نصت المادة (152) على إمكانية تقديم الرئيس استقالته إلى مجلس النواب.	أبقى عليها دستور2014 في المادة (158).
17- إقرار الذمة مالية	-------------	استحدث دستور 2012 في المادة (138) تقديم رئيس الجمهورية عند توليه المنصب إقرار وعند تركه وفي نهاية كل عام.	أبقى عليها دستور2014 في المادة (145) على أن ينشر في الجريدة الرسمية.

ملخص الفصل الأول

تناولت الكاتبة فى هذا الفصل مفهوم الدستور فى إطار البيئة الاجتماعية والسياسية المصاحبة له فى فترات زمنية مختلفة والتى تُلقى بظلالها عليه، فالدستور ليس وثيقة قانونية حقوقية فقط لكن هو وثيقة يجوز استخدامها للتأريخ فى عمر الأمم، وقد ظهر ذلك بشكل خاص كما تم عرضه فى العلاقه الوثيقة بين تطور الأحداث السياسية وتعديلات الدستور عامة ومهام ومسئوليات الرئيس خاصة، وذلك من خلال مبحثين عرض **الأول** منهما تعريف الدستور وأنواعه المختلفة ثم أسباب نشأة الدساتير، هذا إلى جانب توضيح أساليب تعديل الدساتير وأسبابها، وإلقاء الضوء بشكل خاص على أهم المواد والمبادىء التى تتضمنها الدساتير.

وتناول المبحث **الثانى** العلاقه بين تطور الحياة السياسية المصرية وارتباطها الوثيق بالجانب القانونى والتأصيل الدستورى لمهام رئيس الجمهورية، بداية باستعراض الدساتير المصرية فى العهد الملكى عام 1923 والتى تعد أولى مراحل كتابة الدستور مروراً بمرحلة دستور ثورة 1952 وإعلاناته الدستوريه، ثم عهد السادات وما تبناه من أيدولوجيات وسياسة فى الحكم والتى كانت السبب بشكل ما فى دستور 1971 والذى ظل الأساس الدستورى لمصر طوال فترة رئاسة حسنى مبارك أيضاً فيما عدا تعديلاته عامى 2006 و2007، إلى أن تغيرت الخريطة السياسية المصرية بعد 25 يناير، وتمثل ذلك بإنهاء حكم الرئيس الأسبق وتولى (المجلس العسكري) الحكم مؤقتاً وما تبعه من إعلانات دستورية، ثم انتهاء حكمه بعمل أول انتخابات رئاسية بعد 25 يناير فى مايو 2012 ووصول الإخوان لسدة الحكم وصدور دستور 2012، وذلك إلى أن جاءت ثورة 30 يونيو 2013 وتم إيقاف العمل بالدستور السابق وصدور دستور 2014، وفى نهاية الفصل تم عقد مقارنه مختصره بين دساتير مصر الأساسية (1971 – 2012 – 2014) على اختلاف مدة تطبيقها وذلك فيما يخص مهام الرئيس.

الفصل الثانى

تقييم الأداء السياسي

- **المبحث الأول:** الأداء السياسى المفهوم والعناصر.
- **المبحث الثاني:** العوامل المؤثرة على تقييم الأداء السياسي.

مقدمة الفصل

يسعى هذا الفصل لتقييم أداء المؤسسة السياسية من خلال ممارسة مهامها عملياً، من خلال الحكم على أساليب ممارستها المهام المنوطة بها والسياسات والقرارت التى تستخدمها فى الإدارة والتى تنعكس بشكل مباشر وقوى على المواطن ومن ثم على مدى رضائه عنها، وقد قامت الكاتبة بتقسيم الفصل إلى مبحثين، حيث عرض **المبحث الأول** نظرة عامة عن الحكومة وتعريفها ومهامها الأساسية ثم تناول مفهوم الأداء السياسى مع الاهتمام بتوضيح أساليب تقييم الأداء المختلفة، وتحديد عناصر تقييم الأداء السياسى من مسئولين وسياسات وقرارات سياسة ومؤسسات الحكومية ثم عرض أهم ملامح الحكم السياسى الصالح.

ويتناول **المبحث الثانى** أهم العوامل الداخلية او الخارجية التى قد تؤثر على تقييم الأداء السياسي حيث يؤثر التفاعل معها على اتجاهات الأفراد سلباً او إيجاباً، مع الاهتمام بعرض أهمية الأداء الإعلامى للسلطة خاصة بعدما أصبح المسئولون يحاسبون على أخطائهم الإعلامية وتصريحاتهم لدرجة قد تؤدى بهم لترك مناصبهم، ثم رصد أهم المشكلات التى قد تترتب على ضعف الأداء السياسى والتى قد تؤثر على إستقرار المجتمع، وصولاً الى عرض نتائج الأبحاث التى تناولت تقييم أداء الرئاسة فى مصر.

المبحث الأول: الأداء السياسى المفهوم والعناصر

إن ممارسة السلطة ظاهرة عامة ودائمة فى المجتمع الإنسانى والذى أصبح يستحيل وجوده بدون نظام والسلطة هى أساس هذا النظام[1]، فلابد لأى مجتمع يريد البقاء والاستمرار من أن تكون له قدرة عليا تُهيمن على تناقضات أفراده وصراعاتهم واختلافاتهم وتكون على رأسه ممثلة له ككيان 53سياسي، هذه القدرة العليا وتلك القوة المسيطرة هى سلطة الدولة الحاكمة[2].

ويرتبط وجود السلطة بتنظيم السلوك الإنسانى حيث توجد طالما هناك بشر تخضع أفعالهم لجزاءات محددة، ومن ثم فهى لا توجد إلا فى مجتمع سياسى يعرف علاقات الرئاسة والتبعية، حيث يقوم العنصر الرئاسى بعملية الضبط والرقابة وإصدار الأوامر والإنذارات وتحديد سلوك الاتباع، فعدم الامتثال لأوامرها قد يفرض جزاءات محددة وهذه هى وظائف النسق القانونى الذى يُساند السلطة[3].

وتمارس السلطة السياسية دورها وتستمد قوتها كونها السلطة العليا التى لا تعلوها سلطة أخرى، وهى بذلك تسمو فوق الجميع وتفرض نفسها على المجتمع باعتبارها آمره عليه، وهى على هذا الأساس سلطة أصيلة لا تستمد أصلها من سلطة أخرى، كما أنها وحدة لا تتجزأ مهما تعددت هيئات الحكم فى الدولة ذلك أن هذه الهيئات لا تتقاسم السلطة فيما بينها وإنما تتقاسم الاختصاصات التى تمارسها كل هيئة[4].

وقد تغيرت أساليب ومؤسسات السلطة مع التطور فى البنية السياسية فى الدولة الحديثة فلم تَعد السلطة امتياز شخصى للحكام كما كان سابقاً بل أصبحت ملكاً للدولة، والحكام ما هم إلا ممثلين وممارسين للسلطة باسم الدولة[5]، بل وكان لزيادة النشاط الإنسانى واتساع مهام ووظائف الدولة أن أصبح هناك ضرورة لتوزيع تلك السلطة حتى

---

(1) إسماعيل سعد، "**علم السياسة وديمقراطية الصفوة**"، الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص159.
(2) صبحى عبده سعيد، "**السلطة السياسة فى المجتمع الإسلامى**"، القاهرة: وكالة الأهرام، 1991، ص74.
(3) حامد عبد الماجد قويسى، "**دراسات فى الرأى العام مقاربة سياسية**"، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص78.
(4) صبحي عبده سعيد، **مرجع سابق**، 1991، ص75.
(5) إسماعيل سعد، **مرجع سابق**، 2007، ص165.

يمكنها القيام بما هو موكول إليها[1]، لذا تقوم كثير من الأنظمة على أجهزة الدولة الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)[2].

وتُنظم السلطة السياسية حديثاً كسلطة تنفيذية وتمارس عملها من خلال الحكومة (الهيئة المنفذة للحكم) و التى تشرف على الشعب وتنظم العلاقات بين أفراده[3]، وتتكون الحكومة فى الأساس من كل الأجهزة والمؤسسات الرسمية فى الدولة إلى جانب الجهاز الإداري[4]، والذى يشمل جهاز دائم من الفنيين والإداريين إلا أن قيادتها عادة ما يكون لها طابع سياسي[5].

وتعتمد الدولة عليها فى تنظيم وإدارة شئونها العامة والخاصة، وتلعب بشكل أساسى دور الوسيط بين الحكام والمحكومين مما يضمن تحقيق الحرية وتنفيذ القانون فى نفس الوقت[6]، هذا إلى جانب دورها فى حماية أمن واستقرار كل من النظام السياسى والمجتمع[7]، وعملياً تكشف غالبية الممارسات السياسية أن الحكومة هى غاية ووسيلة فى آن واحد فهى وسيلة لإقرار النظام وغاية للتعايش الاجتماعى وقيمتها الحقيقية تكمُن فى قدرتها على التوفيق بينهما[8].

وقد نجح الإنسان فى توسعة وظائف الحكومة لتلبى احتياجاته المتزايدة ولتواكب التطورات المتلاحقة، بحيث غدت تشمل كل شيء من الدفاع العسكرى إلى التأمين الصحي، ومن التنمية الاقتصادية إلى التعليم العام، ومن التحديث الزراعى إلى التجديد الحضري، ومن السيطرة على المرض إلى الغزو الفضائي[9].

ومن الجدير بالذكر أن مصطلح حكومة قد يتم استخدمه للدلالة على عدة معان **ويحكم تحديد معنى الحكومة معياران، هما**[10]:

---

(1) على الصاوى، **مرجع سابق**، 2004، ص323.
(2) أحمد بدر، "**الرأى العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره فى السياسة العامة**"، القاهرة: مكتبة غريب، 1997، ص148.
(3) معجم المصطلحات السياسية، **مرجع سابق**، 1994، ص240.
(4) شعبان الطاهر الأسود، **مرجع سابق**، 1999، ص80:81.
(5) على الصاوى، **مرجع سابق**، 2004، ص319.
(6) عبد الله محمد عبد الرحمن، السيد شحاتة السيد، "**علم الاجتماعى السياسى**"، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية 2005، ص124.
(7) شعبان الطاهر الأسود، "**علم الاجتماع السياسى**"، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999، ص81:80.
(8) **نفس المرجع السابق**، ص199.
(9) السيد عبد الحليم الزيات، "**التنمية السياسية. دراسة فى الاجتماع السياسى**"، الجزء الثانى، البنية والأهداف، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص74.
(10) على يوسف الشكرى،**مرجع سابق**، 2003، ص83.

أ- المعيار العضوي: ويقصد به مجموعة الهيئات العليا المسئولة عن تسيير شئون الدولة، وقد ينصرف معنى الحكومة هنا إلى السلطة التنفيذية (رئيس الدولة – الوزراء – موظفى الإدارات العامة)، وإستعمال تعبير الحكومة بهذا المعنى شائع للصلة الوثيقة بين السلطة التنفيذية والمواطنين، فأوامر السلطة ونواهيها إنما يُبلغ بها الأفراد عن طريقها.

ب- المعيار الموضوعي: ويقصد به وسائل إسناد السلطة وكيفية ممارستها وهى بهذا المعنى **تُقسم إلى عدة أقسام:**

فمن حيث طريقة اختيار رئيس الدولة تقسم إلى حكومة ملكية وجمهورية، ومن حيث الخضوع للقانون تُقسم إلى حكومة قانونية واستبدادية، وحيث مصدر السيادة والسلطة تُقسم إلى حكومة فردية وأرستقراطية وديمقراطية.

أولاً: تقييم الأداء السياسى Political Performance:

إن الأداء بشكل عام هو "إنجاز الفرد لما يوكل إليه من مهام وأعمال"[1]، بينما يُعرف الأداء السياسى بأنه "اعتقاد أفراد الشعب فى قدرة النظام السياسى على إمدادهم بالخدمات التى يَعِدهم بها وعلى إشباع احتياجاتهم القائمة والمستقبلية"[2]، أى إن هذا التقييم يرتبط بالأهداف وبالمخرجات التى يسعى إليها النظام والوسائل اللازمة لتحقيقها[3].

وعملية تقييم الأداء يجب أن تكون مصاحبة لأى مسئولية وهى بذلك جزء متمم لأية عملية إدارية، ولكل نشاط إنسانى أساليب موضوعية لتقييم أدائه[4] وتعتبر مُساءلة المواطن للحكومة من صور المُساءلة البارزة فى المجتمعات الديمقراطية والتى تعطى وزناً لاحتياجات المواطن وتطلعاته[5].

والسلطة الناجحة هى التى تقوم على الوفاء باحتياجات المجتمع الذى وضع أعضاءها فى موقع السلطة لذا كلما نجحت فى تحقيق أهدافه كلما دل ذلك على نجاحها[6]، إلا أن الرضا عن الأداء السياسى لا يُعد انعكاساً لإنجازاتها وأدائها الفعلى بقدر ما يعتمد على العلاقــة بين الأداء المتوقــع والأداء الفعلي، فقد تنخفض الثقة بزيادة التوقعات حتى لو استمر الأداء على ما هو عليه، وقد تنخفض الثقة ويقل الأداء فى بعض الأحيان لا لضعف الأداء الحكومى عما كان عليه من قبل ولكن لتأديتها أعمالاً أكثر صعوبة[7].

---

(1) أمانى عبد الهادى الجوهرى، "الأداء الحكومى والأغتراب السياسى فى مصر: دراسة ميدانية" **رسالة ماجسير غير منشورة**، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص2.

(2) شيماء ذو الفقار، **مرجع سابق**، 2000، ص12.

(3) توفيق محمد عبد الله حسن، "**تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد**"، القاهرة: دار النهضة العربية، 2003، ص3.

(4) أيتن محمود سامح، "تقييم الأداء المؤسسى في المنظمات العامة الدولية مع دراسة حالة المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص19.

(5) سامح فوزي حسين، "المساءلة في الإدارة العامة مع إشارة خاصة لمصر"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص206.

(6) إسماعيل سعد، **مرجع سابق**، 2007، ص151.

(7) أحمد الرشيد، "**نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة**"، القاهرة: دار النهضة العربية، 1987، ص70.

ويتضح من ذلك أن الرضا العام عن الأداء هو مفهوم ديناميكى متغير يختلف من مواطن لآخر وفقاً لأولوية مطالبه واحتياجاته وتوقعاته[1]، فما يتوقعه المحكومون من السلطة المهيمنة قد يضيق إلى حدود دنيا (حفظ النظام والدفاع عن الحدود) أو يتسع لحدود قصوى[2]، لذا فقد لا يرضى مواطن عن الأداء ويرضى آخر لأن لديه توقعات أقل عما يجب أن تكون عليه نوعية الخدمة مما يؤدى إلى وجود مستويات مختلفة من التقييم بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة[3].

---

(1) عفت عبد الله الزغبى، "قياس الرضا العام كمدخل لتطوير المنظمات العامة: دراسة حالة الهيئة العامة للتأمين الصحى، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص5.

(2) شيماء ذو الفقار حامد، **مرجع سابق**، 2000، ص42.

(3) أمانى عبد الهادى الجوهرى، **مرجع سابق**، 2004، ص23.

ثانياً: أساليب تقييم الأداء السياسي:

تنقسم الأساليب المستخدمة فى تقييم الأداء إلي[1]:

- **أساليب موضوعية**: حيث يتم تقييم الأداء على أساس تاريخى (والذى يرصد التطورات التى تشهدها الحكومة فى فترات زمنية متباينة)، أو على أساس مقارن (حيث يقارن بين ما حققته مؤسسة حكومية وأخرى تعمل فى نفس المجال ومماثلة لها فى الأهداف والوظائف أو يقارن بشكل أوسع أداء الحكومة بأداء غيرها من حكومات الدول الأخرى التى لها مستوى إقتصادى وإجتماعى مماثل لمعرفة إلى أى مدى حققت أهدافها).

- **أساليب ذاتية**: تستند على تقييم المواطنين للأداء ودرجة رضاهم عما تقدمه لهم من خدمات. ومع أوجه النقد التى قد يتعرض لها التقييم الذاتى للأداء يظل قياس رضاء المواطن مؤشراً أكثر واقعية من الناحية العملية على نجاح السلطة فى تحقيق أهدافها، إذ لايكفى أن تنجح المؤسسة فى تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها فى الوقت وبالتكلفة المقررة لتكون كفء إنما أن تحقق أكبر قدر من رضا المواطن المنتفع بالخدمة.

إلا أنه يجب التفريق أيضاً فيما يخص التقييم الذاتى بين كل من الاعتبارات الإجرائية والشخصية، فالاعتبارات الإجرائية هى أحكام الأفراد تجاه الأوجه "المؤسسية" للعملية أى كيفية إدارة العمل السياسى وآليات تنفيذ صنع القرار داخل جهاز الدولة[2]، فى حين يركز العنصر "الذاتي" على القوى الفاعلة التى تتولى وضع السياسات أو صنع القرار سواء داخل الأجهزة الرسمية للدولة أو خارجها ومدى كفاءتهم فى أداء مهامهم[3].

---

(1) أمانى عبد الهادى الجوهرى، **مرجع سابق**، 2004، ص21.

(2) Aleisha Karjala, "Perceptions of People, Process and Policy on Political Trust", **Unpublished PhD Thesis**, university of Norman, Oklahoma, 2007, p. 14.

(3) مايسة الجمل، "**النخبة السياسية فى مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص120.

وتميز الدراسات عند قياسها للأداء السياسى بين عناصره المختلفة (النخبة السياسية- السياسات- المؤسسات العامة)، فقد يثق الفرد فى المعايير التى تَدعى الدولة أنها تحكم فى ظلها ولكن فى الوقت نفسه قد لا يثق فى المسئولين[1]، وقد تهتز الثقة فى أحد سياسات الدولة مثلاً دون المساس بالثقة فى جدارة الحكومة ككل أو التشكك فى ملاءمة نوع النظام السياسى القائم[2].

---

(1) أمانى عبد الهادى الجوهرى، **مرجع سابق**، 2004، ص46.
(2) على الصاوى، "**النخبة السياسية فى العالم العربى**"، القاهرة: المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، نوفمبر 1995، ص129.

ثالثاً: عناصر تقييم الأداء السياسى:

أ- النخبة السياسية:

يُشير مصطلح النخبة إلى "جماعة من الأشخاص يَشغلون مراكز النفوذ والسيطرة فى مجتمع معين أى إنهم قيادات مؤثرة داخل قطاعات المجتمع"[1].

حيث تمسك تلك النخبة بمقاليد القوة فى الجهاز السياسى ويناط بها اتخاذ القرارات السياسية[2]، وتوجيه أجهزة النظام السياسى المختلفة لأداء وظائفها المحددة فى إطار الأهداف التى يسعى ذلك النظام لتحقيقها[3].

وهناك مستويان داخل النخبة (الصفوة)، الشريحة الدنيا والتى تلعب دور الوسيط بين الحاكم والمحكومين فتعمل على توصيل المعلومات إلى الجمهور مع محاولة إقناعهم بسياسته، كما قد تكون مصدراً لتزويد الصفوة العليا بأعضاء جدد إذا تطلب الأمر، أما الشريحة العليا فهى صاحبة القرار وتكون لها قدرة فائقة على تشكيل الأفكار وصياغتها ومناقشة التشريعات والقرارات وطرحها على الناس للإقناع[4]. وتفترض المجتمعات الديمقراطية مقدماً، أن النخبة السياسية فى ممارستها للحكم ووضع السياسات تمثل مصالح الناخبين الذين منحوها التأييد الذى سمح لها بالوصول إلى مناصبها[5]، لذا يقع على عاتقهم كممثلين لهم أن يفهموا متطالباتهم ويحترموا رغباتهم دون أن يكون هناك أى اعتبار لمصالحهم الشخصية[6]. هذا إلى جانب ضرورة احترام وعودهم مع الشعب[7]،

---

(1) هشام عطية عبد المقصود، "علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة وتأثيرها فى أنماط الأداء الصحفى فى التسعينات"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1998 ص49.

(2) عادل عبد الغفار فرج، "استخدام الصفوة المصرية للراديو والتليفزيون المحلى والدولى"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1995 ص60.

(3) على الصاوى، **مرجع سابق**، 1995، ص546.

(4) شعبان الطاهر الأسود، "**علم الاجتماع السياسى**"، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999،ص 96.

(5) مايسة الجمل، **مرجع سابق**،1993، ص121.

(6) Stacy Gwennulbig, "Sub-national Contextual influences on Political Trust", **Unpublished PhD Thesis**, University of Texas, United States, 2002, p. 15.

(7) بسيونى إبراهيم حماده، "**دراسات فى الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأى العام**"، الطبعة الأولى، القاهرة: عالم الكتب، 2008، ص243.

ومراعاة عدم التناقض ما بين التصريحات والوعود التى يطلقها المسئولون حتى لايفقدوا ثقة المحكومين فيهم[1].

ويمكن قياس فاعلية القيادة السياسية من خلال مدى تحقيقها للعناصر التالية[2]:

- القدرة على الارتفاع فوق الانقسامات المختلفة والتعبير عن المصالح القومية.

- المواءمة المستمرة بين قدرات وأهداف الجماعة التى تتولى زمامها.

- طرح برامج وسياسات تعبر عن المواطنين ومصالحهم ولاتخالف توقعاتهم.

- القدرة على إيجاد المؤسسات الفاعلة والإنجازات التى يمكن أن تستمر بعد نهاية الحكم.

- مدى فاعلية الرموز التى تطرحها فى خلق الالتفاف حوله والتأييد له.

- المرونة التى تتمتع بها فى مواجهة المواقف المتجددة دون تصلب.

- احترام قيم الجماعة.

ب- السياسات والقرارات Policy & Decision:

يُقصد بها الخطط والبرامج التى تتخذها السلطة فى فترة زمنية ما[3] لتحقيق هدفها فى مجال معين[4]، و تَصدُر جميع السياسات العامة بقرارات عليا تتخذ مُسمى (القانون - المرسوم الجمهورى- الأمر الملكي) أو غيرها من المسميات[5]، ويتم تنفيذها من خلال مجموعة من الإجراءات والمنظمات السياسية[6].

---

(1) محمود محمد الناكوع، "**أزمة النخبة فى الوطن العربى**"، ليبيا: بدون ناشر، 1989، ص70.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، "مشكلة الشرعية السياسية فى الدول النامية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985، ص228.

(3) حلمي عزيز حسن المراغي، "القرار السياسي الداخلي و تأثره بكفاءة وفاعلية الإدارة مع التطبيق على نيجيريا"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم النظم السياسية والاقتصادية، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة،1990، ص25.

(4) أماني قنديل، "**تقويم السياسات العامة**"، محرر السيد عبد المطلب غانم، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 1989، ص103.

(5) عامر خضير الكبيسي، "**السياسيات العامة. مدخل لتطوير أداء الحكومات**"، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، 2008، ص13.

(6) السيد عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، 2002، ص54.

وتمر عملية إعداد السياسة العامة بمراحل متعددة كالتالي[1]:

- المعرفة بالمشكلة التى تسعى الحكومة لدراستها وحلها.

- جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة.

- صياغة السياسات البديلة لحل المشكلة.

- النقاش العام والطرح على الجمهور من خلال المؤسسات الحكومية والمؤتمرات ووسائل الإعلام.

- اتخاذ القرار وحسم الاختيار بين البدائل المقترحة لصالح أحدهما ليصبح سياسة عامة.

- تنفيذ السياسة والذى يتطلب وسائل كافية للانتقال إلى حيز التنفيذ والرغبة فى الانصياع له.

- التغذية العكسية من خلال التقارير التى يرفعها مسؤلو التنفيذ أو الشكاوى والالتماسات المقدمة من الأطراف التى تخاطبها تلك السياسة، بحيث تعلم الحكومة بمسالب السياسة القائمة.

ويتضح مما سبق إن السياسة العامة تتوجه بالأساس لمواجهة مشكلة ما والتى تتخذ السلطة خطوات متعددة لدراستها وحلها وفى النهاية تصل لتوجه عام فى تعامل الدولة معها، لذا تؤثر تلك السياسات على تقييم أداء الأفراد لحكوماتهم حيث تكون اتجاهاتهم سلبية فى حالة عدم رضاهم عن نتائجها، إلا أنه عندما يتم تلبية احتياجاتهم لا يُبالون بالأساليب التى تم اعتمدتها للوصول لتلك النتائج[2]، فالفرد لا يُقيم تلك السياسات بشكل مجرد وغير واقعى بل يربطها باحتياجاته المختلفة وخاصة الاقتصادية والتى تختلف من فرد لآخر ومن طبقة لأخرى[3].

---

(1) على الدين هلال، "**تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية** "، جامعة القاهرة: مركز البحوث والداسات السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 1988، ص23.

(2) Stacy Gwennulbig**, op.cit**, 2002, p. 10.

(3) **Ipid**, p 12.

ج- تقييم السياسات:

تنقسم تقييم أبحاث السياسة عامة كجزء من الأداء الحكومى إلي:

- **تقييم عملية صنع السياسة العامة:** ويتوجه التقييم هنا نحو صنع أفضل لهذه السياسة، من خلال تقييم المعلومات التى تستند عليها هذه العملية وتقييم اختيار البديل أو تقييم جدوى السياسة[1].

- **تقييم تنفيذ السياسة العامة (المتابعة):** يتم أثناء تنفيذ السياسة العامة للكشف عن الفجوة بين ما يعلن من أهداف للسياسات وبين الإنجاز الفعلي[2]، ويهتم بقضيتى التغطية اى النسبة المئوية للعدد الذى تصله الخـدمة فعلا إلى العـدد الذى يحتاجه وقضية التحيز أى عدم التحيز لفئة على حســاب أخرى.

- **تقييم آثار السياسة العامة:** يتم بعد فترة من التنفيذ تسمح بأن تحدث مخرجات السياسة آثارها على المجتمع، ويهتم بتقييم ما تحقق من الأهداف التى أعلنت عنها السياسات من جانب ورؤية المجتمع لاحتياجاته من جانب آخـر، فالبعد الأول يحكم على آثار السياسة من داخلها والبعد الثانى يحكم عليها من وجهة نظر المجتمع، وتواجه عملية تقييم الأثار بعض المشاكل فمن الصعب وضع ضوابط فاصلة بين الآثار الحالية لسياسة أو برنامج ما وتلك الناتجة عن سياسة أو برنامج آخر، ويتطلب ذلك قاعدة ضخمة من المعلومات والبيانات وأدوات بحث متنوعة[3].

وأياً كان المنهج أو الأداة المستخدمة للتقييم، فإن النتائج الخاصة بشأن التحقيق الفعلى للخدمات التى تقدمها السياسات والبرامج وآثارها تُعد أهم مؤشرات للأداء الحكومى، خاصة فاعلية الأداء والذى يشمل (عدد الأفراد المستفيدين من الخدمة ومدى رضاهم عنها)، وهنا يجب التفرقة بين تقييم فاعلية البرامج والسياسات وفاعلية أداء القادة السياسين فيما يخص الأعمال المُكلفين بها[4].

---

(1) امانى عبد الهادى الجوهرى، **مرجع سابق**، 2004، ص9.
(2) **نفس المرجع السابق**، ص9.
(3) أماني قنديل، **مرجع سابق**، 1989، ص109.
(4) **نفس المرجع السابق**، ص14.

د- القرارات السياسية:

القرار السياسى هو محور العملية الإدارية حيث يترجم الأهداف والسياسات العامة وأسلوب تحقيقها، وصناعة القرار هى عملية ذهنية تتضمن تقييماً وتفسيراً للمعلومات حول المشكلة وتقديراً للمخرجات المحتملة وتحديداً للموقف النهائى فى ضوء ذلك، ومن ثم اختيار بديل من البدائل المتاحة لحل المشكلة[1].

ومن ثم فهى عملية تعتمد على حجم ونوعية المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار بل ومدى دقتها وكيفية تحليلها[2]، على إنه يجب أن يكون مُلماً أيضاً بكل العوامل المحيطة بعملية صنع القرار[3]، إلى جانب الظروف التى يتوقع حدوثها مستقبلاً متأثراً فى ذلك بخبرته التاريخية فى التعامل مع تلك المشكلات من قبل، ويتم كل ذلك أيضاً تحت ضغط الوقت المتاح والذى يلعب دوره فى تحديد أولويات اختياره لبدائل القرار[4]، وينتج عن تداخل تلك العوامل أحياناً تناقض بين صنع القرار ونتائج القرار[5].

---

(1) محمد على العوينى، "**دراسات فى الإعلام الحديث**"، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1986، ص25.

(2) أيمن منصور ندا،"الصور الإعلامية والقرارات السياسية التكوين والعلاقات المتبادلة" **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الثانى - العدد الثانى - ابريل / يونيو 2001، ص285.

(3) محمد سعد السيد أبو عامود، "الاتصال بالجماهير وصنع القرار السياسي في مصر: فى الفترة من 1970 إلى 1981"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1986، ص115.

(4) Stacy Gwennulbig, **Op.cit**, 2002, p. 13.

(5) حلمي عزيز حسن المراغي، **مرجع سابق**، 1990، ص32.

أنواع القرارات:

تختلف أنواع القرارات حسب معيار التصنيف، ويمكن تقسيمها حيث توقيت إصدار القرار إلي[1]:

أ – قرارات وقائية: تتعلق بمشكلات متوقعة مستقبلاً، وتتخذ بعض القرارات اللازمة للتخفيف من الآثار غير المرغوبة أو ضمان عدم التأثير بشكل مطلق.

ب- قرارات علاجية: تتعامل مع الأحداث والمشكلات الحالية، وغالباً ما تتعامل هذه القرارات مع بداية ظهور المشكلة للعمل على وقف نموها، وتكون مهمة صانع القرار فى بداية المشكلة أكثر سهولة من التعامل معها فى النهاية.

ج- قرارات مفاجئة: تتعامل مع الأحداث والظروف الطارئة، وغالباً ما تكون سريعة لتتناسب مع الموقف المفاجئ.

د- قرارات استغلال الفرص: وهى القرارات ذات الصفة الإبداعية، حيث يجد صانع القرار نفسه أمام ظروف مواتية كان يتمناها من قبل، وغالباً ما تؤدى مثل هذه القرارات إلى التطوير والتحديث، وهذا النوع من القرارات يحتاج إلى الجرأة والرغبة فى المخاطرة.

أما عن طبيعة القرار كمعيار فيمكن تقسيمها حسب الأنواع التالية[2]:

- **القرار الحاسم:** وهو الذى يواجه الموقف بقصد تصفية المشكلة نهائياً.

- **قرار التأجيل:** وهو الذى يُرجئ حل المشكلة إلى فترة زمنية أخري.

- **قرار التوفيق:** لا يحسم المشكلة نهائياً ولا يؤجلها ولكن يسعى للتوفيق بين المواقف المتعارضة.

---

(1) محمد عبد الغنى حسن هلال، "**مهارات إتخاذ القرار**"، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية، 2003، ص133.
(2) بسيونى إبراهيم حماده، **مرجع سابق**، 2008، ص234.

وعلى قدر صعوبة عملية اتخاذ القرار المناسب، إلا أن تقييم المواطن للسلطة يتأثر بشعوره بأن لديه قدرة ولو بسيطة للتحكم فى عملية صنع القرار[1]، ولن يشارك الفرد فى صنع القرار ما لم يستشعر بإن لدى صوته صدى وإنه قادر على التغيير[2]، لذا فعلى السلطة أن تضع أولوياته فى الحسبان وتصغى إليه وتهتم بمشاغله[3]، ومن ثم يشعر شعوراً إيجابياً تجاهها بحيث لا ينتظر قضاء أموره من أعلى إلى أسفل[4].

---

(1) Alexandra Griborskaya, "Students' Political Trust, Efficacy, Tolerance and interest in politics and Civic Leading in Russia", **Unpublished PhD Thesis**, Columbia University, 2000, p. 29.

(2) بسيونى إبراهيم حماده، **مرجع سابق**، 2008، ص243.

(3) دانييل بانكلوفيتش، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، "**الديمقراطية وقرار الجماهير**"، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993، ص229.

(4) ناصر محمود عبد الفتاح أمين، **مرجع سابق**، 2002، ص166.

هـ - المؤسسات الحكومية:

تُعرف المؤسسة العامة أو الحكومية بأنها "مؤسسات تتولى إنشاءها الحكومة وتضم مجموعة من الأفراد يعملون ويتعاملون معاً بأسلوب متعاون لتحقيق أهداف معروفة ومشتركة، وهى تؤثر وتتأثر بالمجتمع من حولها، وتشمل الوزارات التى تتشكل منها الحكومة والمؤسسات العامة والهيئات أو السلطات العامة، وأخيراً الشركات العامة المملوكة للدولة أو التى تزيد ملكية الدولة فيها عن 50 %"[1].

وجاء هذا الاهتمام بقياس الأداء مواكباً لاهتمام الحكومات بما يطلق عليه الإدارة من أجل النتائج Managing For Results والذى يعنى تركيز تلك المؤسسات على رسالتها وأهدافها[2]، لذا تعمل الحكومات الحديثة على تطوير أساليب أداء المؤسسات الحكومية ليصل لمنهج إدارة القطاع الخاص، سعياً لتحقيق التطوير وتقديم الخدمات بشكل أفضل لمواجهة كثير من التحديات ولخلق بيئة مناسبة تمكنها من أن تسابق غيرها من الدول فى جذب رؤوس الأموال والاستثمارات[3].

ويساهم قياس أداء المؤسسات الحكومية فى تحقيق الأهداف التالية[4]:

- **الرقابة Control:** فما لم تستطع رقابته لا يمكن إدارته وذلك للحد من الانحرافات فى العمل.

- **التقييم الذاتي Self-Assessment:** يفيد فى التقييم الداخلى لأداء العمليات وتحديد التحسينات المطلوبة لتنفيذها بشكل مستمر وهو ما يسمى Continuous Improvement.

- **تقييم الإدارة Management Assessment:** للتأكد أن المنظمة تعمل بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.

---

(1) شريفة رحمة الله سليمان، "دور العلاقات العامة فى تشكيل الصورة الذهنية للمؤسسات الحكومية من منظور الخدمة الإلكترونية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2006، ص28.

(2) أمانى عبد الهادى الجوهرى، **مرجع سابق**، 2004، ص6.

(3) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، "قياس الأداء المتوازن فى المنظمات العامة: مع دراسة تطبيقية على شبكة الإذاعات الإقليمية فى مصر" **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص21.

(4) **نفس المرجع السابق**، ص24.

- **وضع أسس للمقارنة:** بين مختلف الأنشطة فى الإدارة[1].

- **اقتراح أساليب معالجة:** النواحى الخارجة عن نطاق تحكم الإدارة[2].

وهناك نوعان من الثقة فى المؤسسات[3]:

أ- الثقة المحددة Particularized Trust: وتعنى أن الأفراد يثقون فى مؤسسة ما فقط عندما تعمل لصالحهم، وبمعنى آخر فالثقة هنا مشروطة بنتائج التعامل المباشر سلباً أو إيجاباً.

ب- الثقة غير المحددة Un-particularized Trust: وتعنى إيمان الفرد مسبقاً بأن تلك المؤسسة ستؤدى بحياد وعدالة ولن تعمل لصالح أحد من الأفراد دوناً غيره، أى أن ما تنتهجه تلك المؤسسة فى الأداء والتعامل مع الجمهور يدعم فقط الثقة فيها، فالثقة هنا غير مشروطة.

وتقوم ثقة الأفراد بشكل عام فى المؤسسة العامة على افتراض إنها لن تسئ استخدام السلطة الممنوحة لها من الحكومة[4]، إلا أن أداء العاملين والمسئولين عن تلك المؤسسات يؤثر على أدائها ومن ثم تقييم الجمهور لها وقد يرجع ذلك لبعض قواعد العمل المنظمة لهم والمتبعة فى المؤسسة، فقاعدة (دائمية الوظيفة) والتى توجد فى معظم القطاع العام تُعد سيفاً ذو حدين، حيث تعتبر قاعدة إيجابية تزود الموظفين بإحساس الاستقرار الوظيفى والأمان الاجتماعي، إلا أنها قد تولد نوعاً من اللامبالاة إزاء ما يحدث لمصالح الناس والأهداف العامة كما إنه قد يؤدى إلى إضعاف روح المبادرة والإبداع[5]، ويساعد تقييم أداء الأفراد لتلك المؤسسات بعناصرها الخدمية والإنتاجية أو البشرية كونها جزء من الجهاز الحكومى بشكل مباشر وقوى على تقييمه لأداء حكومته.

---

(1) توفيق محمد عبد الله حسن، **مرجع سابق**، 2003، ص3.
(2) **نفس المرجع السابق**، ص3.
(3) Catherine Fleschi & Paul Heywood, "Trust, Cynicism and Populist anti Politics", **Journal of Political Ideologies**, Vol. 9, No. 3, 2004, p. 294.
(4) Kadri Lühiste, "Explaining trust in Political institutions: some illustrations from the Baltic States", **Communist and Post-Communist studies**, Vol. 39, 2006, p. 478.
(5) شريفة رحمة الله سليمان، **مرجع سابق**، 2006، ص29.

ومؤخراً ظهرت العديد من المفاهيم التى تعكس التغيرات فى طبيعة الدولة ووظائفها ومنها مفهوم **Good Governance** الحكم الصالح وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق عام حول تعريفه شأنه شأن باقى مفاهيم العلوم الاجتماعية، إلا أن هناك اتفاق بين كثير من المحللين على سمات الحكم الجيد أو الصالح أو الشراكي، وهى السمات التى تتركز فى كثير منها على مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين وما تتضمنه تلك العلاقات من قيم[1]، لتُرسى قواعد عامة وأساسية تعكس حقوق الشعوب بما يتناسب مع إمكانيات تحقيقها من جانب السلطة.

---

(1) أمانى عبد الهادى الجوهرى، **مرجع سابق**، 2004، ص1.

و- معايير الحكم الصالح Good Governance[1]:

يُستخدم هذا المفهوم لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شئون المجتمع، ولابد من الإشارة إلى أن محاولة تعميم أسس الحكم الصالح عَبر استخدام معايير موحدة قد تحمل بعض التعسف الناتج عن عدم احترام الخصوصيات والفوارق فى مستويات التطور بين الدول، لذلك يجب أن تُكيف تلك المعايير مع حالة البلد وهذا التكيف ضرورى للانتقال من المفهوم النظرى إلى ابتكار آليات تطبيقية، والتى تسمح تدريجياً بتطور الإدارة والحكم وترفع من مستويات المحاسبة والمساءلة والشفافية.

وتضمنت الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة معايير للحكم الصالح كالتالي[2]:

1- **المشاركة:** تعنى حق المرأة والرجل بالتصويت وإبداء الرأى (مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة) فى السياسات والقرارات، وتتطلب المشاركة توفر القوانين التى تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والانتخاب والحريات العامة بشكل إجمالى ضماناً لمشاركة المواطنين الفعالة ولترسيخ الشرعية السياسية.

2- **حكم القانون:** أى مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذى ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية.

3- **الشفافية:** أى توفر المعلومات الدقيقة فى مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد فى اتخاذ القرارات الصالحة فى مجال السياسة العامة ويعمل على توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من اجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد.

---

(1) حسن كريم، "**مفهوم الحكم الصالح** "، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية،**مجلة المستقبل العربي**،السنة السابعة والعشرون- العدد ثلاثمائة وتسعة، نوفمبر 2004، ص45.
(2) **نفس المرجع السابق**، ص47.

4- **حُسن الاستجابة:** يعنى قدرة المؤسسات على خدمة الجميع وتلبية حاجاتهم دون استثناء.

5- **التوافق:** أى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع وإن أمكن حول المصلحة العامة والسياسات العامة.

6- **المساواة:** تهدف الى إعطاء الحق للجميع فى الحصول على فرص متساوية فى الحقوق والواجبات والارتقاء الاجتماعى من أجل تحسين أوضاعهم.

7- **الفاعلية:** تهدف إلى توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد.

8- **المحاسبة:** أى وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة الساسية والإدارية للمسؤلين فى وظائفهم العامة ولمؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص، والقدرة على محاسبة المسؤلين عن إدارتهم للموارد العامة وخصوصاً تطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام وحماية الصالح العام من تعسف واستغلال السياسين.

9- **الرؤية الاستراتيجية:** هى الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية.

وفى النهاية يجب بناء صيغة حكم مستقرة (استقرار سياسى وسلم أهلى) وعلى رأس المهام القدرة على الالتزام بالمسار الديمقراطى وبناء مؤسسات ديمقراطية، تسمح بتداول السلطة سلمياً ودورياً وهو ما يتضمن نوعا من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية- السياسية، على قواعد تنافس حرة سلمية تحكمها الانتخابات الدورية والإطار الدستورى وعمل المؤسسات والاستفتاءات الشعبية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على تقييم الأداء السياسي

أولاً: العوامل الخارجية:

1- حماية الأمن القومى: National Security

تُعد الأخطار الخارجية والداخلية التى تمس أمن البلاد وأفرادها معيار هام لقياس قدرة السلطة على القيام بوظائفها الأصيلة والتزامها نحو أفرادها، وعلى قدر حجم تلك الأخطار وتفاعلها معها يكون التقييم.

وسياسات الأمن القومى هى مجموعة من القرارات الهامة فى قطاع الأمن تستهدف التأثير على الأمن الداخلى والخارجى للدولة والأفراد، وتعتمد فى ذلك على مدخل محدد لتحقيق هدفها وتقدم الأسس الإرشادية الخاصة بأداء المؤسسة العسكرية، والتى يتم وضعها من خلال القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية والإقليمية التى تدخل الدولة طرفاً فيها، ومن ثم فهى تتأثر كثيراً بالضغوط والالتزامات الخارجية، وفى النهاية تُصاغ من خلال استراتيجية شاملة يُوضح فيها الأجهزة المعنية بالعملية الأمنية، ولعل أخطر التحديات للحكومات المختلفة وأهم ما يهدد الأمن القومى الإرهاب والجريمة الدولية والتى تتطلب مكافحتها مشاركة العديد من المؤسسات مثل (المؤسسة العسكرية- وزارة المالية - جهاز الشرطة- حرس الحدود- أجهزة المخابرات)[1].

(1) على الصاوي، ترجمة حنان والي، "**الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن: المبادىء، الأليات، الممارسات**"، جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي ومركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2003، ص41.

2- النظام السياسى السائد: Political System

ويمكن تعريف النظام السياسى أنه "مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة التى تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها ومركز الفرد منها وضماناته فيها، كما تحدد عناصر القوة المختلفة التى تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها"[1]، ويتضح أن حدود النظام السياسى لا تقف على نظام الحكم بل تمتد لتشمل القوى غير الرسمية التى تعمل فى مجال النشاط السياسي، وتؤثر فى كيانه مثل الأحزاب السياسية والرأى العام والصحافة وباقى الهيئات التى يمكن أن نطلق عليها القوى الضاغطة[2].

وبشكل عام يحدد شكل النظام الذى تتخذه وتقوم عليه الدولة سواء (رئاسى أوبرلمانى أومختلط) صلاحيات وحدود وقوة الحكومة ككيان تنفيذى من خلال مدى الفصل أوالتداخل بين السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) **وحدود الرقابة بينهم كالتالي**[3]:

أ- الشكل الرئاسي: يقوم على الفصل التام بين السلطات وحماية كل منهم ضد تدخل الأخرى مع منح كل منها الحق فى الرقابة والتأثير على عمل الأخرى لتحقيق التوازن بين السلطات، فيُحظر على الوزراء أن يتمتعوا بعضوية السلطة التشريعية، وتتحد فى رئيس الجمهورية صفتا رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية وفى مواجهة هذه السلطات الواسعة للرئيس تُوكل الدساتير صلاحيات كبيرة للسلطة التشريعية وأهمها سيطرتها على الموارد المالية للدولة، ويتطلب ذلك من الرئيس أن يتعاون مع البرلمان والتوصل لتوافق معه حول البرامج والسياسات التى يرغب فى تنفيذها وذلك لضمان الحصول على الموارد المالية المطلوبة لتنفيذها، كما إن أغلب السياسات التى إنُتخب الرئيس من أجل تنفيذها تتطلب إقرار قوانين ومن ثم التفاهم مع البرلمان، إلا أنه لا يجوز للبرلمان الحق فى سحب الثقة من رئيس الجمهورية أو وزرائه تطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات حتى لا تفرض السلطة التشريعية سطوتها وهيمنتها على التنفيذية[4].

---

(1) إسماعيل سعد، **مرجع سابق**، 2007،ص153.
(2) محمد فتح الله الخطيب، "**دراسات فى الحكومات المقارنة**"، القاهرة: دار النهضة العربية، 1966، ص6.
(3) **نفس المرجع السابق**، ص12.
(4) محمود شريف بسيوني، محمد هلال، **مرجع سابق**، 2012، ص328.

ب- النظام البرلماني: يشترط النظام البرلمانى أن يكون أعضاء الوزارة من بين أعضاء حزب الأغلبية فى السلطة التشريعية ومن المنتسبين إلى ذلك الحزب ولذلك يمكن أن تُعتبر السلطة التنفيذية أو الوزارات لجان تنفيذية منبثقة من السلطة التشريعية كلفها البرلمان بالقيام بهذا العمل، وتكون الوزارة فى هذه الحالة مسئولة مسئولية مباشرة أمام البرلمان[1]، ويُلاحظ هنا عدم الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فكلاً من (رئيس الحكومة والذى يجلس على قمة السلطة التنفيذية والوزراء) هم أعضاء منُتخبه فى البرلمان ويمارسوا مهامهم التشريعية كنواب، حيث يقوم رئيس الدولة بتكليف رئيس الحزب الذى فاز بالأغلبية البرلمانية برئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة، ويحق للبرلمان محاسبة الحكومة عن طريق إجراء يُطلق عليه "الاقتراع على سحب الثقة" بموجبه يقوم البرلمان بالتصويت على ما إذا كانت الحكومة قد نجحت فى تأدية مهامها وفى حالة التصويت ضدها يتم إسقاطها والدعوة لانتخابات جديده لبرلمان وحكومة جديدة[2].

جـ- النظام المختلط (شبه الرئاسي): ويسمى بالنظام البرلمانى أو الرئاسى المختلط لأنه يجمع بين النظامين الرئاسى والبرلمانى وتُرجـح فيه كفـة السلطـة التنفيذية على التشريعية، ويأخذ بمبدأ الفصل المرن والتعاون بين السـلطات حيث يتم الفصل بين منصب الرئيس ورئيس الحكومة ويمارس رئيس الدولة اختصاصات فعلية على عكس النظام البرلمانى بجانب مجلـس وزراء وبرلمان منتخب من الشعب، ويحق للسلطة التنفيذية بعض الحقوق تجاه البرلمان مثل دعوة البرلمان للانعقاد ورفض دورته البرلمانية وحله قبل انتهاء مدته، ويحق للبرلمان أيضاً بعض الحقوق تجاه السلطة التنفيذية فيمنح حق توجيه الأسئلة والاستجواب وسحب الثقة لكن من الحكومة فقط دون الرئيس[3].

---

(1) محمد فتح الله الخطيب،**مرجع سابق**، 1966، ص23.

(2) محمود شريف بسيونى، محمد هلال،**مرجع سابق**، 2012، ص318.

(3) عبد العظيم عبد السلام، "**الدور التشريعي لرئيس الدولة في النظام المختلط**"، القاهرة: دار النهضة العربية، 1996، ص23.

ويؤثر النظام السياسى على الأداء الحكومى بتأثيره على النخبة السياسية من خلال:

فتـؤثر درجة انفتـاح النظام السياسى فى اتجاهات النخـبة وثقافتها، فنخبة الحكم فى النظم السياسية المفتوحة تكون أكثر اتساعاً فلا تقتصر فقط على نخبة صنع القرار داخـل جهـاز الدولة بل تتيح فرصة لعدد كبير من الأفراد من مواقع متعددة للتأثير على صنع القرار والمشاركـة فيه، ومن جانب آخر فتركيز السلطة (قيام النخبة بوظائف متعددة فى وقت واحد) يضفى عليها نوعاً من الهيبة، مما يعطى صلاحيات غير متوازنة للسلطة التنفيذية فى مواجهة باقى السلطات[1]، هذا إلى جانب معدلات سرعة دوران النخبة والذى يؤدى إلى اتساع نخبة الحكم وسهولة الدخول والخروج منها الأمر الذى يمنع تحول تلك النخبة إلى كيان مغلق[2].

3- الثقافة السياسية: Political Culture

الثقافة السياسية ليست هى كل ثقافة المجتمع وإنما هى الجانب السياسى من هذه الثقافة[3]، فهى مجموعة الاتجاهات والقيم السائدة فى المجتمع نحو النظام والشخصيات السياسية والتى تنعكس بشكل ما على توجهات الأفراد نحو الحياة السياسية[4] (كنظام الحكم والسلطة وكيف يعمل والشرعية التى يستند إليها والعلاقات الصحيحة بين الحاكم والمحكوم)[5]، ويتم نقل تلك القيم والأفكار السياسية التى يحتفظ بها المجتمع إلى الأجيال الحديثة[6]، ومن ثم يخلق ذلك نوعاً من الملاءمة الاجتماعية لتصرفات الأفراد حكاماً ومحكومين، ويعطى للعملية السياسية شكلاً ومضموناً معيناً[7].

---

(1) ثروت زكي علي، "النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي في مصر 1952- 1967"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983، ص72.

(2) وحيد عبد المجيد، "**التطور الديمقراطى فى مصر: البرلمان والأحزاب والمجتمع المدنى فى الميزان**"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003، ص49.

(3) إحسان حفظى، "**علم إجتماع التنمية**"، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص434.

(4) Alan R. Ball, B. Guy Peters, "**Modern Politics and Government**", Sixth Edition, London: Macmillan Press LTD, 2000, p. 68.

(5) عبد الغفار رشاد محمد، "الثقافة السياسية والرأى العام المصرى: متطلبات التحول الديمقراطى"، **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ابريل / يونيه 2000، ص307.

(6) عبد الله محمد عبد الرحمن، السيد شحاته السيد، **مرجع سابق**، 2005، ص253.

(7) محمود عكاشة، "**لغة الخطاب السياسى: دراسة لغوية تطبيقية فى ضوء نظرية الاتصال**"، القاهرة: دار النشر للجامعات، 2004، ص39.

4- الوضع الاقتصادى: Economic State

هناك تفاعل متبادل بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى بل إن ممارسة القوة السياسية لا تعد كافية إن لم تكن مُدعمة بمصادر اقتصادية[1]، وقد يرجع ذلك إلى أنه يندر أن تكون هناك مسألة من المسائل الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية لا تتأثر بالعامل الاقتصادى بدرجة أو أخرى[2].

ومن الأمور الجوهرية فى تقييم النظام وسياساته منظور إشباع الاحتياجات الأساسية Basic Needs ومن أهمها (الغذاء والصحة والتعليم والإسكان)[3]، فالأفراد يتأثرون فى تكوين آرائهم واتجاهاتهم بمصالحهم ومصالح الجماعات التى ينتمون لها، لذا تلعب السياسيات الحكومية - خاصة ذات أبعاد اقتصادية - كالإنفاق الحكومى على البنية التحتية (الخدمات والمرافق) أو الدعم الحكومى للسلع أو التى تمس اقتصاد المواطن مباشرة كالضرائب دوراً فى تقييم أداء تلك الحكومة [4].

وتؤثر الأبعاد الاقتصادية العامة فى الأداء السياسي، فكثير من التحليلات السياسية تدل على أن هناك ترابطاً واضحاً بين الاختيارات السياسية للحكومة و(التوازن الطبقي)، فالتعارض بين الذين ينعمون بالامتيازات ويتمتعون بالحياة تمتعاً كاملاً وبين الذين يعانون، هو تعارض أساسى فى كل مجتمع فهؤلاء يحاولون أن يحلوا محل هؤلاء وأولئك يناضلون فى سبيل الاحتفاظ بمكانتهم، وهذا الصراع بدوره يتعلق بالسلطة ويلقى عليها عبء الحفاظ على التوازن بينهم من خلال تمتع الجميع بالامتيازات نفسها للحفاظ على استقرار المجتمع [5].

---

(1) اسماعيل على سعد، "**أسس علم الاجتماع السياسي**"، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، 1971، ص221.

(2) عاطف عدلى العبد، "الرأى العام العربى، أنواعه، ومقوماته، ومشكلات قياسه"، القاهرة: **مجلة شئون عربية**، العدد 122، صيف 2005، ص48.

(3) أمانى قنديل، **مرجع سابق**، 1989، ص118.

(4) Samantha Caroline Luks, "Learning Political Cynicisms: The role of information, Generations, and events in the Development of Political Trust in the United States", **Unpublished PhD Thesis**, University of California, United States, 2000, p29.

(5) محمد نصر مهنا، "**الإعلام السياسى بين التنظير والتطبيق**"، الطبعة الأولى، الاسكندرية: دار الوفاء، 2007، ص144.

5- المجتمع المدنى: Civil Socity

يمتد المجتمع المدنى ليشمل كافة المؤسسات والتنظيمات النقابية والطلابية والتى تعمل فى ميادين عمل مختلفة بشكل مستقل عن الدولة لتحقيق عدة أغراض منها، أغراض سياسية كالمشاركة فى صنع القرار على المستوى الوطني (الأحزاب السياسية)، أو أغراض نقابية كالتعبير والدفاع عن مصالح أعضاء النقابة والارتفاع بمستوى المهنة (النقابات)، أو أغراض ثقافية (اتحادات الكتاب والمثقفين) وأغراض اجتماعية من أجل تحقيق التنمية كما فى (الجمعيات الأهلية) بميادين عملها المختلفة [1].

ويمارس المجتمع المدنى بعض الرقابة الشعبية على العمل الحكومى وله تأثيره على صنع السياسات المحلية والقطاعية والوطنية، كذلك يلعب دوراً أساسياً فى العمل على تحقيق التكامل الاجتماعى ورفع مستوى المشاركة الشعبية فى المجال العام[2].

6- وسائل الإعلام: Mass Media

ساعد انتشار الديمقراطية والتطور التكنولوجى على الحد من سلطة الدولة على وسائل الإعلام، فتحول دورها من محاولة السيطرة لفرض تنشئة سياسية أحادية إلى وضع سياسة إعلامية ترد على ما تعتبره متعارضاً مع مصالحها كأنظمة أو قيم المجتمع[3].

وتعتمد اتجاهات الفرد نحو النظام السياسى بشكل ما على الصورة التى يكونها عنه، والتى تساهم فيها وسائل الإعلام من خلال نقل المعلومات والمعارف التى لها أهمية فى البناء السياسى والقضايا المتعلقة بالمؤسسات السياسية ورجال السياسة[4]، إلى جانب أنها تدرب المواطنين على التعبير عن آرائهم[5] والذى بدوره يزيد الوعى ويخلق الشخصية

(1) أسماء أبوبكر الصديق، "دور الاتصال المباشر في تنمية الوعي بقضايا المرأة: دراسة على عينة من الجمعيات الأهلية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2008، ص88.
(2) حسن كريم، **مرجع سابق**، 2004، ص58.
(3) ناصر محمود عبد الفتاح أمين، **مرجع سابق**، 2002، ص166.
(4) سلوى العامرى، "الشباب وقضايا السياسة: الواقع والرؤى المستقبلية"، **المجلة الاجتماعية القومية**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثانى، 2001، ص54.
(5) محمد سعد إبراهيم، "**الاعلام التنموي والتعددية الحزبية**"، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2002، ص267.

القادرة على فهم الغير[1]، ومن ثم ينعكس على تفاعله فى الحياة السياسية[2]، لدرجة تجعل الأنشطة السياسية المختلفة يصعب ممارستها فى غياب وسائل الإعلام[3].

ويُلاحظ أنه قد تتخذ علاقة وسائل الإعلام بالحكومة أو السلطة إحدى الشكلين:

- **تدعيم النظام**: من خلال التركيز على إيجابيات النظام وتعظيم النجاح الذى حققه والمبالغة فى إظهاره، إلى حد أنه يصبح نجاحاً إعلامياً وليس واقعيا أوقد تستخدم كسياسة لتحويل الانتباه عن سلبيات الأوضاع القائمة ولإيجاد مبررات قد تفيد فى تقليل الإحساس بمدى التدهور أو الفساد[4].

- **نقد النظام**: فوسائل الإعلام أحياناً يكون لها تأثيراتها السلبية من خلال تركيزها على عرض الأخبار السلبية وزيادة جرعة نقد الحكومة، دون الاهتمام بإيجاد نوع من التوازن فى عرض إنجازات الحكومة فى المجالات المختلفة أو استجابتها لمطالب المواطنين أو حتى تفاعلها فى حل بعض المشاكل، والتى تؤثر بالسلب على الثقة السياسية وفقاً للصور السياسية السلبية التى عكستها وسائل الإعلام نحو تلك الحكومة[5].

ويتضح من ذلك إن التعرض للمواد السياسية ذات التدعيم الإيجابى سوف تزيد من الثقة والفاعلية السياسية والتأييد، كما أن التعرض للمواد السياسية ذات التدعيم السلبى سوف تؤدى إلى سخط سياسى وعدم ثقة، والقضية الأساسية هنا تكمن فى تحديد ماهية المواد ذات التدعيم الإيجابى أو السلبي، على أنه ليس هناك اتفاق حول هذه القضية فنفس المادة السياسية قد يكون لها تأثير تدعيمى إيجابى للبعض وسلبى للآخر[6].

---

(1) Lee, Hyo-Seong "The Mediating role of traditional news media and the news web in the political socialization of Korean Immigrants to the host society: Predicting political Knowledge, interest and participation", **Unpublished Ph.D Thesis**, University of Southern Illinois, Carbondale, 2002. p. 55.

(2) محمد عبد الحميد الغرباوى، "دور الصحافة المصرية اليومية فى التنشئة السياسية للمراهقين: دراسة تطبيقية على تلاميذ المرحلة الإعدادية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الإعلام، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، 1989، ص198.

(3) بسيونى إبراهم حماده، **مرجع سابق**، 1996، ص290.

(4) شيماء ذو الفقار، **مرجع سابق**، 2007، ص580.

(5) Marc Joseph Helterington, "Negative news, Negative Consequences: One reason American Hate Politics", **Unpublished PhD Thesis**, University of Texas United states, 1997, p. 12.

(6) بسيونى إبراهيم حماده، **"وسائل الإعلام والسياسة دراسة فى ترتيب الأولويات"**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1996، ص255.

7- الخطاب السياسى Political Speech:

تنبع أهمية وسائل الإعلام من قدرتها المتميزة على أن تقدم لرجال السياسة جمهور لا يمكن أن يتاح لهم من خلال وسيلة أخرى من حيث الحجم والتكوين، فالدور التاريخى الهام لوسائل الإعلام فى مجال السياسة مرتبط بحجم الجمهور المتلقي[1].

ومن هنا فالأداء الإعلامى للقادة وقدرتهم على التواصل مع الجمهور دور هام فى تحديد صورتهم الذهنية، بداية باختيار الوسيلة الإعلامية المناسبة والتى تتفق مع الهدف المرجو، حيث تختلف القدرات التأثيرية للوسائل الإعلامية وفقاً لإمكانياتها التى تتميز بها عن غيرها[2]، **بالإضافة لأهمية اختياره الأسلوب الأمثل فى استخدام مع وسائل الإعلام كـ[3]:**

1- اختيار الوقت المناسب Timing: فاختيار التوقيت المناسب لعرض الرسالة يساعد فى الوصول إلى الجمهور المستهدف وإحداث التأثير المطلوب والعكس.

2- التكرار Frequency: وتعنى إعادة المضمون الذى يتم عرضه على فترات زمنية مختلفة وذلك للتأكد من وصول الرسالة لأكبر عدد ممكن من الجمهور المستهدف.

ويُعد الخطاب السياسى أوما يسمى بالإنجاز الرمزى symbolic أحد مخرجات النظام والتى يتم الاستناد عليها فى تقييم الإنجاز السياسى باعتباره يقوى من الأبعاد الأخرى للنظام ويدفع الناس لتأييده[4]، فالخطاب السياسى political speech هو كلام يُلقيه السياسى مشافهة أمام الجماهير مباشرة أومن خلال وسيط مرئى أو مسموع يتناول فيه أمور الحكم[5]، وهى تشمل الخطب السياسية والتصريحات الصحفية واللقاءات التليفزيونية أو الإذاعية[6].

---

(1) بسيونى إبراهيم حماده، **مرجع سابق**، 1996، ص281.
(2) ثروت مكى، "**الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**"، الطبعة الأولى، القاهرة: عالم الكتب، 2005، ص51.
(3) Colin Seymour – ure, "**The Political impact of Mass Media**", Beverly Hills: SAGE Publications, 1974, p. 28.
(4) أمانى قنديل، **مرجع سابق**، 1989، ص101.
(5) عماد عبد اللطيف، "**استراتيجيات الإقناع والتأثير في الخطاب السياسي: خطب الرئيس السادات نموذجاً**"، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012، ص90.
(6) **نفس المرجع السابق**، ص42.

ويَعتبر البعض الخطاب بمثابة أداء حيث يقرر الفرد فيه الصورة التى يريد أن يظهر بها والمدلول الذى يريد منحه لخطابه[1]، فعندما نتحدث نستخدم ما هو أكثر من اللغة للتعبير عن أنفسنا وبالصورة التى نود أن يرانا بها الآخرون، وذلك من خلال اختيار الألفاظ والملبس والإشارات والإيماءات والأسلوب والأجواء والتفاعل والمشاعر[2]، وخاصة الخطاب الحى الذى يقوم على التفاعل فهو بحر زاخر من العلامات اللغوية وغير اللغوية حيث يضم (صوته وحركته وهيئته ولحظات صمته وسكونه وردود فعل الجماهير على كلامه)[3]، إلا إنه قد تؤدى التلقائية التى يتمتع بها الخطاب الشفهى إلى كثير من التكرار والتردد[4].

ولاختيار اللغة المناسبة التى يتم استخدامها فى إلقاء الحوار سواء (فصحي-عامية) أهميتها حيث أن لكل منهما تأثير مختلف، فعندما يتحول المتكلم من العربية الفصحى إلى العامية فإنه يهدف على نحو عام إلي إدماج الجمهور فى خطابه بواسطة تبنى مشاعرهم وشرح معانيهم، ويتحقق الادماج بواسطة الجمع بين الخصائص اللغوية للعامية وسهولة الفهم والوظائف الشخصية (الشخصانية) والموسيقى المحادثاتية[5].

وفى النهاية يمكن إضافة أهمية البعد الإخراجى من حيث حركات الكاميرا والتكوين وأحجام اللقطات وزاويا التصوير، إلى جانب المونتاج بحيث يكون إيقاعه مناسباً للحدث[6]، وعلى الرغم من إن الحوارات والخطب السياسية لا تحتاج إلى مهنية عالية لكن أخطاءها قد تؤثر على الصورة النهائية للحوار والتفاعل معه.

---

(1) هبه الله النازي سليم،"الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية"، **أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب اعضاء هيئة التدريس**، قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14-15 يونيه 2011، ص236.
(2) **نفس المرجع السابق**، ص237.
(3) عماد عبد اللطيف، **مرجع سابق**، 2012، ص92.
(4) هبه الله النازي سليم، **مرجع سابق**، 2011، ص338.
(5) ميشيل دوريتشر دون، ترجمة:عماد عبد اللطيف، **"الديمقراطية في الخطاب السياسي المصري المعاصر "**، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص66.
(6) بركات عبد العزيز، **مرجع سابق**، 2013، ص242.

8- الأحداث السياسية Political Events:

تؤثر الأحداث السياسية الهامة التى يتعرض لها المجتمع فى الحياة السياسية، سواء التى قد يتعرض لها الأفراد بشكل متعمد من خلال مشاركتهم الفعلية والإيجابية فى صنع هذه الأحداث وتحريكها، أو بشكل تلقائى وتأثير ذلك على آرائهم واتجاهاتهم السياسية[1].

ونظراً لاختلاف تلك الأحداث السياسية من فترة إلى أخرى ومن جيل لآخر، فالأفراد المعاصرين لتلك الأحداث ستختلف اتجاهاهم السياسية عن اللذين لم يتعرضوا لها، هذا إلى جانب التفاعل بين الفترة الزمنية التى نعيشها وأحداثها ودورة حياتنا Interaction With Period And Life-Cycle فيشير تأثير الزمن إلى الأحداث التى تضمنتها تلك الفترة سواء كانت إيجابية أو سلبية، وتشير دورة حياة الفرد إلى تأثير نمو ونضوج الفرد فى مراحله العمرية المختلفة ومن ثم اختلاف اتجاهاته السياسية بشكل طبيعى وتلقائي[2]، وهنا يظهر التأثير الفسيولوجى مضافاً إليه التطور الوجداني.

ويمكن تقسيم الأحداث إلى نوعين[3]:

أ – أحداث تعزز الاستحسان والدعم الرئاسي، كالمشكلات والأزمات الدولية التى تعزز من شعبية القادة عندما تتصرف تجاهها بحكمة، كتطورات السياسة الخارجية وصعود الدور السياسى لتلك الدولة.

ب- أحداث تضعف الاستحسان وتقلل الثقة السياسية، كالأحداث المسببة للقلق المدنى والاحتجاج السياسى على نطاق واسع أو الفضائح داخل السلطة السياسية.

(1) السيد عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، 2002، ص45.
(2) Samantha Caroline Luks, **opcit** , 2000, p. 4.
(3) عربى محمد المصرى، **مرجع سابق**، 2000، ص125

9- الرأى العام: Public Opinion

هو الرأى السائد بين أغلبية الشعب الواعية فى فترة معينة نحو قضية أو أكثر يحتدم حولها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية مساً مباشراً[1]، ومن هنا فهناك سعى دائم من مختلف الأنظمة السياسية لاستكشاف توجهات الرأى العام السائدة لديها فلا يمكن لأى نظام سياسى مهما كانت طبيعته أن يتجاهل تماماً توجهات الرأى العام، سواء فى الأنظمة الديمقراطية رغبة منها فى أن تتكيف وتتواءم مع معطيات هذه التوجهات أو حتى فى الإنظمة السلطوية حتى تستطيع تطويع هذه التوجهات مع التوجهات الخاصة بهذه الأنظمة[2]، لذلك تَدعى معظم النظم أنها تحتكم للرأى العام فى وضع السياسات والقرارات[3].

وعملياً يُعد الرأى العام أداة قوية للضبط السياسى فعلى الرغم إنه نادراً ما يقوم بدور إيجابى فى المبادرة بسياسة جديدة ولكنه يعبر عن سخطه على السياسات القائمة[4]، ولذلك يُحجم المسؤلون عن اتخاذ قرار من المتوقع أن يُواجه بمعارضة شعبية قوية، بل وكلما استطاع المسئولون خلق رأى عام داعم لسياساتهم وخططهم العامة كلما كان هذا أحد الضمانات الرئيسية لنجاح هذه السياسات[5].

---

(1) حنان صدقي عطي هرمينا، "تقييم فاعلية منهجيات قياس الرأي العام عند اتخاذ القرار: دراسة ميدانية على مركز إستطلاع الرأي العام بمركز المعلومات ودعم اخاذ القرار بمجلس الوزراء"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم العلاقات العامة والإعلان، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2012، ص73.

(2) وحيد عبد المجيد، **مرجع سابق**، 2003، ص221.

(3) سمير خطاب، "**التنشئة السياسية والقيم مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية**"، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص221.

(4) حنان صدقي عطي هرمينا، **مرجع سابق**، 2012، ص73.

(5) وحيد عبد المجيد، **مرجع سابق**، 2003، ص222.

ثانياً: العوامل الداخلية:

1- المعلومات السياسية والوعى السياسى

Political Information & Awareness

تؤثر درجة المعرفة والمعلومات السياسية التى لدى المواطن على اتجاهاته نحو كثير من الأحداث والسياسات ورجال السياسية والتى تنعكس بدورها على درجة تقييمه للحكومة، ولا يُقصد هنا المعرفة المتعمقة التى قد يحظى بها المتخصصون فى مجال السياسة، ولكن متابعة الفرد للأحداث اليومية الجارية الداخلية والخارجية والتى قد تعطيه نظرة عامة تجاه السياسات والقرارات الحكومية بشكل بسيط وتلقائي[1].

ويشير الوعى السياسى إلى مدى معرفة المواطن بحقوقه السياسية وواجباته[2] كذلك قدرته على تصور الواقع المحيط به وفهمه لما يجرى من حوله من أحداث ووقائع[3]، والذى يتشكل من خلال إدراك الشخص لذاته والأخرين، ويعنى هذا أن له تأثيراً قوياً على السياسة فهذه الذات الواعية تجعل الفرد جزءاً من المجتمع لديه رؤية عقلانية عن أهدافه وهذه الرؤية هى مهمة سياسية فى الأساس[4].فكلما زادت معلومات الفرد وخبراته اتضحت رؤيته للواقع الذى يعيشه ومشكلاته وأهدافه وزادت قدرته على الحكم السليم على الأداء بشكل موضوعى.

(1) Samantha Caroline Luks, **Op.cit**, 2000, p. 6.

(2) ثروت مكى، **مرجع سابق**، 2005، ص76.

(3) عبد الله محمد عبد الرحمن، السيد شحاتة السيد، **مرجع سابق**، 2005، ص374.

(4) إحسان حفظى، **مرجع سابق**، 2004، ص378.

2- الفاعلية السياسية Political Efficacy:

ويمكن تقسيمها إلى فاعلية خارجية External efficacy وتعنى قدرة النظام السياسى على تقديم حلول للمشكلات التى تواجه المجتمع والأزمات التى يتعرض لها[1]، والتى تنعكس على اعتقاد الفرد لمدى استجابة الحكومة لمحاولات التأثير عليها من قبل الأفراد[2].

والفاعلية الداخلية Internal efficacy وهى اعتقاد الفرد بأن لديه القدرة على التحكم والسيطرة الكافية على العمليات السياسية، ويرتبط الإحساس بالفاعلية السياسية ب(حاجة المواطن للتحكم- إدراك أهمية السياسة والنظام السياسى من جانب المواطن- نجاح المحاولات السابقة لإشباع الحاجة للتحكم من خلال المشاركة)[3]، فعندما يشعر الفرد بانه يمتلك القدرة على فهم النظام الاجتماعى والسياسى ويستطيع أن يُبدى رأيه فى أى خلل يصيب ذلك النظام دون خوف أو لوم[4]، تزداد فاعليته ومشاركته السياسية إلا أن ذلك يتطلب أن يكون النظام السياسى مرناً فى تقبل الآراء المختلفة وأن يقتنع الفرد بأن آراءه النقدية لها قيمة[5].

ومن أهم العوامل التى تضعف فاعلية الأفراد ما يلى[6]:

- قلة المعلومات المتوفرة لدى الفرد بما يجعله شخصاً غير فعال فى مجال السياسة.
- الشك فى إمكانية تغيير الأوضاع أى علمه باستحالة التغيير.
- زيادة المعوقات أمام الفرد بما يقلل من ارتباطه بالعمل السياسى الفعال.
- انخفاض الحوافز التى يحصل عليها الفرد فى النشاط السياسي.

(1) حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، 1985، ص219.
(2) أميرة سمير طه، **مرجع سابق**، 2005، ص82.
(3) بسيونى إبراهيم حماده، **مرجع سابق**، 2008، ص404.
(4) ناصر محمود عبد الفتاح أمين، **مرجع سابق**، 2002، ص166.
(5) عبد الله محمد عبد الرحمن، السيد شحاته السيد، **مرجع سابق**، 2005، ص375.
(6) عربى محمد المصرى، **مرجع سابق**، 2000، ص128.

وتزداد أهمية الفاعلية الداخلية حديثاً حيث أصبحت مشاركة المواطنين فى إدارة الشئون العامة أحد أهم ملامح الممارسة الديمقراطية، فالنظم غير الديمقراطية تعرف أشكالاً من الفاعلية والمشاركة تتسم بأنها أقل حرية وأكثر خضوعاً للتوجيه من أعلي[1]

3- الاتجاهات السياسية Political Attitudes:

تُعرف الاتجاهات السياسية وفقاً لعلم النفس الاجتماعى بأنها "حالة من الاستعداد أو التأهب العصبى والنفسى تُنظَم من خلاله خبرة الشخص، وتكون ذات تأثير توجيهى على استجابته لجميع الموضوعات والمواقف السياسية التى تستثير هذه الاستجابة"[2].

وهي تضفــى معايير موجبه أوسالبة على تلك الموضوعات مما يؤثر على رفضها أو قبولها بل ودرجة الرفض أو القبول[3]، ومن ثم فهــى تُعد بمثابة محددات مُوجهة ومُنظمة للسلوك السياسي[4].

ويتكون الاتجاه من ثلاثة عناصر رئيسية وهي، الجانب الشعورى (الوجداني) وهو ما يظهره الفرد من آراء نحو موضوع الاتجاه من حب أو كراهية، والجانب الفكرى وهو مجموعة الأفكار والمعتقدات التى يتقبلها الشخص نحو موضوع الاتجاه، والجانب السلوكى وهو السلوك الظاهر نحو موضوع الاتجاه[5]، ومن ثم فهو يؤثر فى نظرة الفرد ومشاعره نحو السلطة وما إذا كان يرى وجوب الخضوع التام لها[6] وتحديد الأسلوب الأمثل فى التعامل معها[7].

---

(1) هويدا مصطفى، "إستطلاع آراء عينة من النخبة السياسية والإعلامية حول التغطية التليفزيونية لإنتخابات مجلس الشعب لعام 2000"، **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الثانى – العدد الأول، يناير / مارس، 2001 ص124.

(2) إيمان نور الدين أمين، **مرجع سابق**، 2001، ص9.

(3) محمد شفيق، "**علم النفس الاجتماعى بين النظرية والتطبيق**"، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص111.

(4) الدسوقى عبده إبراهيم، "**التليفزيون والتنمية**"، الطبعة الأولى، الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة، 2004، ص127.

(5) محمد سعد إبراهيم، **مرجع سابق**، 2002، ص144.

(6) إيمان نور الدين، **مرجع سابق**، 2001، ص10.

(7) عبد السلام نوير، "**المعلمون والسياسة فى مصر**"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص27.

أهم المشكلات السياسية الناتجة عن ضعف تقييم الأداء السياسى:

1- ضعف الشرعية السياسية: الشرعية هى تأييد أفراد المجتمع لأحقية الحكومة فى الحكم نتيجة إيمانهم بأفضليتها وملاءمتها للمجتمع[1]، ويُعد المصدر الأدائى أهم مصدر للشرعية فى مجتمعنا المعاصر والذى يقوم على كفاءة أداء النظام السياسي، فالاتجاه نحو أداء النظام السياسى هو المؤشر الحقيقى على مستوى الشرعية فى المجتمع ولذلك يسعى أي نظام سياسي إلى خلق الاتجاه الإيجابى نحو أدائه[2]، وقد ثبت ذلك مؤخراً فكثيراً ما أطاحت ثورات بقيادات سياسية لضعف أدائهم بالرغم من وصولهم للسلطة بشكل قانونى.

2- ضعف الثقة السياسية: تعتمد الثقة السياسية على تقييم الأفراد للحكومة وذلك وفقاً لمدى توافق أو تعارض الأداء الحكومى مع توقعاتهم[3]، أى أن تأتى بالنتائج التى تتوافق مع توقعاتهم"[4]، ويتوقف بناء الثقة فى الحكومة على سلوكها حيال الأفراد وموقفها من قضاياهم الملحة، وشئونهم الحياتية وقدرتها على حل مشكلاتهم وتحقيق مطالبهم[5].

3- الشك السياسي: هو تقييم سلبى للسياسة من قبل المواطنين الذين يرون تناقضاً بين المأمول (ما يتمنوه) والواقع (ما يتحقق)[6]، فالأفراد الفاقدون للثقة يرون رجال السياسة يتلاعبون بهم ولا يخدمون إلا أنفسهم ويستخدمون نفوذهم وسلطاتهم لخدمة مصالحهم الخاصة[7].

---

(1) شيماء ذو الفقار، **مرجع سابق**، 2000، ص8.
(2) شيماء ذو الفقار، **مرجع سابق**، 2007، ص577.

(3) Jacob P. Anfinson, **Op.cit**, 2006, p. 12.
(4) Marc J. Hetherington, **"Why Trust matters? Declining Political trust and the Demise of American Liberalism"**, New Jersey: Princeton Press, 2005, p. 90.
(5) وفاء على داوود، "قيمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة: دراسة الحالة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011، ص 30.
(6) Hart, V., **"Distrust and Democracy: Political Distrust in Britain and American"** New York: Cambridge University Press, 1987, p. 280.
(7) عربى محمد المصرى، **مرجع سابق**،2000، ص125.

4- **السخط السياسي:** هو موقف ناقد يتسم بعدم الثقة تجاه السلطات والمؤسسات السياسية نتيجة الوعود الكاذبة والسياسات الفاشلة والأداء المتدني، وهو ما يؤدى إلى زيادة الخلاف السياسى واتساع الفجوة بين الحكومة وأفراد الشعب [1].

5- **الاغتراب السياسي:** فالفرد الذى يعيش غير متمتع بحقوقه وحرياته لا يمكن أن يشعر بحضور فعال فى الوسط الاجتماعى والسياسى الذى يعيش فيه، فيشعر بالاغتراب داخل وطنه مما يترتب عليه عدم اهتمام أو مبالاة بقضايا المجتمع سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجي[2].

6- **ضعف المشاركة السياسية:** يعتبر تكوين اتجاهات إيجابية للمواطن تجاه النظام السياسى المطلب الأول للمشاركة [3]، فإقبال الأفراد أو عزوفهم عن العمل السياسى يرتبط بمدى قبولهم للسلطة، ففى حالة عدم قبولهم لها قد يقبلون على العمل السياسى المضاد[4]، ولذا لا يجب إغفال الجانب الرسمى الذى يمكن أن تلعبه الدولة فى تهيئة المناخ المناسب ووضع القوانين التى تساعد على المشاركة[5].

7- **عدم الاستقرار السياسي:** حيث ينتج فى النهاية عن عدم تحقيق الرضا أوحتى انخفاضه ضغوطاً على النظام وبالتالى يؤثر على تحقيق الاستقرار السياسي[6].

---

(1) شيماء ذو الفقار، مايو **مرجع سابق**، 2007، ص216.
(2) عبد العزيز محمد سالمان، "**أصول الحريات العامة فى مملكة البحرين: دراسة مقارنة بالدساتير العربية والفقه وأحكام القضاء**"، الطبعة الأولى، البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2008، ص10.
(3) محمد سعد ابراهيم، **مرجع سابق**، 2002، ص267.
(4) عبد الله محمد عبد الرحمن، السيد شحاته السيد، **مرجع سابق**، 2005، ص287.
(5) إحسان حفظى، **مرجع سابق**، 2004، ص433.
(6) عفت عبد الله الزغبى، **مرجع سابق**، 1998، ص9.

مفهوم الدولة الفاشلة:

استخدم الرئيس السيسى كثيراً كلمة "حروب الجيل الرابع" للتعبير عما تتعرض له مصر من مخططات خارجية بوسائل مختلفة (وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي) وبأساليب حديثة وتكنولوجيا متطورة تستهدف في النهاية إسقاط الدولة المصرية ومؤسساتها، فهناك من يترصد وينتظر التدخل لإحباط كل المساعى لإعادة البناء الداخلى ومحاربة كل الخطوات لاستعادة مصر لدورها الإقليمى المحورى، وقد حذر الرئيس كثيراً من هذا النوع من الحروب وألقى الضوء على ضرورة الانتباه لكيفية التفاعل والسلوك على شبكات التواصل الاجتماعي.

وقد أُثير يوم الثلاثاء في فعاليات ثانى أيام المؤتمر الوطنى الدورى الرابع للشباب المنعقد بمحافظة الإسكندرية في 25يوليو 2017 تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسى جلسة حول مفهوم «الدولة الفاشلة- آليات المواجهة»، وقد شارك بهذا المؤتمر نحو 1300 شاب وفتاة من محافظة الإسكندرية والمحافظات المجاورة، وشباب البرنامج الرئاسى لتأهيل الشباب للقيادة عن نفس المنطقة وعدد من الوزراء ورؤساء الجامعات وممثلى المجلس القومى للمرأة ومجلس حقوق الإنسان.

التفاصيل الكاملة لمفهوم الدولة الفاشلة [1]

كانت الحروب الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف الدول ضد الدول الأخرى، وفيها كانت تشتبك الجيوش ببعضها والمنتصر هو من يستوعب ضربات العدو ويردها دون أن ينهار (كالحربين العالميتين وحرب إيران والعراق والحرب الكورية وحرب فلسطين وحروبنا ضمن الصراع العربى الإسرائيلى الممتدة عسكـرياً حتى أكتوبر 1973) وكل هذه الحـروب صنفهـا الخـبراء ضـمن الجـيل الثانى من الحروب.

(1) أحمد رفعت، جريدة الشروق، الخميس 2017/7/27، **التفاصيل الكاملة لمصطلح "الدولة الفاشلة"**. متاح في:
http://www.elwatannews.com/news/details/2363231

ومع تطور علوم القتال وتكنولوجيا الأسلحة، شهد العالم لأول مرة حرباً من نوع جديد (هذه المرة بغير اشتباك بين جيشين) سميت الحرب الاستباقية عندما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تدمير العراق وإسقاط حكومته دون أى اشتباك على الأرض، فقد بدأت الحرب واستمرت وتصاعدت وانتهت دون اشتباك حقيقى على الأرض أو فى ساحة قتال، وحسمتها كلها صواريخ بعيدة المدى وطائرات لا تراها قوات الدفاع الجوى ولا يلتقطها أى رادار، هذا النوع من الحروب والذى غير معادلات الحرب أطلق عليها الخبراء والمتخصصون الحرب الاستباقية، واعتبروها هى الجيل الثالث من الحروب.

كل أنواع الحروب السابقة كان لها ثمنها المادى والاقتصادى والبشرى وفى البنية التحتية وسمعة الدولة المعتدية أو كلا الفريقين المتقاتلين من خلال سخط وغضب الرأى العام العالمي، حتى بدأ بعض الخبراء الأمريكان فى التوصل إلى إمكانية تحقيق أهداف الحرب دون أى قتال أو أى انتقال لقوات عسكرية نظامية من الأساس.

هكذا قال الخبير الأمريكى ويليام ليند عام 1989 فى إحدى محاضراته داخل الجيش الأمريكى عن «حروب الجيل الرابع»، التى تنتهى إلى "الدولة الفاشلة"، وهو تاريخ قريب من تاريخ انهيار وسقوط دول الكتلة الشرقية.

ومن تعريفات حروب الجيل الرابع التعريف الأمريكى الذى ينص على: "الحرب بالإكراه - إفشال الدولة - زعزعة استقرار الدولة- ثم فرض واقع جديد يراعى المصالح الأمريكية"، وعندما وضع الخبراء الأمريكان خطوات تنفيذ التعريف السابق وضعوا الخطوات الأربع التالية بالترتيب: (الإرهاب، قاعدة إرهابية غير وطنية أو متعددة الجنسيات، حرب نفسية متطورة للغاية من خلال الإعلام والتلاعب النفسى تستخدم كل الضغوط المتاحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، استخدام تكتيكات حروب العصابات والتمرد).

فتلك الخطوات تحاول القوى الخفية والمعادية فرضها كاملة فى مصر، فنحن بالفعل نعانى من إرهاب حقيقى ونكتشف كل يوم وجود عناصر أجنبية تقاتل ضد الجيش والشرطة فى سيناء، ومن المؤكد أنهم موجودون بين القتلى الذين يصفيهم الجيش فى محاولات التسلل عبر الحدود الشرقية، وطبعاً أفشل الجيش والشرطة كل محاولات فرض أى واقع عليهما أو على مصر فى سيناء، وهذا يكشف سر إصرار الأطراف الأخرى بأى عنف ممكن فرض هذا الواقع فى

سيناء، كما إنه خلال الفترة الماضية، لا تتوقف حرب الشائعات والأكاذيب ضد مصر (تحول الإيجابى إلى سلبى وتشكك فيه وتحول السلبى إلى كارثي) وتستخدم كل وسائل الطعن فى أى شيء وكل شيء ولا تترك مناسبة إلا وسعت للتشويش عليها.

وتعرّف الدولة الفاشلة على أنها دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة حتى إنها لا تملك إلا القليل من السيطرة على جزء كبير من أراضيها، لكن المتخصصين يطلقون أيضاً على الدولة الفاشلة هو " أن تفقد السلطة القائمة قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها أو أن تفقد احتكارها لحق استخدام العنف المشروع فى الأراضى التى تحكمها، وثانيها هو فقدانها لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها، وثالثها عجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة، ورابعها عجزها عن التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل فى الأسرة الدولية».

ويمكن القول أن الدولة الفاشلة هى من تجتمع فيها الصفات السابقة كلها، فدولة مثل لبنان مثلاً لا تحتكر فعلياً والحكومة المركزية فيها لها حق استخدام العنف المشروع لأن هناك قوة عسكرية أخرى لا تقل قوتها عن قوة الدولة، وربما تزيد وهى قوات (حزب الله) والعنف المشروع طبعاً هو حق الدفاع عن الدولة وحق فض الشغب وحق التدخل ضد أى خروج عن القانون، ولكن للحكومة المركزية هيمنة على معظم أراضيها وتؤدى خدماتها المكلفة بها إلى أغلب الشعب اللبنانى ولذلك لا يمكن وصفها بالدولة الفاشلة، بينما دولة مثل الصومال الشقيق أيضاً لها رئيس جمهورية إلا أن حكومته لا تبسط هيمنتها على كل أراضى الصومال ولا تحتكر القوة المسلحة وهكذا فى أفغانستان، كما أن الشقيقة ليبيا لا تتفاعل مع المجتمع الدولى كما ينبغى رغم وجود حكومة وبرلمان ولا تسيطر الحكومة المركزية على كل أراضى ليبيا ولا تؤدى دورها تجاه كل أو معظم مواطنيها، ولذلك فهى دولة فاشلة تماماً ونموذج لها بكل أسف مع نموذجى الصومال وأفغانستان.

ويرى نعوم تشومسكى من خلال تعريفه للدولة الفاشلة (الدولة العاجزة أو غير الراغبة فى حماية شعبها من العنف وربما من الدمار والفوضى وهى أيضاً الدولة التى تعدّ نفسها فوق القوانين كلها سواء كانت محلية أو دولية)، إن سعى الولايات المتحدة إلى عسكرة كوكبنا هو الطريق الحتمى لحروب تهدد بالإبادة كما أن سياستها واستراتيجيتها إزاء دول العالم، تدفعها إلى توريط هذه الدول بمواقف سرعان ما تتحول إلى أعباء على المستوى المحلى إضافة إلى إرباكها على المستوى الدولي، فالفشل متعدد الأبعاد وليس اقتصادياً أو عسكرياً فقط، لهذا لا توجد حواسيب ذكية ودقيقة لقياس منسوب هذا الفشل بمعناه التاريخى العميق، وعلى سبيل المثال هناك دول قُدمت عنها تقارير من البنك الدولى تشهد لها بالتقدم فى معدلات النمو (البرازيل فى فترة ما وتونس ومصر قبيل عام 2011) لأن الزيادة فى معدلات النمو بقيت مجرد أرقام ولم تصل إلى الناس كما أنها لم تترجم إلى واقع[1].

إلا أن ضياء رشوان رئيس الهيئة العامة للاستعلامات من خلال مشاركته فى فاعليات المؤتمر، أكد إنه يجب عدم الإغراق فى استخدام مفهوم الدولة الفاشلة لأنه صناعة أمريكية وقد استخدم 3 مرات على الأقل لغزو الصومال وهايتى والبوسنة والهرسك، وإن مفهوم الدولة الفاشلة والتلاعب به بدأ مع الربيع العربى وقد استخدم أولًا فى غزو العراق عام 2003 ثم مع دول الربيع العربى سوريا وليبيا واليمن، مضيفًا أن هذا المصطلح أصبح يستخدم ضمن حروب الجيل الرابع موجهًا لدول المنطقة العربية.

ولفت إلى أهمية الدمج بين أن مصر ضحية للإرهاب وأنها آمنة فى نفس الوقت، فهذه المعادلة التى يجب أن تصل للعالم أننا ضحية للإرهاب حتى يتعاطف معنا كما تعاطف مع فرنسا وأننا أمنون أيضاً، من خلال استراتيجية كاملة من الدولة بمفهومها الرسمى وغير الرسمي، وشدد على أهمية تصدى مصر فى المحافل الدولية لأية آثار لمفهوم الدولة الفاشلة وعدم الاعتراف به والترويج لمفاهيم بديلة مثل الدولة المتعثرة أو أى مصطلح آخر[2].

---

(1) خيري منصور، الدولة الرخوة والدولة الفاشلة، دار الخليج: مركز الخليج للدراسات، الجمعة 12 ذو القعدة 1438هـ 4 اغسطس 2017م، متاح في:
http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/f21e157a-f327-450d-9d91-763170d53513#sthash.yhHQzSFl.dpuf

(2) جريدة الشروق، الثلاثاء 25 يوليو 2017، ضياء رشوان. متاح في:
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25072017&id=07de4701-fa7d-495e-8ccf-1d8d6b1dcc29

مؤشرات الأداء الرئاسى فى مصر:

فى ضوء بعض الدراسات التى تُجرى بشكل دورى على المواطنين فى المجتمع المصرى للتعرف على مدى تقييمهم لأداء الرئيس، **نسطيع أن نخرج بالمؤشرات التالية:**

1- جاء تقييم عينة الجمهور فى أول استطلاع لأداء الرئيس بعد 80 يوم من توليه الحكم، أن 82% يوافقــون على أدائه [1].

2- جاء تقييم عينة الجمهور فى ثانى استطلاع لأداء الرئيس بعد 100 يوم من توليه الحكم، أن 58% موافقون جدا و 24% موافقون على أدائه [2].

3- جاء تقييم عينة الجمهور حول استطلاع زيارة الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية من 21- 25سبتمبر، أن 82% موافقون على أدائه [3].

4- جاء تقييم عينة الجمهور على استطلاع أداء الرئيس بعد 5 شهور من توليه الرئاسة، أن نسبة الموافقين جدا 66% والموافقين على الأداء إلى 22% [4].

5- جاء تقييم عينة الجمهور حول استطلاع شخصيات وأحداث العام فى المجالات المختلفة وقد شمل أفضل شخصية سياسية وأفضل حزب وأفضل وزير وأسوء حدث، وتظهر النتائج أن الرئيس عبد الفتاح السيسى احتل المرتبة الأولى كأفضل شخصية سياسية عام 2014 بنسبة 54% [5].

6- جاء تقييم عينة الجمهور على استطلاع أداء الرئيس بعد 6 شهور من توليه الرئاسة، أن نسبة الموافقين جداً 58% والموافقين على الأداء إلى 30% [6].

(1) المركز المصري لبحوث الرأي العلم بصيرة، "**أداء الرئيس بعد 80 يوم من توليه الرئاسة**"، القاهرة، اغسطس 2014.
(2) المركز المصري لبحوث الرأي العلم بصيرة، "**أداء الرئيس بعد 100 يوم من توليه الرئاسة**"، القاهرة، سبتمبر 2014.
(3) المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، "**زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي للولايات المتحدة الأمريكية**"، القاهرة، أكتوبر 2014.
(4) المركز المصري لبحوث الراي العام بصيرة، "**أداء الرئيس بعد 5 شهور من توليه الرئاسة**"، القاهرة، نوفمبر 2014.
(5) المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، "**شخصيات وأحداث عام 2014**"، القاهرة، يناير 2015.
(6) المركز المصري لبحوث الرأي العلم بصيرة، "**أداء الرئيس بعد 6 شهور من توليه الرئاسة**"، القاهرة، ديسمبر 2014.

7- جاء تقييم عينة الجمهور في استطلاع لأداء الرئيس بعد مرور 100 يوم على توليه الرئاسة كالتالي: 87.5% مرضي (59.4% مرضى جداً و15.6% مرضى و12.5% مرضى إلى حدٍ ما)، وكانت من أهم أسباب رضاهم البدء في مشروع قناة السويس وإصدار شهادات الاستثمار بنسبة 33.4 % واستقرار الأوضاع الأمنية والقضاء على الإرهاب بنسبة 22.3%، وحسن إدارة شئون البلاد والبدء في إصلاح البلاد بنسبة 18.7%، وجاء في المرتبة الأخيرة تحسين منظومة التعليم بنسبة 1.6 % [1].

8- أظهر تقييم عينة الجمهور لاستطلاع أداء الرئيس بعد 10شهور من توليه الرئاسة، أن إجمالى نسبة الموافقين جاءت 89% [2].

9- جاء تقييم عينة الجمهور حول إستطلاع أداء الرئيس في ختام عامه الأول في الرئاسة كالتالي: نسبة الموافقين جداً 69% وفيما يخص المرحلة العمرية (جاءت بين اللذين بلغوا 50 سنة فأكثر 80% وبين الشباب أقل من 30 سنة)، وفيما يخص المستوى التعليمي (تصل النسبة 73% بين الحاصلين على تعليم أقل من المتوسط 59% بين الحاصلين على تعليم جامعى أو أعلى)[3].وقد تم السؤال عما إذا كانوا سينتخبون الرئيس السيسى إذا ما أجريت انتخابات رئاسية غداً فأجاب 85% بأنهم سينتخبونه، وتوضح نتائج الاستطلاع فيما يخص المستوى التعليمى (أن من ينوون انتخابه جاءت بنسبة 89% بين الحاصلين على تعليم أقل من متوسط و 76% بين الحاصلين على تعليم جامعى أو أعلي)، وفيما يخص المرحلة العمرية (جاءت نسبة من أجابوا بانتخابة 78% بين الشباب في عمر 18- 29 سنة و93% ممن بلغوا من العمر 50 سنة فأكثر).

(1) مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار مجلس الوزراء، **"تقييم المصريين لأداء الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد مرور100 على توليه الرئاسة"**، القاهرة، سبتمبر 2014.
(2) المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، **"أداء الرئيس بعد 10 شهور من توليه الرئاسة"**، القاهرة، مايو 2015.
(3) المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، **"أداء الرئيس السيسي في ختام السنة الأولى لرئاسته"**، القاهرة، يوليو 2015.

10- جاء تقييم عينة الجمهور لاستطلاع شخصيات فى المجالات المختلفة، وقد شمل أفضل شخصية سياسية وأفضل حزب وأفضل وزير وأسوء حدث وأفضل شخصية فنية، احتل الرئيس عبد الفتاح السيسى المرتبة الأولى كأفضل شخصية سياسية عام 2015 بنسبة 32%، وقد يرجع هذا الانخفاض عن العام السابق لأنه أصبح رئيساً لمصر مما قد يجعل البعض لا يتعامل معه على أنه شخصية سياسية مقارنة مع آخرين[1].

11- جاء تقييم عينة الجمهور حول استطلاع أداء الرئيس بعد 22 شهر فى الرئاسة، أن إجمالى نسبة الموافقين 79% [2].

- وعن تقييم علاقة مصر الخارجية عما سبق (تولى الرئيس)، أجاب 76% بأفضل.

- وجاء تقييم خطاب الرئيس بمنظمة الأمم المتحدة، جيد جدا 80% وحوالى 13% جيد و4.5% مقبول.

12- جاء تقييم عينة الجمهور لاستطلاع شخصيات فى المجالات المختلفة، وقد شمل أفضل شخصية سياسية وأفضل حزب وأفضل وزير وأفضل شخصية فنية، احتل الرئيس عبد الفتاح السيسى المرتبة الأولى كأفضل شخصية سياسية عام 2016 بنسبة 27%[3].

13- جاء تقييم عينة الجمهور لأداء الرئيس السيسى فى ختام عامه الثانى فى الرئاسة، إن نسبة الموافقين على أدائه 91% وإن من ينوون انتخابه مرة أخرى 81% [4].

- ويتضح أن النسبة التى تم رصدها هذا الشهر أعلى من نسبة أدائه عن 22 شهر حيث كانت نسبة الموافقين على أدائه 79%، ويجب هنا الإشارة إلى أن الاستطلاع تم إجراؤه بعد حادث الطائرة المصرية التى سقطت أثناء عودتها من فرنسا وهو الأمر الذى قد يؤدى إلى ارتفاع نسبة الموافقين على أداء الرئيس، حيث إن تحليل نمط تقييم أداء الرؤساء فى دول العالم يشير إلى ارتفاع تأييد الشعب للرئيس فى أوقات الأزمات.

---

(1) المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، "**أحداث وشخصيات عام 2015**"، القاهرة، ديسمبر 2015.
(2) المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، "**أداء الرئيس السيسي**"، القاهرة، مايو 2016.
(3) المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، "**أحداث وشخصيات عام 2016**"، القاهرة، يناير 2016.
(4) المركز المصري لبحوث الرأي العلم بصيرة، "**أداء الرئيس السيسي في ختام عامه الثاني في الرئاسة**"، القاهرة، 4 يوليو 2016.

- وقد تم السؤال عما إذا كانوا سينتخبون الرئيس السيسى إذا ما أجريت انتخابات رئاسية غداً فأجاب 81% بأنهم سينتخبونه، وتوضح نتائج الإستطلاع فيما يخص المستوى التعليمى (أن من ينوون انتخابه جاءت بنسبة 86% بين الحاصلين على تعليم أقل من متوسط و 69% بين الحاصلين على تعليم جامعى أو أعلى).

14- جاء تقييم عينة الجمهور لأداء الرئيس السيسى بعد مرور 26 شهراً على حكمه، أن نسبة الموافقين على أدائه 82% وإن من ينوون انتخابه مرة أخرى 66%[1].

- وفيما يخص المستوى التعليمى (جاءت نسبة الموافقين على أداء الرئيس 84% بين الحاصلين على تعليم أقل من متوسط إلى 78% بين الحاصلين على تعليم جامعي)، وفيما يخص المرحلة العمرية (بلغت نسبة الموافقين على أداء الرئيس بين الشباب أقل من 30 سنة 71% مقابل 89% بين من بلغوا من العمر 50 سنة فأكثر).

- ولم تختلف أسباب الموافقة على أداء الرئيس عن الأسباب التى تم رصدها سابقاً، (فمازال مشروع قناة السويس هو السبب الأساسى للموافقة على أداء الرئيس بنسبة 32% يليه تحسن الأمن بنسبة 16% ثم شبكة الطرق والكبارى بنسبة 11%)، كما لم يستطع 21% من الموافقين على أداء الرئيس تحديد سبباً للموافقة.

- وقد تم السؤال عما إذا كانوا سينتخبون الرئيس إذا ما أجريت انتخابات رئاسية غداً، وأجاب 66% بأنهم سينتخبونه، وفيما يخص المرحلة العمرية (نسبة من سينتخبونه بين الشباب أقل من 30 سنة 51% مقابل 81% بين من بلغوا من العمر 50 سنة فأكثر)، وفيما يخص المستوى التعليمى (بلغت نسبة من ينوون انتخابه مرة أخرى 53% بين الحاصلين على تعليم جامعى مقابل 71% بين الحاصلين على تعليم أقل من متوسط).

---

(1) المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، " **أداء الرئيس السيسي بعد مرور 26 شهر على حكمه** "، القاهرة، 15 اغسطس 2016.

15- جاء تقييم عينة الجمهور لأداء الرئيس السيسى بعد مرور 28 شهراً على حكمه، إن نسبة الموافقين على أدائه 68% وإن من ينوون انتخابه مرة أخرى 59% [1].

- وتوضح النتائج إن نسبة الموافقين على أداء الرئيس بلغت 68%، وفيما يخص المستوى التعليمى (إن نسبة الموافقين على أدائه لم تختلف حسب المستوى التعليمي) وفيما يخص المرحلة العمرية (ظهرت اختلافات حسب العمر فبلغت نسبة الموافقين على أداء الرئيس بين الشباب أقل من 30 سنة 50% مقابل 82% بين من بلغوا من العمر 50 سنة فأكثر).

- ولم تختلف أسباب الموافقة على أداء الرئيس عن الأسباب التى تم رصدها فى الاستطلاعات السابقة (فمازال مشروع قناة السويس هو السبب الأساسى للموافقة على أداء الرئيس بنسبة 19%، يليه تحسن الأمن بنسبة 18% ثم إصلاح البلد بنسبة 11% ثم شبكة الطرق والكبارى بنسبة 9%، ومشروعات الإسكان بنسبة 7%)، ولم يستطع 22% من الموافقين على أداء الرئيس تحديد سبباً للموافقة.

- وقد تم السؤال عما إذا كانوا سينتخبون السيسى إذا ما أجريت انتخابات رئاسية غداً وأجاب 59% بأنهم سينتخبونه، وفيما يخص المرحلة العمرية يعد المصريون الأكبر عمراً أكثر ميلاً لإنتخاب السيسى مرة أخرى (فجاءت نسبة موافقة من بلغوا من العمر 50 سنة أو أكثر 77% مقابل 41% بين الشباب أقل من 30 سنة)، وفيما يخص المستوى التعليمى (بلغت نسبة من ينوون انتخابه مرة أخرى 53% بين الحاصلين على تعليم جامعى مقابل 63% بين الحاصلين على تعليم أقل من متوسط).

16- جاء تقييم عينة الجمهور لاستطلاع قائمة أقوى الشخصيات نفوذاً وتاثيراً فى العالم 2016، وتظهر النتائج إن الرئيس عبد الفتاح السيسى احتل ال44 فى قائمة أقوى الشخصيات تأثيراً بدلاً من الــ49 عام 2015 وسط قائمة تضم 74 اسم[2].

---

(1) المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، " **أداء الرئيس السيسي بعد مرور 28 شهر على حكمه** "، القاهرة، 22 اكتوبر 2016.

(2) المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، **"قائمة أقوي الشخصيات نفوذاً وتأثيراً عام 2016"**، القاهرة، ديسمبر 2016.

17- جاءت نتائج تقييم عينة الجمهور لاستطلاع رأي المصريين في ختام السنة الثالثة لحكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، وتشير النتائج إلي أن المؤشر العام للتحسن قد بلغ 16 درجة مئوية وجاءت ملفات توفر الكهرباء وتوفر كل أنواع الوقود والأمن كأكثر الملفات التي شهدت تحسن[1].

18- جاءت نتائج تقييم عينة الجمهور لاستطلاع رأي المصريين عن الأداء العام في الدولة، وتشير النتائج إلي أن المؤشر العام للتحسن قد بلغ 55 نقطة وجاءت أهم الملفات التي حصدت أعلي مستويات من الرضا العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى والأمن والتموين وخدمات المحمول وتوفر السلع الغذائية[2].

---

(1) المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، "**مؤشر الرضا عن الأداء العام**"، القاهرة، 4 يونيو 2017.
(2) المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، "**مؤشر الرضا عن الأداء العام**"، القاهرة، 30 أكتوبر 2017.

ملخص الفصل الثانى

تناول هذا الفصل تقييم الأداء السياسي، وذلك من خلال مبحثين تناول المبحث الأول تعريف الحكومة والأداء السياسى، ثم تم عرض أساليب وعناصر التقييم السياسى سواء (المسـئولين، السـياسات والقرارات السياسية، المؤسسـات الحكومية) وفى النهاية معايير الحكم الصالح.

وتناول المبحث الثانى العوامل المؤثرة فى تقييم الأداء السياسى سواء الخارجية والداخلية مع الاهتمام بعرض تأثير الأداء الإعلامى للسلطة، وصولاً إلى المشكلات المترتبة على ضعف الأداء السياسى، وفى النهاية جاء الاهتمام بعرض مختصر لنتائج الدراسات التى تناولت الأداء الرئاسى فى مصر.

الفصل الثالث

الإطار النظرى للدراسة

- **المبحث الأول:** نظرية الأطر الإخبارية.
- **المبحث الثاني:** نظرية التهيئة المعرفية.

مقدمة الفصل

من خلال البحث فى التراث العلمى المتعلق بموضوع الدراسة وجدت الكاتبة أن كلاً من نظرية الأطر الإخبارية والتهيئة المعرفية مدخل دراسى يتوافق مع أهداف الدراسة، حيث يتكاملان معاً فى التعرف على التأثيرات المتعمدة لوسائل الإعلام سواء فى اختيارات القضايا أو فى كيفية عرضها ومن ثم تأثير هذا التحيز على اتجاهات الجمهور المختلفة نحو تلك القضايا وأطرافها، ومن هنا يمكن رصد وتحليل ملامح صورة مؤسسة الرئاسة كما تعرضها البرامج الحوارية المختلفة الجنسية والتوجهات وفقاً لاختياراتها من القضايا عنها وتأثير ذلك على الجمهور، وقد قامت الكاتبة بتقسيم الفصل إلى مبحثين حيث تناول **المبحث الأول** نظرية الأطر الإخبارية والتى تساعد فى تحليل ومقارنة أساليب معالجة البرامج الحوارية المختلفة للقضايا والأحداث الخاصة بمؤسسة الرئاسة.

ويتناول **المبحث الثانى** نظرية التهيئة المعرفية والتى تمثل المرحلة الثانية من التأثير الإعلامى الذى يتم دراسته، حيث أنها تفسر كيف يؤثر عرض قضايا ما على معلومات الفرد بحيث تصبح أول ما يعتمد عليه عند تقييمه لها، ويساعد ذلك على اختبار تأثير المعالجات الإعلامية لقضايا مؤسسة الرئاسة فى خلق اتجاه وتقييم جزئى للمشاهد عن أدائها فى تلك القضايا، والذى ينتقل إلى تقييم عام لها ولممارسة مهامها سلباً أو إيجاباً بما يتفق مع ما يُعرض عنها.

المبحث الأول: نظرية الأطر الإخبارية

تُعد نظرية الأطر الإخبارية من أبرز المفاهيم الحديثة التى تفسر تأثير المعالجة الإعلامية للقضايا المختلفة على أحكام الجمهور تجاه تلك القضايا ومن ثم على اتجاهاتهم نحوها[1]، وقد ظهرت تلك النظرية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الربع الأخير من القرن الماضي، وقد قدمها العالم الاجتماعى جوفمان Goffman مؤسس نظرية تحليل الأطر الإخبارية عام 1974.

أولاً: تعريفات الإطار:

يعد مفهوم الإطار أحد المفاهيم الجوهرية التى يتفاعل فى تكوينها العديد من المداخل النظرية، كما يعتبر المكون الرئيسى لنظرية الأطر الإخبارية[2].

وقد اختلف العلماء حول تعريف مفهوم الإطار الإعلامى **والذى مر بمراحل متطورة كالتالي:**

اهتم بعض العلماء الأوائل بتعريف الإطار (الفردي) أو كيف تُدرك الأخبار:

- فقدم Goffman (1974) تعريفه للإطار بأنه "مدخل تفسيرى يُنظم الأفراد من خلاله ويعطوا معنى لمجريات الأحداث والقضايا الغامضة"[3].

---

(1) صابر حمد جابر، "أثر المعالجة الإعلامية لقضايا الوطن العربى السياسية فى إذاعتى صوت العرب وهيئة الإذاعة البريطانية على اتجاهات الجمهور العربى"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2007، ص54.

(2) دينا يحيى، "تأثير أبعاد الإطار الإعلامى بالصحف المصرية على معالجة قضايا الرأى العام: دراسة فى إطار نظرية تحليل الأطر الإعلامية"، **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الرابع، العدد المزدوج، يناير – ديسمبر 2003، ص193.

(3) Erving Goffman, "**Frame analysis: An essay on the organization of experience**", Boston: Northeastern University Press, 1974.

اهتم بعض العلماء بتعريف الإطار (الإعلامي) أو كيف تُقدم الأخبار:

- فعرفه جامسون ومدجليني Gosman & Madigliani (1987) بإنه هو "الفكرة الرئيسية أو المسار الذى يعطى معنى للجوانب المجردة فى الحدث من خلال إبراز المحور الأساسى فى القضية وجوهر الحدث"(1)، وأشار نوريس Norris (1995) إلى أن الإطار عبارة عن رؤية وبناء تفسيرى لأحداث وقضايا معينة داخل سياق مجتمعى عام(2).

اهتم بعض العلماء بعرض تعريف الإطار من خلال تأثيراته على الفرد:

- فقد أوضح إنتمان Entman (1993) إن التأطير هو "اختيار جوانب من الواقع وجعلها أكثر بروزاً فى النص الإخبارى بطريقة تخلق تعـريفاً محدداً للمشكلة أو توضح العلاقات السببية فيها أو تضع تقييماً أخلاقياً لها أو قد تقدم حلولاً مقترحة"(3)، وأكد ستيفين Stephynie (2005) إن "التأطير يعنى اختيار الحقائق والمعلومات التى تؤكد بعض الجوانب فى الحدث وتهمل الآخر وبناء عليه فإن الأطر تحفز معنى معيناً أو تحدث تفاعلاً مع الحدث أو تخلق تقييماً له لدى الجمهور"(4).

وفى النهاية وبقدر أهمية مفهوم الانتقاء فى التأطير إلا إنه يقابله مفهوم الاستبعاد أو الإغفال، وهو ما يعنى إخفاء بعض المعلومات عن جهل أو عمد، ويتم الاستبعاد على مستوى تجنب نشر بعض الأخبار أو حجب بعض المصادر عن الوصول للمؤسسة الإعلامية، أو استبعاد بعض التفسيرات التى قد تلقى الضوء على أسباب الحدث ومبرراته(5).

---

(1) william a. gamson & andre modigliani, "the changing culture of affirmative action. **research in political sociology**, greenwich, jal press, vol. 3, 1987, p. 137.

(2) p. norris, "the restless search: net work news framing of the post –cold war world", **political communication**, vol. 12, no.4, 1995, p. 358.

(3) robert m. entman, "framing: towards clarification of a fractured paradigm", **journal of communication**, vol. 43, no. 4, 1993, p. 51.

(4) stephynie chapman perkins, "un-president: a qualitative framing analysis of the naacp's public relations response to the 2000 presidential election", public relations review. **journal of research and comment**, vol. 31, no. 1, 2005, p. 66.

(5) سمية أحمد الألفي، "اتجاهات الصحافة المصرية نحو السلطة الحاكمة في مصر بعد ثورة 25 يناير"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2015، ص46.

ثانياً: مكونات الإطار

ولتحديد الإطار يكون بداية بتحديد الكلمات والصور المستخدمة والعناصر الفنية المصاحبه لها، ويتم ذلك بداية بدراسة محتوى المضمون ودلالات الألفاظ المستخدمة[1]، فبناء الإطار لا يتوقف على اختيار معلومة معينة وإبرازها بل يمتد إلى اللغة المستخدمة فى تناول هذا الحدث والتى لا تعمل بشكل محايد[2]، حيث إن اختيار ألفاظ معينة فى عرض القضايا قد يختلف وفقاً للهدف المراد من عرضها والذى يؤثر على معناها لدى المبحوثين[3]، فإن انتقاء كلمات بعينها فى صياغة النص الخبرى واستبعاد كلمات أخرى يعد إحدى الأدوات الرئيسية فى النص [4].

ثم الصورة حيث تعتبر الصورة المصاحبة للخبر أحياناً أقوى من النص، ويستقبل المشاهدون المعلومات منها بدون الشك فى موضوعيتها ولكن الصورة يمكن التلاعب بها وبأبسط الطرق من خلال التركيز على جانب ما فى التقاطها أو حتى فى اختيار لقطات عاطفية أو زيادة اللقطات السلبية، فاختيار زوايا التصوير وحجم اللقطات له تأثيرات مختلفة وقد يحدث ذلك سواء فى التصوير أو من خلال المونتاج[5]، ويمكن القول إن العبرة ليست بكم التحيز وإنما بطريقة التحيز والتى قد تظهر فى طبيعة اللقطات وترتيبها[6]، وتأتى أهمية الصور المرئية لأنها هى أكثر بقاءً فى الذاكرة من السرد اللفظى للأخبار، حيث أن المعلومات تكون أكثر تذكراً فى الحالات التى تكون فيها الأخبار مصحوبة بالصور[7].

---

(1) Stephen D. Reese, "Framing Public life: A Briding Model for media research revisited", **Journal of communication** ,Vol. 57, 2007, p. 148.

(2) ماهيناز رمزى محسن، علاقة أساليب توظيف اللغة بأطر تقديم الأحداث داخل التقارير الإخبارية: دراسة تطبيقية على "الحرب الإسرائيلية على غزة"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثالث والثلاثون، يناير / يونيه 2009، ص296.

(3) Daniel Kahenman & Amos Tversky, "Choices, Values, and Frames" **American Psychologist**, Vol. 39, No. 4, 1984, p. 350.

(4) عربى محمد المصرى، "تأثير صياغة الأخبار التليفزيونية على تذكر المضمون: دراسة تدريبية على عينة من الطلاب العرب"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005، ص137.

(5) سارة شوقى عبد الستار، "العناصر الفنية والتحريرية فى التقارير الإخبارية فى القنوات الفضائية الإخبارية (دراسة مقارنة)"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2010. ص 122.

(6) أشرف جلال حسن، "القضايا العربية والإسلامية فى وسائل الإعلام العربية: دراسة تحليلية" **المؤتمر العلمى السنوى الثامن**: الإعلام وصورة العرب والمسلمين، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو 2002، ص824.

(7) حمزة السيد حمزة خليل، "دلالة تأطير الصورة في التناول الإعلامي لثورة 30 يونيو (دراسة تحليلية مقارنة لمواقع الصحف الإلكترونية المصرية والعربية)"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم الإعلام التربوي، كلية التربية النوعية، جامعة طنطا، 2017، ص65.

ثالثاً: أنواع الأطر الإخبارية:

تعددت محاولات الباحثين فى كيفية تصنيف الأطر التى تستخدمها الوسيلة فى عرضها للقضايا محل اهتمامها، **ويمكن تقسيم الأطر الإخبارية التى تقدمها وسائل الإعلام وفقاً كالتالي:**

1- تصنيف الأطر وفقاً لمدى الإطار المستخدم[1]:

أ- الإطار العام Thematic Frame: يقدم معنى عاماً وشاملاً عن القضايا التى يعرضها، وذلك دون التعمق فى التحليل وتفسير تلك القضايا بعينها ولكن من خلال نظرة عامة.

ب- الإطار المحدد Episodic Frame: والذى يقدم القضايا من خلال دراسات حالة محددة وأمثلة بعينها.

2- تصنيف الأطر وفقاً لمكان الخبر (المدى الجغرافي)[2]:

- خبر خارجى External News.

- خبر داخلى Internal News

3- مدى بروز السمات Attribute Salience[3]:

أ- السمات الموضوعية Objective Attributes: والتى تعرض القضية من خلال عرض أسبابها ونتائجها والحلول المقترحة لعلاجها.

ب- السمات العاطفية Emotional Attributes: والتى تعرض القضية من خلال إثارة تعاطف الجمهور مع القضية المعروضة.

---

(1) Michael Pfau, Michel Haigh and Others, "Embedding Journalists in military Combat units: impact on Newspaper Story frames and Tone", **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol. 81, No. 1, 2004, p. 75.

(2) سارة محمد شريف، **مرجع سابق**، 2013، ص69.

(3) خالد صلاح الدين، **مرجع سابق**، 2001، ص86

4- تصنيف الأطر وفقاً لاتجاهاتها:

أ - **الإطار الإيجابى Gains Frame:** يطرح القضية من خلال التركيز على النتائج المرغوبة لها.

ب- **الإطار السلبى Losses Frame:** يطرح القضية من خلال التركيز على النتائج غير المرغوبة لها[1].

5- تصنيف للأطر وفقا للرؤى أو أسلوب المعالجة:

أ- **إطار الصراع Conflict Frame:** يؤكد على الصراع بين (الأفراد – الجماعات – المؤسسات) لجذب اهتمام الجمهور ويعد هو الأكثر استخداماً وشيوعاً فى النص الإخباري[2].

ب- **إطار المسئولية Responsibility Frame:** يقدم الحدث من خلال إبراز أسبابه والطرق المقترحة لحله، مع الاهتمام بعرض دور أطرافه المختلفة فى ذلك الحل ويساعد هذا الإطار الجمهور على تفسير المشاكل التى يمر بها من خلال تحليلها بشكل تفصـيلى وسـببى مع التركـيز على ضرورة التدخل بشكل فوري [3].

ج- **إطار التعاون Co-Operation Frame:** يؤكد هذا الإطار على دعم التحالف والاحتفاظ بعلاقات جيدة بين الدول[4].

د- **إطار النتائج الاقتصادية Economic Consequences Frame:** والذى يعرض الحدث أو القضية من خلال التركيز على النتائج المترتبه ذات التأثير الاقتصادى [5].

---

(1) Daniel Kahenman & Amos Tversky, **Op.cit**, 1984,p. 341.
(2) W. R. Neuman, M. R. Just & A. N. Crigler, "**Common Knowledge**" Chicago: University of Chicago Press, 1992, pp. 61-62.
(3) Shanto Iyengar, "Television News and Citizen's Explanations of National Affairs", **American Political Science Review**, Vol. 81, No. 3, 1981, p. 815.
(4) Jowon Park, **Op.cit** , 2002 , pp.152.
(5) W. R. Neuman, M. R. Just & A. N. Crigler, **Op.cit**, 1992, p. 61.

هـ - الإطار الأخلاقى Morality Frame: والذى يقدم الحدث أو القضية من خلال اعتبارات (دينية أو أخلاقية)[1].

و- إطار الاهتمام الإنسانيHuman Interest Frame: يقدم الحدث أو القضية بإضافة وجه إنسانى أو زاوية عاطفية[2].

(1) W. R. Neuman, M. R. Just & A. N. Crigler, **Op.cit**, 1992, p. 62.
(2) W. L. Bennett, "**News: The Politics of Illusion**", New York: Oxford University Press, 1995.

رابعاً: تأثير الأطر الإعلامية على الجمهور:

إن وسائل الإعلام تعتبر نافذة العالم، والتى من خلالها يمكن للجمهور أن يحصل على معلومات عن العالم الخارجي ومع ذلك فإن هذه النافذة لا تظهر العالم كما يكون، فالناس ترى العالم من خلال إطار هذة النافذة فقط[1]، فعملية وضع الأطر هى عملية إعادة صياغة للواقع أكثر من كونها تقدم صورة عنه، حيث يتم عرضه برؤىء مختلفة من وسيلة لأخرى وفقاً لأهدافها[2]، فالإطار هو بناء ينطوى على قدر من التحيز[3]، وهذا التحيز فى العرض يقود الناس للتركيز على الجوانب البارزة فى النص[4]، وتؤثر متابعتهم الدائمة لها على آرائهم[5]، بشكل يتوافق مع المدخل أو البعد الذى تُعرض من خلاله[6]، أي أن الأطر المستخدمة فى معالجة القضايا يمكن أن تشكل إدراك الرأى العام عن القضايا أو المؤسسات السياسية بما يتفق مع كيفية عرضها للقضية والأطر التى تم استخدامها فى معالجتها[7].

ويمكن القول بوجود علاقة تبادلية بين الأطر فى النص وأطر الجمهور، حيث تقوم وسائل الإعلام بتشكيل تقاريرها لتستحوذ على ردود أفعال مفضلة لدى الجمهور، وتؤثر ردود الأفعال المتوقعة للجمهور على صياغة الأخبار وعلى أعمال الصفوة السياسية الذين يعتبرون بمثابة الممول الأساسى لأطر الأخبار[8].

---

(1) Jowon park, **Op.cit**, 2002, p. 145.

(2) G. Tuchman, "**Making news: A study in the construction of reality**", New York: Free press, 1978. p. 23.

(3) خالد صلاح الدين، **مرجع سابق**، 2001، ص78.

(4) سارة محمد شريف، **مرجع سابق**، 2013، ص78.

(5) Shanto Iyengar, "**Is anyone responsible? How television frames political issues**", Chicago: University of Chicago Press, 1991, p. 10.

(6) أشرف جلال حسن، **مرجع سابق**، 2002، ص821.

(7) W. E. Saris, "The Public Opinion about the EU can easily be swayed indifferent directions", **International Journal of Political Science**, Vol. 32, 1997, p. 406.

(8) هبه أمين شاهين، **مرجع سابق**، 2007، ص193.

إلا إنه عندما تتداخل كل من الأطر الفردية السابقة مع ما تعرضه وسائل الإعلام تجاه موضوع واحد، فإن كلاً منهما قد ينطلق من بعد مختلف فى القضية وفقاً لأهدافه، وهنا قد يحدث اختلاف بينهما قد ينتج عنه عدم تأثيـرها، فمعتقدات الفرد وأفكاره تمثل متغيراً وسيطاً قد يعوق أو يدعم تأثير وسائل الإعلام[1]، وتظهر هنا أهمية الخبرات السابقة للجمهور والتى تؤثر على مدى استجابته[2].

حيث خلُصت الدراسات الحديثة والتى تهتم بدراسة تأثير الأطر الإخبارية إن الجمهور إيجابى "Active Audience Stance" فهو يبنى المعنى من خلال بيئة إعلامية غنية تسمح له بحرية الاختيار[3]، إلى جانب إن وسائل الإعلام نادراً ما تكون المصدر الوحيد الذى يستخدمه الفرد فى تفاعله مع الأحداث[4]، فهو لن يتفاعل بشكل آلى ومباشر مع المضمون المقدم له، بل إن التأثير الإقناعى لأى إطار يعتمد على مدى تفاعل الرسالة مع الفرد لكى تصبح الأبرز لديه، وتكون الأطر أكثر تأثيراً عندما تتفق مع معتقداته [5]، فالأفراد دائماً ما يقررون قبول أو رفض المحتوى المقدم إليهم بناء على الأفكار والاعتبارات المقبولة لديهم بشكل شخصي، فيقتنعون بالإطار إذا كانت لديهم دوافع تتوافق مع هذا الإطار[6]، بل إن تلك الأطر الفردية قد تؤثر على اختيار القائم بالاتصال للأحداث والأطر التى تتناسب معها[7].

---

(1) خالد صلاح الدين حسن، "تأثيرات الأطر الاعلامية في الراي العام عرض تحليلي للدراسات المقدمة بالمؤتمر العلمي السنوي لجمعية العلوم السياسية الامريكية -بوسطن- في الفترة من 29 اغسطس إلى اول سبتمبر 2002"، **المجلة المصرية لبحوث الراي العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد السادس، العدد الثاني، يونية/ديسمبر 2005، ص573

(2) J. W. Rhee, "Strategy and issue Frames in election campaign: A Social Cognitive account of Framing of effects", **Journal of Communication**, Vol. 47, No. 3, 1997, p. 26.

(3) W. R. Neuman, M. R. Just & A. N. Crigler, **Op.cit**, 1992, p. 7.

(4) William A. Gamson, "**Talking Politics**", Great Britain: Cambridge University Press, 1992 ,P.15.

(5) M. B. Oliver, "**Individual Differences in Media Effects**", in J. Bryant & D. Zillmann (Eds), Media Effects: Advances in Theories and Research, Mahwah, NJ: Erlbaum, 2002, p. 507.

(6) سارة محمد شريف، **مرجع سابق**، 2013، ص67.

(7) Xiang Zhau, "Framing the internet in China: Cross-Cultural Comparisons of newspapers' Coverage in China, Hong Kong, Singapore, The United States and The United Kingdom", **Unpublished PhD Theies**, University of Tennessee, 2007, p. 37.

المبحث الثاني: نظرية التهيئة المعرفية Cognitive Theory

تندرج نظرية التهيئة ضمن التأثيرات المعرفية لوسائل الإعلام[1]، ويعد هذا المسار في دراسة الاتجاهات وقياسها لاسيما في مجال الرأى العام من أكثر المسارات البحثية اهتماماً في الحقبة الحالية، ويرجع ذلك إلى حداثته النسبية وعدم تقليدية مفاهيمه من ناحية وكثرة النظريات والنماذج المنبثقة عنه والمعتمدة عليه من ناحية أخرى[2].

أولاً: تعريف التهيئة:

إن التهيئة في اللغة تعني "جعل الشيء بارزاً" أي إبراز شيء أو جانب ما عن غيره أو تنشيط مثير معين مرتبط بحدث[3]، وتشير التهيئة المعرفية إلى قدرة المعلومات الحديثة على تعديل الأساليب التي يستخدمها الجمهور لتقييم القادة والسياسيين[4]، أي تغيير المعايير التي يستخدمها الجمهور لإصدار التقييمات السياسية[5]، ويتضح بذلك الترابط بين الاتجاهات والمعلومات فعندما يجيب الفرد على اتجاهه نحو موضوع ما فإنه يستحضر أفكاره القائمة على معلومات تم التركيز عليها وتكرارها[6].

وتحمل التهيئة المعرفية بعداً وجدانياً أيضاً، حيث لا تحل محل التهيئة المعرفية ولكنها تضيف لها بعداً وجدانياً[7]، وهو ذلك المكون التقييمي أي ما يظهره الفرد من آراء نحو موضوع الاتجاه من ايجابي أو سلبي، قوي أو ضعيف، ويمكن القول بإن التهيئة الوجدانية تعمل كحافز لتنشيط المعلومات مع المكون المعرفي مما يجعل موضوعات محددة في الذاكرة سهل الوصول إليها، وقد تسيطر تلك السمات الوجدانية أكثر من القضية المسيطرة والسمات الموضوعية من ناحية البروز والتهيئة[8].

---

(1) Dietram A. Scheufele, "Agenda Setting, Priming and framing revisited: another look at cognitive effects of political communication", **Mass communication & society**, Vol. 3, 2000, p.316.

(2) أيمن منصور ندا، **مرجع سابق**، 2010، ص591.

(3) أيمن منصور ندا، **مرجع سابق**، 2010، ص591

(4) Jon A. Krosnick and Donald R Kinder, "Altering The Foundations of Support for the President through Priming", **American Political Science Review**, Vol. 84, No. 3, 1990, p. 497.

(5) Danial Stevens and Jeffrey A. Karp, "Leadership Traits and Media Influence in Britan". **Political studies**, Vol. 60, No. 4, 2012, p. 808.

(6) شيماء ذو الفقار، **مرجع سابق**، 2000، ص80.

(7) محمد سعد إبراهيم، **"الاعلام التنموي والتعددية الحزبية"**، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، **2002**، ص144.

(8) شيماء ذو الفقار، **مرجع سابق**، 2007، ص586.

ثانيًا: المفاهيم الأساسية للنظرية:

1- البروز Salience:

يشير مفهوم البروز إلى قدر الاهتمام الذى تحظى به القضية أو قدرتها على احتلال أكبر قدر من الاهتمام (أى أن ينصب اهتمام وتركيز أكبر عدد من الوسائل والمصادر المتاحة على الساحة العامة خلال فترة زمنية بقضية معينة)، ومن ثم تسمى (قضية بارزة أو مسيطرة Issue Regime)[1].

2- إمكانية الاسترجاع Accessibility:

وتعنى المعلومات التى تصل إلى العقل تلقائياً أثناء عملية تقييم الحدث أو القضية، وتعتبر هذه المعلومات أكثر استرجاعاً من غيرها نظراً لعدم قدرة الأفراد على استخدام كافة المعلومات المتعلقة بالقضيه وعدم رغبتهم فى بذل محاولات مرهقة للذهن، لذا يتم عمل Short Cuts أى اختزال للمعلومات والاعتماد على المعلومات الأكثر حضوراً والأسهل فى التذكر بشكل تلقائى أثناء الموقف التقييمي[2].

ويمكن تعريف تأثير الاسترجاع Accessibility Effects على إنه احتمالية تنشيط المعلومات المخزنة فى الذاكرة من أجل استخدامها فى تقييمات وأحكام مستقبلية[3]، بحيث تعمل تلك المعلومات كإشارات منبهة للأنظمة المعرفية المخزنة فى الذاكرة المرتبطة بتلك القضية محل التقييم ليتم إستحضارها فى الذهن لاستخدامها، وتسمى عملية استحضار واسترجاع المعلومات (Memory-Based Models Of Information Processing)[4].

---

(1) شيماء ذو الفقار، **مرجع سابق**، 2007، ص583.

(2) هبه أمين شاهين، **مرجع سابق**، 2010، ص1397.

(3) Scott L. Althaus and Young Mie Kim, "Priming Effects in Complex Information Environments: Reassessing the Impact of News Discourse on Presidential Approval", **Journal of Politics**, Vol. 68, No. 4, 2006, p. 961.

(4) Dietram A. Scheufele and David Tewksbury, **Op.cit**, 2007, p. 15.

ووسائل الإعلام يمكن أن تجعل أحداثاً معينة أسهل فى الاسترجاع Easily Recalled[1]، فالمعلومات الأكثر تكراراً وحداثة فى التغطية الإعلامية يتم الاعتماد عليها عن المعلومات السابقة[2]، حيث تصبح هى الأكثر حضوراً فى الذهن[3]، أى أن تركيز وسائل الإعلام على قضايا ما يزيد إمكانية الوصول إلى الأفكار التى يعتمد عليها الأفراد فى إصدار تقييماتهم[4].

ولا يعنى ذلك أن تلك المعلومات التى حضرت إلى الذهن تلقائياً هى أكثر أهمية من غيرها لكنها الأكثر سيطرة فى عملية التقييم، حيث يتم استبعاد المعلومات التى ربما تكون بنفس الأهمية والارتباط بعملية التقييم ولكنها غير حاضرة فى الذهن عند عمل التقييم[5]، على أن تلك المعلومات الأكثر قابلية للاسترجاع تخضع لظروف البيئة المعلوماتية المحيطة[6].

3- الملاءمة Applicability:

وتعرف الملاءمة بأنها تداخل بين سمات المثير والهدف[7]، ويقصد بها مدى الارتباط بين القضايا التى تعرضها وسائل الإعلام وموضوع التقييم الذى سيتعرض له الفرد (التقييم الذى سيصدره)[8]، وترتبط عملية التهيئة بزيادة وضوح العلاقة والصلة Applicability of Relevant Knowledge بين ما يتم عرضه من قضايا والمعايير السياسية التى قد يرجع لها الفرد فى أحكامه[9].

---

(1) Vincent Price, David Tewksbury& Elizabeth Powers "News Values and Public Opinion: A theoretical Account of Media priming and framing", **Communication Sciences: Advances in persuasion**, Vol. 13, 1997, p. 173.

(2) Claes H. de Vreese, **Op.cit**, 2004, p. 47.

(3) Gang Heong Lee, Reconciling, "Cognitive Priming' vs 'obtrusive Contingency' Hypotheses: An Analytical Model of Media agenda-setting Effects", **International Communication Gazette**, Vol. 66, No. 2, 2004, pp. 151-160.

(4) محمود يوسف حجاج، **مرجع سابق**، 2015، ص115.

(5) Zhong dang, Pan and Gerald M. Kosicki, **Op.cit,** 1997, p. 25.

(6) Shanto Iyengar and Donald R. Kinder, **Op.cit**, 1987, p. 64.

(7) Marina Goya Martinez,"contextual Priming Effects in the Reception and Evaluation of News Events", **Unpublished PHD Thesis**, university of Urbana, Illions, 2013, p. 150.

(8) إيمان حمزة على أبو زيد، **مرجع سابق**، 2012، ص52.

(9) Scott L. Althaus & Young Mie Kim, **Op.cit**, 2006, p. 961.

4- مفهوم الرسالة الأساسية The Big Message:

إذا كانت التهيئة المعرفية تقوم على أساس بروز قضية ما عن غيرها[1]، فإنه داخل تلك القضية البارزة ما يسمى بالرسالة الأساسية فى التغطية Dominant One Side Flow Of Information وهى المحور الأساسى الذى تدور حوله المعالجة الإعلامية، والذى لا يتضح غالباً مع بداية التغطية ولكن ينتج عن التعرض التراكمى لها وعندما تصل القضية إلى ذروتها وتكتمل كافة جوانبها وأطرافها لدى المشاهد[2].

(1) شيماء ذو الفقار، **مرجع سابق**، 2000، ص82.

(2) Scott L. Althaus & Young Mie Kim, **Op.cit**, 2006, p. 963.

ثالثاً: متغيرات نظرية التهيئة المعرفية:

أكد باحثو الإعلام والاتصال السياسى إن عملية تقييم الرأى العام للأداء الرئاسى أو الحكومى للقضايا المهيمنة (Domain-specific) لا ينبغى أن تقتصر على العلاقة الخطية بين وسائل الإعلام والرأى العام، بل تتسع لتشمل المتغيرات التى تؤثر بشكل ما فى التقييم[1]، ويمكن تقسيمها إلى متغيرات خاصة بالوسيلة (كثافة الرسالة – حيوية الرسالة – سهولة الرسالة – درجة تحيز الرسالة – إطار الرساله) والمتغيرات الخاصة بالجمهور (المعرفة السياسية – الاهتمام السياسى – الثقة فى الوسيلة – الإنتماء الحزبي)[2].

1- المتغير الأساسى فى النظرية

حجم التعرض Media Exposure:

إعتبر كل من إينجار وكايندر Iynger & Kinder إن المحتوى الإعلامى عامل من عوامل التهيئة المعرفية وبذلك فهو يرتبط مباشرة بمتغيرات التعرض لوسائل الإعلام، وتفترض النظرية إن التعرض الكثيف للتغطية الإعلامية لقضية بارزة يؤدى إلى نشاط أقوى وأكثر تكراراً لعناصر التفكير المرتبطة بهذه القضية، **على إن تلك العلاقة كانت مسار خلاف بين اتجاهين من الباحثين كالتالي:**

أ - الاتجاه التقليدي:

افترض العلماء الأوائل فى مجال دراسة التهيئة المعرفية إنه كلما زاد معدل التعرض للمعالجة الإعلامية التى تتناول القضايا البارزة، كان من شأنه زيادة التهيئة المعرفية للمشاهدين نحوها بحيث تصبح معياراً للتقييم[3].

---

(1) خالد صلاح الدين، **مرجع سابق**، 2010، ص1018.
(2) أيمن منصور ندا، شيماء ذو الفقار، **"نظريات الرأى العام"**، الطبعه الأولى، مدينه برس، 2004، ص175.
(3) Shanto Iyengar & Donald Kinder, **Op.Cit**, 1987, p. 97

ب - الاتجاه الحديث:

ومن ناحية أخرى تفترض بعض الأبحاث الحديثة فى علم النفس الاجتماعى والمعرفى خاصة فى مجال الذاكرة وتمثيل المعلومات، إن تأثير التهيئة يكون ضعيفاً بين الأفراد الأكثر تعرضاً للإعلام بينما يزداد بين الأفراد ذوى التعرض المنخفض[1].

2- المتغيرات الوسيطه

أ- نوع الوسيلة الإعلامية The Media Type:

تختلف الوسائل الإعلامية فى قدراتها على طرح القضايا ومن ثم قدراتها التأثيرية [2]، وقد اختلفت نتائج الدراسات حول تأثير التهيئة بين الوسائل التقليدية، فبعضـــها لم يميز بين التليفــزيون والصحف فى حين أكد البعض الآخر إن التليفزيون يختلف عن الصحف فى الحصول على المعلومات[3].

ب- مصداقية وسائل الإعلام Media Credibility:

إن الثقة بشكل عام ترتبط بتوقعات وتقييم الأفراد لأفعال وتصرفات الآخر وكلما توافقت تلك الأفعال مع توقعه كلما كان التقييم إيجابياً والعكس[4]، وبالتطبيق على وسائل الإعلام فيمكن تعريفها على أنها اقتناع كامل من المتلقين بأن ما يشاهدونه أو يسمعونه يتميز بالأمانة وعدم التحيز ويعكس الحقيقة بشكل واقعي[5]، ويستخدم باحثو الإعلام مصطلح المصداقية لوصف العلاقة بين جانبين[6]:

---

(1) Jon A. Krosnick & Laura A. Brannon, "The impact of The Gulf War on the ingredients of presidential Evaluations: Multidimensional Effects of the Political Involvement", **American Political Science Review**, Vol. 87, No. 4, 1993, p. 96

(2) ثروت مكى، "**الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**"، الطبعة الأولى – القاهرة: عالم الكتب، 2005، ص51.

(3) نشوى سليمان عقل، **مرجع سابق**، 2006، ص64.

(4) Millie Denise Smith, "The effects of race, Racial, Consciousness, and income on political trust", **Unpublished PhD Thesis**, University of Texas, United States, 2007, p.20.

(5) هبه حسين عبد الوهاب، "مستويات مصداقية القنوات الإخبارية العربية والأجنبية كما تراها الصفوة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2010، ص89.

(6) هبه أمين شاهين، "مصداقية القنوات التليفزيونية الإخبارية خلال الأزمات: دراسة حالة للتغطية الإعلامية لثورة 25 يناير"، **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الحادى عشر، عدد خاص: (الرأى العام وثورة 25 يناير)، يناير – مارس، 2012، ص47.

- الأول القائم بالثقة Trusty ويمثل الطرف الذى يضع الثقة (المشاهدين).

- الثانى موضع الثقة Trustee الطرف الذى يتم الثقة به (الإعلام).

ويمكن تحديد أبعاد متغير المصداقية كالتالي[1]:

1- سمات التغطية الإخبارية: وتشمل (الثقة فى المضمون، الشمولية فى التغطية، عدم التحيز، الفصل بين الحقائق والآراء، الدقة فى المعلومات، العدالة والإنصاف).

2- تصورات الجمهور حول القائم بالاتصال والوسيلة: وتشمل (كفاءة القائم بالاتصال ومؤهلاته، شفافية الوسيلة فى طرح القضايا، تركيز الوسيلة على مصلحة الجمهور).

3- الأداء الإعلامي: ويشمل (احترام خصوصية الأفراد، مراعاة المصالح الشخصية للجمهور، المسئولية الاجتماعية).

وترتكب كثير من وسائل الإعلام أخطاء مهنية ترتبط بتدنى احترام معايير المهنية وقيم العمل الإعلامي، والذى يؤدى لـ (تضليل الجمهور وتحول الأخبار إلى نوع من أنواع الدعايا - فقدان الثقة فى وسائل الإعلام- لجوء الجمهور إلى منظومات إعلامية أخرى) [2].

ج- المعرفة السياسية Political Knowledge:

يُقصد بها كل ما يتوافر لدى الفرد من معلومات نحو القضايا والمؤسسات والقيادات السياسية[3] والتى تنشأ كنتيجة للتفاعل مع الآخرين أو بالتعرض لوسائل الإعلام[4]، فمتابعة الأحداث اليومية الداخلية والخارجية تعطى للفرد نظرة عامة تجاه الحالة السياسية بشكل بسيط وتلقائي[5].

(1) خالد صلاح الدين، **مرجع سابق**، 2006، ص147.
(2) عمرو محمد عبد الحميد، **مرجع سابق**، 2016، ص126.
(3) إيمان نور الدين أمين، "دور التليفزيون فى التنشئة السياسية للطفل المصرى"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001، ص11.
(4) مأمون أحمد أبو رعد، "دور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية – دراسة تطبيقية على طلبة جامعات البحرين"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003، ص45.
(5) Samantha Caroline Luks, "Learning Political Cynicisms: The role of information, Generations, and events in the Development of Political Trust in the United States", **Unpublished PhD Thesis**, University of California, United States, 2000, p. 6.

د- الاهتمام السياسى Political Interest:

يمكن تعريفه بأنه مدى انتباه الشخص للسياسة Attentiveness أو الأهمية التى يعطيها إلى الأمور السياسية مقارنة بالأشياء الأخرى، وقد اهتمت الدراسات الإعلامية بقياس دور هذا المتغير فى تأثير التهيئة من خلال قياس مدى اهتمام الفرد باستقبال والتفاعل مع الرسائل الإعلامية السياسية تحديداً[1].

هـ- الإندماج السياسى Political Involvement:

إن الاندماج السياسى كمفهوم فى العلوم السياسية يتم استخدامه ودراسته من خلال مجموعة من العمليات المعرفية بدءاً من الشعور السياسى Political Affect والمعرفة السياسية Political Cognition وصولاً إلى السلوك السياسى Political Behavior[2].

و- الإنتماء الحزبى Party Identification:

أكدت الدراسات الأولية فى مجال التهيئة إنه ليس بالضرورة كل الأفراد من المشاهدين ينتمون لحزب ما، إلا أن المنتمين منهم سيكون لديهم رؤية مختلفة للأحداث السياسية، ويوضح ذلك أسباب قبول أو رفض رسالة إعلامية ما، تتضمن أحداثاً أو أشخاصاً تحمل موقفاً سياسياً قد يتفق أو يختلف مع الانتماء السياسى للمشاهد[3]، أى أنهم يكونون أكثر حصانة من غيرهم فى عملية تأثير التهيئة.

---

(1) Matthew Holleque, "Rethinking The stability of political interest", **Paper Presented to university of Wiscansin's Political Behavior Research Group**, April, 2011, p. 3.

(2) أميرة سمير طه، **مرجع سابق**، 2005، ص12.

(3) Shanto Iyengar & Donald Kinder, **Op.Cit.**, 1987, p. 55.

ملخص الفصل

عرضت الكاتبة فى هذا الفصل للإطار النظرى المستخدم فى الدراسة وذلك من خلال مبحثين **تناول الأول** نظرية الأطر الإخبارية حيث تم عرض خلفية التاريخية لنشأة هذه النظرية، وأهم تعريفاتها ومكوناتها وخصائصها، وتناول أهم فروض النظرية وكذلك أهميتها مع الإشارة إلى أهم ما وجه إليها من انتقادات، وتضمن الفصل شرحاً لأهم المداخل المستخدمة فى دراسة وتحليل الأطر الإخبارية والتى تؤدى إلى تحديد أنواع تلك الأطر، كما أشارت الباحثة إلى أهم العوامل التى تؤثر على اختيار وتقديم الأطر الإخبارية.

وتناول **المبحث الثانى** نظرية التهيئة المعرفية بداية بمراحل تطور الاهتمام بدراستها وتعريف مفهوم التهيئة، وعرض الفرض الرئيسى لها وأهم المفاهيم والمتغيرات الأساسيه للنظرية، مع الإشارة إلى أساليب تقييم الأداء (الفورى والمؤجل) وفقاً للنظرية والمستويات التى تطرحها النظرية فى مجال تقييم الأداء السياسي، هذا بالإضافة إلى رصد العلاقة بينها وبين النظريات الإعلامية الأخرى (العلاقة بين كلتا النظريتين ومدى التكامل بينهما)، وإلقاء الضوء على نقاط قوة وضعف النظرية، وصولاً إلى الاتجاهات الحديثة فى دراسة النظرية، وفى النهاية عرض دوافع اختيارهما لخدمة أهداف الدراسة.

الفصل الرابع

إجراءات ونتائج الدراسة التحليلية للبرامج الحوارية

- **المبحث الأول:** إجراءات الدراسة التحليلية.
- **المبحث الثانى:** النتائج العامة للدراسة التحليلية.
- **المبحث الثالث:** التحليل الكيفى للقضايا البارزة فى عينة الدراسة التحليلية.
- **المبحث الرابع:** اجراءات ونتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة التحليلية

إن معرفة حجم الاهتمام بمؤسسة الرئاسة المصرية والقضايا البارزة التى يتم عرضها عنها فى البرامج الحوارية بالقنوات المختلفة (المصرية والعربية والأجنبية) واتجاه معالجة تلك القضايا، يمثل المرحلة الأولى التى تمد الجمهور بمعلومات وتوجهات عن تلك القضايا، لتأتى المرحلة الثانية فى تأثير ذلك على الاتجاه نحو أداء مؤسسة الرئاسة (الجزئى) فى تلك القضايا المعروضة بل وتقييمه لأدائها العام بما يتفق مع الصورة المعروضة عنها.

الإجراءات المنهجية:

نوع الدراسة: تنتمى هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية وتهدف إلى رصد ملامح وأساليب معالجة القضايا المعروضة عن مؤسسة الرئاسة فى عينة البرامج محل الدراسة ومدى تأثير ذلك على تقييم الأداء الجزئى والكلى لتلك المؤسسة.

أ- منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح Survey و يعد أكثر المناهج ملاءمة للبحوث الإعلامية، إلى جانب الاهتمام بمقارنة القضايا المعروضة فى البرامج المختلفة وقياس تأثيراتهم **وفى إطار ذلك تم:**

1- مسح مضمون عينة البرامج الحوارية اليومية فى القنوات محل الدراسة، لمعرفة أهم القضايا المعروضة وطرق تقديمها والأطر الإخبارية التى تتبناها فى عرض لتوجهات معينة عن مؤسسة الرئاسة.

2- تم اختيار عينة من الجمهور المصرى العام للتعرف على حجم تعرضهم للبرامج الحوارية عينة الدراسة، ومدى تبنيهم أطر القضايا التى تعرضها وتقييمهم لأداء الرئاسة الجزئى فى (تجديد الخطاب الدينى والضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا) وتأثير ذلك على تقييم أداء مؤسسة الرئاسة.

ب- مجتمع الدراسة:

1- **الدراسة التحليلية:** تتمثل فى البرامج الحوارية اليومية فى القنوات المصرية (الحكومية والخاصة) والعربية والأجنبية.

2- الدراسة المسحية على الجمهور: الجمهور المصرى العام.

جـ- عينة الدراسة:

1- الدراسة التحليلية: تتمثل فى البرامج الحوارية اليومية المقدمة فى القنوات المختلفة كالتالي: برنامج من القاهرة (قناة النيل للأخبار) وبرنامج 25/30 قناة (On TV) وبرنامج ما وراء الخبر قناة (الجزيرة) وبرنامج المساء قناة (Skynews Arabia).

2- الدراسة المسحية على الجمهور: تم اختيار عينة عمدية من 400 مبحوث من مشاهدى البرامج الحوارية عينة الدراسة التحليلية، من ساكنى أقليم القاهرة الكبرى فوق 18 سنة.

وقد تكونت عينة الدراسة مما يلي:

– القنوات المصرية:

- قناة النيل للأخبار (حكومية).
- قناة On Tv (خاصة).

- القنوات غير المصرية:

- قناة الجزيرة (خاصة).
- قناة سكاى نيوز عربية (خاصة).

د- المدى الزمنى للدراسة:

تم تحليل تلك العينة فى الفترة من 2015/1/1 حتى 2015/3/31

هـ- أدوات جمع البيانات:

تم جمع بيانات الدراسة التحليلية من خلال تصميم استمارة تحليل محتوى محددة بفئات لتحليل شكل ومضمون القضايا المعروضة عن مؤسسة الرئاسة فى البرامج الحوارية بالقنوات المصرية وغير المصرية، وتتيح فئات التحليل هذه تحويل رموز التحليل إلى فئات قابلة للعد والقياس

المبحث الثاني: النتائج العامة للدراسة التحليلية

قبل البدء فى عرض النتائج العامة للدراسة سيتم عرض بعض الجداول عن (الملفات والقضايا التى كانت محل اهتمام البرامج بشكل عام وكل برنامج منهم على حدة)، حيث أنه بعد انتهاء التحليل وحصر القضايا والأحداث والتى بلغت 101 اتضح إنه قد يكون من الأفضل تقسيمهم إلى ملفات (تم جمع القضايا سواء الداخلية أو الخارجية التى تتفق فى طبيعتها لكى لا يتشتت البحث وتم عرض القضايا التى لاتتشابه مع غيرها كقضايا منفردة).

الملفات الداخلية والخارجية المعروضة عن مؤسسة الرئاسة فى البرامج عينة الدراسة:

جاءت أهم الملفات الخارجية التى تم طرحها فى البرامج وحازت على اهتمامها كانت ملف "**تداعيات هجمات داعش ليبيا على مواطنين مصريين**" بنسبة 12.9%، وقد يعكس ذلك أهمية تلك القضية والتى تتحدى بها بشكل سافر جماعة داعش الإرهابية بعمل إرهابى بربرى مصور لقدرة الدولة على مواجهة الإرهاب وحماية حقوق مواطنيها المسيحين لخلق حالة من الفتنة الدينية داخلياً وإحراجها دولياً، وجاء فى نفس المرتبة ملف "**زيارات الرئيس لدول الخليج**" ويرتبط ذلك أيضاً بالتحديات الإرهابية الإقليمية وخاصة مد داعش، حيث يتطلب ذلك خلق فرص أكثر للتواصل والتفاعل لإعادة رسم العلاقات الثنائية وفقاً لمتطلبات واحتياجات الأمن القومى سواء على صعيد كل بلد منفردة أو الصعيد الإقليمى والدولى، ويتضح مما سبق إن أهم أولويات تلك المرحلة فى مصر هى محاربة الإرهاب والسعى الجاد للنهوض بالاقتصاد لمواجهة استنزاف الموارد فى حفظ الأمن والاستقرار الداخلى وتأمين الحدود خاصة فى ظل تدهور وضع الدول المجاورة، ويأتى فى المرتبة الثانية ملف "**بناء سد النهضة الإثيوبى**" بنسبة 7.9%، ويرتبط ذلك أيضاً بالتحديات الخارجية التى تواجهها الدولة حيث لايقل أهمية عن مواجهة الإرهاب لما يمثله من تهديد لأمنها المائى بدعم وتمويل من بعض الدول المعادية لمصر، فقد تم الإعلان عن بنائه بالتزامن مع 25 يناير 2011 بدافع توفير احتياجات إثيوبيا من الكهرباء لتحقيق التنمية دون تحديد شروط لعمليات الملء والتفريغ السد أو التزام صريح بحماية الحقوق المائية التاريخية لمصر، وجاء فى المرتبة الأخيرة "**ملف استراتيجية الرئاسة لمواجهة الارهاب عربياً**" بنسبة 5.9%، ويتفق ذلك

مع الأولويات المصرية والعربية حيث يتصدر قائمة أعمال أى اجتماعات قمة عربية، دعم التنسيق المشترك فى الخطط والقرارات والسعى لتكامل المعلومات المخابراتية وتبادل الخبرات العسكرية لتطوير قدرة وكفاءة الجيوش العربية للتفاعل السريع مع أى تهديدات مستقبلية بما يعزز السيادة الإقليمية للدولة على أراضيها.

وجاء فى المرتبة الأولى فى اهتمام القنوات بالملفات الداخلية ملف "**تفاعل الرئاسة مع انتخابات مجلس النواب**" بنسبة 10.9%، ويعكس ذلك اهتمام الرئاسة بإتمام مراحل خارطة المستقبل لتكتمل بذلك أركان الدولة بما يساهم فى الاستقـرار السياسى للبلد ويرد على مزاعم بعض الدول المعادية أو تخوفات بعض الدول الأجنبية، وجاء فى المرتبة الثانية ملف "**استراتيجية الرئاسة لتحسين الوضـع الاقتصادى داخلياً**" بنسبة 8%، ويتفق ذلك مع اهتمام مؤسسة الرئاسة بأبعاد التنمية المختلفة سواء الاستقرار السياسى أوالنهوض الاقتصادي، وتاتى أهمية المؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ لدوره فى تشجيع الاستثمـار من جانب وتفنيد مزاعم الجماعات الإرهابية عن الاستقرار الأمنى بمصر من جانب آخر، وتُعد تلك القضايا ذات الطابع الاقتصادى مؤشر لا يمكن إهماله حيث أنه يمكن قراءة الواقع السياسى من خلال الملامح الاقتصادية المسيطرة على هذا المجتمع.

وجاء فى المرتبة الأولى من القضايا المنفردة "**تجديد الخطاب الديني**" بنسبة 10%، فالدين الإسلامى والنصوص الدينية موجودة منذ قرون إلا أنه لم يفرز جهاديين وتكفيريين ولم يكن هناك تنظيم القاعدة أو داعش، فالنصوص واحدة لكن التفسيرات توجهت حديثاً نحو الانتقام والثأر السياسى مُطعِمة ذلك بقشور دينية فصنعت الكراهية وبررت القتل مستندة على أوضاع سياسية واجتماعية سيئة (فالتفاسير والاجتهادات تجنح نحو التطرف أو الاعتدال تبعاً للواقع)، ويعكس ذلك وعى الرئاسة بضرورة عمل استراتيجية كاملة لخلع جذور الإرهاب والذى يرفع راية نصرة الإسلام ليحقق أهدافه السياسية، وقد برز هذا الاهتمام بدعوة الرئيس فى أكثر من مناسبة داخلية أو خارجية لتجديد الفكر الإسلامى ونشر مفاهيم الإسلام الصحيحة، وجاء فى المرتبة الثانية ولأول مرة فى الشاشات المصرية تحديداً "**تحليل الأداء الإعلامى للرئيس**" وبنسبة 8%، ويعكس ذلك حرية الإعلام من جانب والوعى بأهمية الأداء الإعلامى للسياسيين، حيث تؤثر السمات والأبعاد الشخصية لهم والتى تنعكس من خلال تفاعلهم مع الإعلام على صورتهم الذهنية، وهو مفهوم برز مؤخراً بظهور برامج السخرية السياسية فى فترة حكم الإخوان والتى

انتقدت الأداء الإعلامى السلبى للرئيس السابق محمد مرسى والذى لعب دوراً قوياً فى ارتفاع حدة السخط السياسى بل وأساء لصورة مصر، ويعكس ذلك أيضاً وعى الرئاسة بأهمية التواصل الدائم والتفاعل المباشر مع الجمهور، وجاء فى المراتب الأخيرة قضية " **زيارة الرئيس للكاتدرائية فى قداس عيد الميلاد لدعم مفهوم المواطنة** " بنسبة حوالى 2%، ويعكس ذلك أهمية تلك القضية حيث اهتمت القنوات بتغطيتها على الرغم من قصر مدتها الزمنية إلا أن لمشاركة الرئيس فيها دلالات سياسية ودينية تكتمل مع دعوة الرئيس لتجديد الخطاب الدينى وترسخ لمفهوم المواطنة.

وعلى الصعيد الخارجى جاءت فى المراتب الأخيرة كل من قضية "مشاركة الرئيس فى المنتدى الاقتصادى بدافوس لتحسين الوضع الاقتصادى خارجياً" و" لقاء الرئيس بقيادات فلسطينية لدعم القضية الفلسطينية" و"الوساطة الخليجية لمصالحات مصرية سياسية" وتكتمل بتلك القضايا الجهود المختلفة التى تبذلها الرئاسة للنهوض بالاقتصاد المصرى وتعكس أيضاً الدور التاريخى لمصر فى القضية الفلسطينية كدولة محورية، وفى النهاية ينعكس تأثير التطورات السياسية الداخلية المصرية على بعض العلاقات الخارجية كدولتى قطر وتركيا ومن ثم مبادرة المملكة العربية السعودية للم الشمل.

الملفات والقضايا المعروضة عن مؤسسة الرئاسة فى برنامج 30/25:

يُلاحظ من الجدول السابق، إن أهم الملفات التى تم طرحها فى البرنامج ملف "**تداعيات هجمات داعش ليبيا على مواطنين مصريين**" بنسبة 13%، وقد يرجع ذلك لفداحة العمل الإرهابى من جانب ولأهمية قرار الضربة الجوية كرسالة للإرهاب الخارجى على قدرة مصر على حماية مواطنيها بالخارج أياً كانت ديانتهم من جانب آخر، ويتفق ذلك أيضاً مع جهود الرئاسة لتدعيم مفهوم المواطنة وجاء فى نفس المرتبة ملف "**تفاعل الرئاسة مع الأحداث الداخلية التى تمثل خروج عن القانون**" ويرتبط ذلك بعدم رغبة بعض الأفراد للخضوع للقوانين المنظمة للتعبير عن الرأي كقانون التظاهر أو من خلال محاولات الجماعات الإرهابية الدائمة لنشر الفوضى باختلاق أحداث تعكس غضب بعض الفئات أو تستفز قوات الأمن، لزعزعة الثقة بمؤسسات الدولة وهدم أركانها وتشتيت جهودها واستنزاف مواردها لخلق حالة من السخط الشعبي، ويعكس ذلك وعى الرئاسة بتحديات تلك المرحلة وقدرتها على التفاعل مع والتصدى لأى محاولات لزعزعة

الأمن القومي، وقد انفرد البرنامج بعرضه فى هذا الملف قضية "**وعد الرئيس بالإفراج عن الشباب المحبوس**" حيث قد وعد الرئيس بإصدار عفو رئاسى للشباب الصادر بحقهم أحكام قضائية نهائية فى قضايا تجمهر وتظاهر بدون تصريح والذين لم يثبت تورطهم فى أى عمل إرهابي، وتأتى أهمية عرض هذا القرار لما له من دلالات تساهم فى كسب ثقة الشباب ودمجهم فى الحياة السياسية حتى لا تستغل الجماعات الإرهابية الاهمال السياسي لتجنيدهم، ويعكس ذلك دقة واهتمام البرنامج بعرض تفاصيل سياسات وقرارت الرئيس بما يساهم فى رسم صورة كاملة عنه، ومن الجدير بالذكر إنه تم تشكيل لجنة للعفو عن الشباب تطبق معايير محددة لاختيار من ينطبق عليهم شروط العفو (القائمة الأولى للعفو) هذا إلى جانب توصيات المؤتمر الوطنى الأول للشباب بشرم الشيخ فى أكتوبر 2016 لإعداد قوائم أخرى للعفو الرئاسى (القائمة الثانية للعفو) وهو ماتم تنفيذه بالفعل، وجاء فى المرتبة الثانية ملف "**تفاعل الرئاسة مع انتخابات مجلس النواب**" بنسبة 8.7%، ويعكس ذلك التزام الرئاسة بخارطة المستقبل واهتمامها بتشكيل مجلس النواب كأحد أهم أركان الدولة من خلال الدعوة لتوحيد صفوف الأحزاب ضد أى نفوذ سلطوى أومادى أوعائلى قد يُقحم أفراداً لديهم مصالح شخصية أو توجهات دينية فى السلطة مما قد يعيق البرلمان عن القيام بدوره الأساسى فى خدمة الشعب والنهوض بالدولة، وجاء فى المرتبة الثالثة "**ملف استراتيجية الرئاسة لمواجهة الإرهاب عربياً**" بنسبة 6.6%، وقد يعكس ذلك استعادة مصر لريادتها فى الوطن العربى وجهودها فى حماية أمن الخليج خاصة فى ظل مستجدات إقليمية ودولية تستدعى المزيد من التنسيق لحماية الأمن القومى العربى والحفاظ على سيادة الدول واستقرار شعوبها، وتم عرض "**بناء سد النهضة الإثيوبي**" فى نفس المرتبة وترجع أهمية هذا الملف لما يعكسه من تعارض واضح بين تخوفات مصر ورغبتها فى الدفاع عن حقها فى الحياة ورغبة الجانب الإثيوبى فى تحقيق التنمية من خلال توليد الكهرباء، وقد انعكس ذلك على التفاوضات بين البلدين والتى مرت بعدة أزمات بداية بالاختلاف على تحديد المكتب الاستشارى الذى سيقوم بعمل دراسات حول السد والتنسيق لاجتماعات اللجنة الثلاثية (الخاصة بمتابعة المسار الفنى للدراسات) وصولاً لتقييم التقرير الاستهلالى للمكتب الاستشارى المكلف بإعداد دراسات الآثار المحتملة للسد على دولتى المصب (استغرقت سنوات تم فيها بناء 70% من السد) لتوظيف الوقت لصالحها وفرض سياسة الأمر الواقع، إلا أنه فى إطار تعزيز العلاقات وبناء ثقة متبادلة بين البلدين رفعت الدولة المصرية مستوى التمثيل والتفاعل مع هذا الملف للمستوى

الرئاسي، وقد نتج عن تلك الجهود توقيع اتفاق إطارى بتسع بنود تتضمن بشكل أو بآخر حماية حقوق مصر، وبخطوة غير مسبوقة قام الرئيس السيسى بزيارة إثيوبيا وألقى خطبة فى البرلمان لعرض وجهة النظر المصرية لتغيير الصورة السلبية العدائية عن مصر تجاه إفريقيا عامة وإثيوبيا خاصة لتعزيز الثقة بين البلدين والتفاهم بين الشعوب، وجاء فى المرتبة الأخيرة ملف "**زيارات الرئيس لدول الخليج**" وبنسبة 2.2%، وقد يرجع ذلك لاهتمام البرنامج بتغطية الملفات الأمنية والسياسية الداخلية أكثر من اهتمامه بالقضايا الخارجية ذات البعد السياسى وأهداف اقتصادية وقد يعكس ذلك رؤيتها لأهمية محاربة الإرهاب ومن ثم تحقيق الاستقرار بما يسهم فى إعادة مكانتها الاقتصادية.

ومن حيث القضايا المنفردة جاءت قضية "**تجديد الخطاب الديني**" بنسبة 19.5%، ويتفق ذلك مع أهمية تلك القضية السياسية والأمنية كجزء من استرتيجية كاملة للرئاسة للقضاء على الجماعات الإرهابية والتى تستغل بعض التفاسير والاجتهادات المغلوطة لتبرر عملياتها الدموية وتكفيرها لكل من يختلف معها سياسياً، ففى اعتصامى رابعة والنهضة أيام حكم مرسى الأخيرة كان كثير من أتباعه يصرحون بأن العمليات الإرهابية فى سيناء لن تتوقف إلا برجوع مرسى للحكم، وجاء فى المرتبة الأخيرة بنسبة 2.2% "**زيارة الرئيس للكاتدرائية فى قداس عيد الميلاد لدعم مفهوم المواطنة**" وقد يرجع عدم تكرار القضية لأنها مناسبة دينية سنوية إلا أن ذلك يعكس اهتمام القناة بها وخاصة لدلالتها سياسية.

الملفات والقضايا المعروضة عن مؤسسة الرئاسة فى برنامج من القاهرة:

جاءت أكثر الملفات التى نالت اهتماماً واضحاً، ملف "**زيارات الرئيس لدول الخليج**" بنسبة 25.8%، وتأتى تلك الزيارات تجسيداً للروابط التاريخية والوثيقة بين الشعوب العربية وتهدف لدعم العلاقات مع الدول المستضيفة، ويعكس ذلك اهتمام البرنامج بعرض أبعاد السياسة الخارجية والتى ترتبط بكثير من ملامح الاقتصاد والسياسة الحالية والمستقبلية فعلى هامش كثير من تلك الزيارات يتم تنسيق لقاءات مع مستثمرين ورجال أعمال لتشجيع الاستثمار فى مصر وحل كثير من مشاكلهم القديمة وشرح مستجدات الوضع فى مصر بما يشمله من تشريعات اقتصادية ومحاربة الفساد، هذا إلى جانب لقاءات ثنائية على مستوى القادة السياسين شملت محاور القضاء على الإرهاب الذى صار يهدد الخليج العربى كله وقد ردد الرئيس كثيراً (أمن الخليج هو أمن مصر)، وجاء فى

المرتبة الثانية ملف " **تفاعل الرئاسة مع انتخابات مجلس النواب** " بنسبة 17.2%، ويرجع ذلك لأهمية القضية سواء داخلياً أو خارجياً حيث إن بعض الدول الأجنبية كانت تلوم على الدولة عدم وجود أحد أركانها وبعض دول العربية والإسلامية (قطر – تركيا) كانت تتخذها ذريعة لتدلل على فشل الدولة المصرية وعدم إحترامها الدستور، ويأتى فى المرتبة الأخـيرة "**ملف استراتيجية الرئاسة لتحسين الوضع الاقتصادى داخلياً**" بنسبة 8.6%، وقد يرجع ذلك إلى أن انعقاد المؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ قد إستمر أياماً قليلة ومنها تفاصيل مراسم الافتتاح والختام واستعراض كلمات الزعماء العرب والأجانب، إلى جانب إنه كان توجه فى عدم إلقاء الضوء عليه وعلى أهميته بشكل مكثف قبل افتتاحه منعاً لأى عمل إرهابى مضاد تخوفاً من استهداف الجماعات الإرهابية له، إلا أنه أكثر البرامج التى تناولت المؤتمر وقد تم تغطيته بشكل أكبر من البرنامج المصرى الخاص.

وجاء فى المرتبة الأولى من القضايا المنفردة " **مشاركة الرئيس فى المنتدى الاقتصادى بدافوس لتحسين الوضع الاقتصادى خارجياً** " بنسبة 5.7%، ويعكس ذلك خطوات الرئاسة لتحسين الوضع الاقتصادى بتعزيز الفرص الاستثمارية المتاحة فى المشاريع التنموية التى تبنتها الرئاسة فى ظل الاستقرار سياسى الذى تنعم به مصر، إلى جانب اهتمامه بالإصلاحات التشريعية الاقتصادية لحل كثير من المنازعات السابقة و التصدى للفساد والبيروقراطية.

وجاء فى المرتبة الأخيرة قضية "**تجديد الخطاب الدينى**" بنسبة 2.8%، ويعكس ذلك قصوراً إعلامياً تجاه تلك القضايا فكثيراً ما نادى الرئيس بأهمية تجديد الخطاب الدينى والذى وكله إلى الأزهر الشريف لعمل خطة واضحة ومحددة بداية بتفنيد إدعاءات الجماعات الإرهابية إلى جانب توجيه علمائه لعمل دعوة تصحيح دينى تبدأ بأحياء معانى الإسلام الصحيح وصولاً للتصدى لأى آراء دينية قد تكدر الأمن العام وتمس حرية الآخر، وجاء فى نفس المرتبة "**تحليل الأداء الإعلامى للرئيس**" ويعكس ذلك عدم وعى القناة بأهمية الأداء الإعلامى وتفاعل الرئيس مع الإعلام فى التأثير على صورته الذهنية لدى الجمهور ومن ثم اتجاههم نحوه، خاصة فى ظل نشاط الرئيس الإعلامى وتفاعله السريع والمباشر سواء فى المناسبات المختلفة أو الأحداث الهامة الطارئة أو الحوارات الشهرية أو اللقاءات حتى مع محطات خارجية.

الملفات والقضايا المعروضة عن مؤسسة الرئاسة في برنامج ماوراء الخبر:

أكثر الملفات التى نالت اهتماماً واضحاً ملف "**تداعيات هجمات داعش ليبيا على مواطنين مصريين**" بنسبة 18%، ويعكس ذلك سياسة البرنامج فى الاهتمام بعرض القضايا السياسية والأمنية والتى انفرد البرنامج بتناولها بشكل سلبي، فالاعتداء السافر على المواطنين المصريين العُزل وذبحهم كما صورته داعش وبثته على الشاشات استوجب الرد الحاسم للثأر لدماء المصريين إلا أن البرنامج عرضه على انه تعدٍ على دولة أخرى وتجاهل كثير من الأخبار عن التعاون المصرى مع الحكومة الليبية وقائد الجيش اللواء حفتر، وجاء فى نفس المرتبة ملف "**تفاعل الرئاسة مع الأحداث الداخلية التى تمثل خروج عن القانون**" وقد عرض تلك العمليات الإرهابية الداخلية والتى تسعى لإرهاق الأمن وزعزعة الثقة بالشرطة وإحراجها للتدليل على سوء الوضع الأمنى الداخلى وعدم الاستقرار، ويتضح هنا تأثير الإعلام وأهميته فى حروب الجيل الرابع كما أشار الرئيس مراراً، وجاء فى المرتبة الثانية والأخيرة ملف "**بناء سد النهضة الإثيوبى** "بنسبة 9%، ويُلاحظ فى اختيارات القضايا فى تلك الملفات إنه تم تجاهل الإيجابى منها وتوجيه ما تم اختياره للوجهة السلبية التى تتفق مع سياسة القناة، فعلى الرغم من مناقشة تلك القضية واستضافاته لضيوف يمثلون رأى كل بلد، فتوقيع الاتفاق الإطارى لسد النهضة تم عرضه على انه اتفاق مبدئى وأن الشيطان يكمن فى التفاصيل حيث قد يخدم إثيوبيا ويعطيها شرعية استكمال وتمويل السد، وجاء فى نفس المرتبة "**تفاعل الرئاسة مع انتخابات مجلس النواب**" وقد تم تناول قضية التأجيل فقط لتدلل على إن التأخير كان متعمداً من قبل السلطة وتجاهل كل اللقاءات المكثفة السابقة مع الأحزاب والتى عرضتها القنوات الأخرى.

وعلى صعيد القضايا المنفردة جاءت قضية "**استراتيجية الرئاسة لمكافحة الإرهاب الداخلي**" بنسبة 18%، والتى تم عرضها فى إطار سوء الوضع الأمنى الداخلى وعجز السلطة عن مواجهة الإرهاب والقضاء عليه بتهميش الإخوان ودورهم السياسي، وفى نفس المرتبة جاءت بعض القضايا الإعلامية المضادة (حروب الجيل الرابع) حيث تم إعادة بث بعض القضايا من قناة مكملين الإخوانية للوقيعة بين مصر والحليف السعودى ولإحراج النظام داخلياً، لتكتمل بذلك كل محاولاتها القناة لاستغلال البرنامج لتحريف القضايا ورسم صورة سلبية عن مصر وعن السلطة السياسية تحديداً.

الملفات والقضايا المعروضة عن مؤسسة الرئاسة فى برنامج المساء:

أكثر الملفات التى نالت اهتماماً واضحاً ملف "**زيارات الرئيس لدول الخليج**" وملف "**استراتيجية الرئاسة لتحسين الوضع الاقتصادى داخلياً**" بنسبة 33.3%، فالعلاقات الاستراتيجية بين مصر والدول العربية على الصعيدين السياسى والاقتصادى تمثل نموذجاً متكاملاً للتعاون المشترك لدعم النمو الاقتصادى ومن ثم تعزيز الاستقرار السياسي، ويتفق ذلك مع توجهات القناة وسياستها فى تغطية السياسة الخارجية المصرية العربية تحديداً، فتناول تحديات الوضع الاقتصادى الداخلى بمصر كان محور اهتمام تلك الزيارات والذى بدوره قد يساعد على استشراف ملامح التعاون الاقتصادى العربى ومجالات الاستثمارات المشتركة مستقبلاً، وجاء فى المرتبة الثانية والأخيرة ملف "**تداعيات هجمات داعش ليبيا على مواطنين مصريين**" بنسبة 11.1%، حيث تم عرض تلك القضية من خلال إطار التعاون مع السلطة الليبية لتحديد مواقع الإرهاب وقيادتهم للقضاء عليهم.

وجاءت قضية "**الوساطة الخليجية لمصالحات مصرية سياسية**" فى المرتبة الأولى كقضية منفردة بنسبة 25%، ويعكس ذلك توجهات دول الخليج نحو إصلاح الوضع السياسى المصرى خاصة بعد 25 يناير، حيث تزعمت المملكة العربية السعودية كلاً من المصالحة المصرية القطرية والتركية إلا إنها جميعاً قد باءت بالفشل بوفاة الملك عبد الله، وإصرار الدولتين على دعم الجماعات الإرهابية بالمال والسلاح تحت مسمى الخلاف السياسى وتحدى الرئاسة وقدرتها على إدارة البلاد.

أولاً: حجم الاهتمام بمؤسسة الرئاسة بالبرامج الحوارية

أ- عدد القضاياالمعروضة.

جـاء برنامـج 25/30 فى المرتبة الأولى من حيث حجم اهتمامه وعرضه القضايا الخاصة بمؤسسة الرئاسة والتى شغلت 45.5%، وقد يرجع ذلك لأنه أكثر البرامج طولاً من الناحية الزمنية مما يتيح له الفرصة لعرض العـديد من القضـايا، هذا إلى جانب توجهات مقدم البرنامج إبراهيم عيسى السياسية والتى أثرت على السياسة التحريرية للبرنامج كما سبق ذكره.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج من القاهرة والذى يُقدم من خلال قناة مصرية حكومية جاء فى المرتبة الثانية فى نسبة القضايا الخاصة بالرئاسة بحوالى 34.6% من إجمالى عدد القضايا، أى إنه يعرض عدد قضايا أقل من مثيله على القناة الخاصة وقد يرجع ذلك لتجاهلة تكرار بعض القضايا كتجديد الخطاب الدينى أو عدم اهتمامه بتحليل الأداء الإعلامى للرئيس.

ويُلاحظ أن برنامجى ما وراء الخبر والمساء قد تقاربا فى اهتمامهما بقضايا مؤسسة الرئاسة المصرية وذلك بنسبة 10.8 % 8.9%، وعلى الرغم أن كليهما ذو ملكية عربية أو شريك عربى ومدتهما الزمنية تكاد تكون متقاربة إلا أن توجهاتهما مختلفة، فبرنامج ما وراء الخبر يعرض فى الحلقة قضية مصرية (داخلية) دون أن يكون اهتمامة علاقتها بدول الخليج ويتعمد عرض كل ما يُسيء لمصر وللسياسة المصرية سواء بإغفال قضايا أو إختزالها وتحريفها تحت اسم حرية الإعلام وعرض الرأى الآخر، أما برنامج المساء فيعرض قضايا مؤسسة الرئاسة المصرية (الخارجية) فى إطار علاقتها بدول الخليج ومتوازن وموضوعى، وتتفق تلك النتائج مع دراسة مروة أمبارك (2016) حيث جاء فى مقدمة البرامج لعرض القضايا السياسية المصرية برنامج هنا العاصمة (cbc) المصرى الخاص 45.2% ثم برنامج جملة مفيدة (mbc مصر) العربى الخاص 30.5% ثم برنامج ألوان الطيف (قناة مصر 25) الإخوانية 24.3%.

ب- ترتيب قضايا مؤسسة الرئاسة فى البرامج الحوارية

القضايا التى عُرضت فى بداية البرنامج قد جاءت فى المركز الأول بنسبة 53,4%، أما تلك التى عرضت فى وسط الحلقة فقد مثلت نسبة 22.8% ويعكس ذلك بشكل عام اهتمام البرامج بقضايا مؤسسة الرئاسة، حيث ان اهتمام وتركيز المشاهد يزداد فى بداية ووسط البرنامج ويقل كلما اقتربت الحلقة من نهايتها،

وجاء عرض القضية فى حلقة كاملة فى برنامج ماوراء الخبر بنسبة 100%، ويرجع ذلك لانه يعرض قضية واحدة فى الحلقة ليتناولها بشكل أكثر تحليلاً لقصر المدى الزمنى للحلقة.

وجاء فى المرتبة الأولى فى برنامج 25/30 عرض القضية فى البداية بنسبة 58,7 %، ويتفق ذلك مع السياسة التحريرية للبرنامج واهتمامه الخاص بالأداء السياسى المصرى عامة وأداء القيادة المصرية خاصة ومن ثم عرضها فى بداية الحلقة ومناقشتها بقالب الحديث المباشر للاستطراد فى شرحها وتقييمها ومناقشة بدائل الحلول المطروحة للمشكلات، وجاء فى المرتبة قبل الأخيرة عرض القضية فى النهاية فى البرنامج بنسبة 8,7% ويتفق ذلك مع القالب الذى تُعرض به القضايا فكثير من الفقرات الحوارية تكون فى النصف الثانى من الحلقة، بينما جاء عرض القضية فى حلقة كاملة بنسبة 2,2% ويتفق ذلك مع اهتمامه بعرض القضايا الطارئة والهامة ومناقشة كافة جوانبها طوال الحلقة كقضية الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا.

وجاء فى المرتبة الأولى فى برنامج من القاهرة عرض القضية فى البداية بنسبة 68,8%، ويتفق ذلك مع أنها القناة الإخبارية المصرية الرسمية ومن ثم فهى الأكثر اهتماماً بعرض الأطراف الفاعلة فى العملية السياسية وخاصة مؤسسة الرئاسة، وجاء فى المرتبة قبل الأخيرة عرض القضية فى النهاية فى البرنامج بنسبة 11,4%، ولايعكس ذلك عدم الاهتمام بالقضايا المعروضة فطول المدى الزمنى للبرنامج وعرضه لأكثر من قضية قد يؤثر على ترتيب عرض القضية، وجاء عرض القضية فى حلقة كاملة بنسبة 2,9% فى المرتبة الأخيرة ويرتبط ذلك بنوعية وأهمية القضية والتى تتطلب مناقشتها على المدى الزمنى الكامل للبرنامج كقضية الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا وانتخابات مجلس النواب ومؤتمر شرم الشيخ.

وجاء فى المرتبة الأولى فى برنامج المساء ترتيب القضية فى بداية ووسط الحلقة بنسبة 33,3% حيث عرض قضيتين فقط قد يؤثر على ترتيب عرضها، وظهر اهتمام البرنامج بعرض حلقة كاملة بنسبة 22,3% وجاء ذلك تحديداً فى مناقشة الوضع الاقتصادى المصرى وإجراءات اصلاحة وزيارة الرئيس للسعودية.

ج- المدى الزمنى لقضايا مؤسسة الرئاسة فى البرامج الحوارية

ارتفعت نسبة القضايا القصيرة جداً والقصيرة ويتفق ذلك مع قصر المدى الزمنى لنصف عينة البرامج المعروضة من جانب واهتمام البرامج المصرية بعرض أكثر من قضية عن مؤسسة الرئاسة.

وقد ظهر اهتمام برنامج ما وراء الخبر بعرض القضايا القصيرة بنسبة 100%، ويرجع ذلك لعرضه قضية واحدة فقط فى الحلقة وتناول أبعادها بقالب حوارى يُمكنه من عرضها بشكل مفصل ومركز بما يساعده على عرض توجهه ويساهم فى إقناع المشاهد.

وتفوق برنامج 30/25 فى عرضه للقضايا القصيرة جداً والتى جاءت بنسبة 54,5%، ويتفق ذلك مع متابعة عرضه لقضايا قديمة فى الحلقة، وجاء فى المرتبة الأخيرة عرضه للقضايا الطويلة جداً بنسبة 2,2% فبعض القضايا تم مناقشاتها طوال الحلقة وبأكثر من قالب كقضية الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا.

واتضح اهتمام برنامج من القاهرة بعرض القضايا القصيرة فى المرتبة الأولى بنسبة 51,5%، ويتفق ذلك مع اهتمامه بعرض كل ماهو جديد على الساحة المصرية يومياً، وجاء فى المرتبة الأخيرة عرض قضية واحدة بنسبة 2,8%.

وجاء فى المرتبة الأولى فى برنامج المساء وبنسبة 100% عرض القضايا القصيرة جداً، ويتفق ذلك مع المدى الزمنى للبرنامج وعرضه لقضية أو قضيتين على الأكثر وهو ما قد يُعد مؤشراً على حجم اهتمامه بتلك بالقضايا المطروحة.

ثانياً: التغطية الجغرافية لقضايا مؤسسة الرئاسة.

يتضح إن القضايا الخارجية قد حازت على المرتبة الأولى بنسبة 50.5% وبفارق بسيط عن الداخلية، ويعكس ذلك النشاط الخارجي للرئاسة من جانب ويتفق مع جنسية القنوات عينة الدراسة حيث أن كثير من الزيارات الخارجية كانت للخليج العربي، إلى جانب بروز بعض القضايا السياسية والأمنية ذات الطبيعة الخارجية.

وفيما يخص برنامج ما وراء الخبر، فقد حازت القضايا الداخلية على المرتبة الأولى ويعكس ذلك اهتمام البرنامج غير المصرى بالشأن الداخلى السياسى وتفاعل الرئاسة مع الأحداث والقضايا الداخلية ويتفق ذلك مع توجهاته السياسية السلبية نحو مصر.

وجاء فى المرتبة الأولى فى برنامج 25/30 القضايا الداخلية، أى حوالى ضعف عرضه للقضايا الخارجية ويتفق ذلك مع اهتمامه بعرض تطورات الأحداث اليومية إلا أن ذلك قد يُعد تقصيراً فى عرض أبعاد السياسة الخارجية خاصة فى ظل نشاط الرئاسة سواء للترويج لمجالات الاستثمار أو تعزيز العلاقات بين مصر والبلد المستضيفة.

على حين تفوق برنامج من القاهرة فى عرض القضايا الخارجية، ويعكس ذلك وعى البرنامج بأهميتها ودلالاتها السياسية والاقتصادية إلا أن ذلك قد يعكس قصوراً فى الاهتمام بالشأن الداخلي.

وجاء فى المرتبة الأولى فى برنامج المساء تغطية قضايا مؤسسة الرئاسة الخارجية، ويتفق ذلك مع أجندته ومع بروز بعض القضايا الأمنية والاقتصادية الخارجية على الساحة خاصة ذات الاهتمام المصرى العربى المشترك.

ثالثاً: أنواع القضايا المعروضة عن مؤسسة الرئاسة بالبرامج الحوارية.

ارتفعت نسبة القضايا السياسية التى عرضتها البرامج عينة الدراسة حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة 55.4% ويعكس ذلك تلاحق وسرعة الأحداث السياسية الداخلية ونشاط مؤسسة الرئاسة خارجياً.

وجاء فى المرتبة الثانية القضايا الأمنية بفارق كبير عن السياسية وبنسبة حوالى 15%، ويرجع ذلك لارتباطها نوعاً ما بالعمل العسكرى ومواجهة الإرهاب كما جاء فى بعض القضايا الداخلية (القضاء على الإرهاب فى سيناء) أو بعض القضايا الخارجية (الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا).

أما بالنســبة للقضايا الدينية فيُلاحظ إنه رغم احتلالها للمرتبة الثالثة، على الرغم من أن أهميتها السياسية والأمنية واهتمام الرئيس بها لتصبح من أهم أولوياته، ويتفق ذلك مع عدم استضافة سوى عالم دين واحد.

كما تشير نتائج الجدول إلى أن القضايا الإعلامية جاءت فى المرتبة الأخيرة، إلا أن ذلك لا يعكس ضعف الاهتمام بتلك القضايا فوسائل الإعلام المصرية قد سبقت كثير من القنوات الإقليمية المختلفة بتحليل الأداء الأعلامى لمؤسسة الرئاسة، بل ويدلل أيضاً على إرتفاع سقف الحرية فى القنوات المصرية والذى لم يكن مسموح به فى فترات سابقة.

ويظهر مما سبق اهتمام واضح من قناة الجزيرة بعرض القضايا السياسية الداخلية، ويتفق ذلك مع اهتمامها بالشأن السياسى المصرى ومتابعة تطوراته عامة ومؤسسة الرئاسة خاصة معتمدة فى تناولها للقضايا على تجاهل كل ماهو إيجابى وتحريف بعض القضايا بالحذف أو بعدم تحرى الدقة هذا إلى جانب عدم مراعاة الموضوعية والتوازن فى عرض كافة الآراء خاصة نحو السلطة المصرية، حيث لم تستضف أى مسئول حكومى مصري، وجاء فى المرتبة الثانية الاهتمام بالقضايا الأمنية ويكتمل بذلك اهتمامها بعرض تفاصيل الأمن الداخلى والخارجى فقط لتعكس به صورة سلبية عن الاستقرار الأمنى والسياسى.

وجاءت القضايا السياسية فى المرتبة الأولى فى برنامج 25/30، ويرجع ذلك لتوجهات البرنامج فى عرض تطورات الوضع السياسى وخاصة أداء مؤسسة الرئاسة وتفاعلها مع القضايا المختلفة، وجاء فى المرتبة الثانية القضايا الدينية، وخاصة تجديد الخطاب الدينى والإشادة بمبادرة الرئيس مع الاهتمام بعرض تفاصيل الدور الموكل للأزهر ومدى صلاحيته للقيام به، وقد انفرد بعرض القضايا الإعلامية، والتى تعكس مدى تفاعل الرئيس مع وسائل الإعلام وتفاصيل ظهوره الإعلامى (الأداء الإعلامى للرئيس) ويعد هذا مؤشراً إيجابياً عن وعى البرنامج بأهمية الصورة الإعلامية فى رسم صورة ذهنية عن الرئيس.

وجاءت القضايا السياسية فى المرتبة الأولى لبرنامج من القاهرة، ويتفق ذلك مع أنه البرنامج الحوارى الرئيسى بالقناة الرسمية المصرية، وظهر بفارق كبير الاهتمام بالقضايا الاقتصادية لتأتى فى المرتبة الثانية، وقد يرجع ذلك لارتباط بعض القضايا الاقتصادية بالزيارات الخارجية أو المؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ، ولاقت القضايا الإعلامية اهتماماً ضعيفاً مقارنة بمثيله البرنامج الخاص، إلا أن ذلك يعكس تغييراً فى السياسة القناة وسقف الحرية بها.

وجاء فى المرتبة الأولى من اهتمام برنامج المساء القضايا السياسية الخارجية أى على النقيض من البرنامج العربى (ما وراء الخبر) ويتفق ذلك مع اهتمامه بالشأن المصرى كجزء من كيان عربى أكبر ومن ثم الاهتمام بالقضايا ذات البعد الخارجى والمرتبطة خاصة بالدول العربية، وجاء فى المرتبة الثانية القضايا الاقتصادية، ويتضح أن تلك القضايا هى (المؤتمر الاقتصادى - إجراءات الإصلاح الاقتصادي) ويتناسب ذلك مع تغيير مسار الدعم العربى لمصر من المنح والقروض إلى الاستثمارات والمشاريع التنموية.

رابعاً: مدى الاهتمام بتقديم قضايا عن مؤسسة الرئاسة تناسب الأحداث بمصر.

جاءت القضايا المناسبة للأحداث الجارية فى المرتبة الأولى، ويعكس ذلك اهتمام البرامج بعرض مستجدات الوضع السياسى المصرى ومتابعة أداء مؤسسة الرئاسة ولكن بما يتناسب مع مجريات الأحداث فى مصر (ويتفق ذلك مع المسئولية الاجتماعية للبرامج المختلفة، والذي ينعكس علي نوعية القضايا المعروضة والتي قد تنقلها من مصادر لها توجهات ما أو بدون تدقيق كاف خاصة القضايا التى تهدف لإثارة الرأى العام)، ويدلل ذلك على حرص تلك البرامج على قيم الأهمية والحالية لكن مع مراعاة مسئوليتها الاجتماعية تجاة الدولة والمواطن، فعلى الرغم من ارتفاع جرعة النقد فى البرنامج المصرى الخاص 25/30 فى معالجة القضايا السياسية إلا أنه يتحرى الدقة فيما يعرضه، أما القضايا غير المناسبة لمجريات الوضع المصرى فقد جاءت بنسبة 2%، والتى انفرد بعرضها برنامج ما وراء الخبر من خلال إعادة بث حلقات من قناة الإخوان (مكملين) لتوجيه دعاية مضادة لمصر تسيء للعلاقات بين مصر والدول العربية أو لإحراج النظام داخلياً.

خامساً: مدى الاهتمام بعرض قضايا حالية (حديثة) عن مؤسسة الرئاسة.

القضايا التى تعرض لأول مرة شغلت نسبة 52.5% من إجمالى القضايا وهو ما يدل على حجم الاهتمام بالقضايا الحديثة التى تشغل اهتمام الرأى العام ويتناسب ذلك مع كونها برامج يومية، إلا أن متابعة القضايا أيضاً احتلت مرتبة كبيرة مما يعكس أهمية تلك القضايا أو تطورها بشكل سريع مما يتطلب متابعتها.

وقد جاء عرض القضية لأول مرة فى برنامجى ما وراء الخبر والمساء بنسب 81.8% و77.8% وقد يرجع ذلك لكونهما يبثان من قنوات غير مصرية إلى جانب قصر المدى الزمنى لهما ومن ثم التركيز على عرض مستجدات الوضع السياسى يومياً، وجاءت نسبة عرض القضايا التى تعرض لأول مرة فى برنامج من القاهرة 42.9%، وقد يرجع ذلك لسرعة وتلاحق الأحداث فى مصر نظراً للتحديات المختلفة التى تمر بها مصر سواء أمنية أو مائية أو اقتصادية وجهود مؤسسة الرئاسة المختلفة لمواجهتها، وانفرد برنامج 30/25 بمتابعة القضايا التى تم عرضها بنسبة 52.2%، وقد يرجع ذلك إلى أن القضايا التى يعيد تكرارها لها تطـورات جديدة تستحق المتابعة أو لأهميتها لدى الجمهور أو لتوافقها مع توجهات البرنامج كقضية تجديد الخطاب الديني، وهذا يُحسب للبرنامج ويدل على اهتمامه بتقديم صورة متكـاملة عن الأحداث وتطوراتها للجمهور.

سادساً: أسلوب تناول البرامج الحوارية لقضايا مؤسسة الرئاسة.

إن من أهم الأساليب التى اعتمدت عليها البرامج فى عرض القضية هو الأسباب والحلول بنسبة 76.2%، ويعكس ذلك اهتمامها بتفاصيل القضايا المعروضة والذى بدوره يعطى المشاهد رؤية كاملة وواضحة عنها، وجاء فى المرتبة الثانية عرض المعلومات بنسبة 54.5% ويتفق ذلك مع طبيعة القضايا المعروضة، فبعض القضايا الأمنية أو السياسية تحتاج عرض بعض المعلومات التى تساهم فى توضيح بعض التفاصيل والتى تحتاج إلى رأى متخصص سواء قانونى أو سياسي، ومن جانب آخر يأتى أسلوب عرض الحلول فى المرتبة الأخيرة حيث إنه قد يتم عرض الحلول فقط فى القضايا القديمة والتى تم تناولها فى حلقات سابقة.

ويُلاحظ فيما يخص برنامج ما وراء الخبر اهتمامه بعرض الأسباب والحلول بنسبة 90.9% ويليه فى المرتبة الثانية الأسباب فقط 27.3% ثم المعلومات فقط 18.2%، ولم يهتم بعرض حلول منفردة للقضايا، ويعكس ذلك عدم اهتمامه بقدر كاف بإلحاق المعلومة مع السبب والحل مما قد لا يعطى صورة صحيحة ومتوازنة نحو ما يعرضه من آراء على الرغم من عرضة لقضايا سياسية وأمنية داخلية وقضايا حديثة تحتاج لمعلومات عن الشأن المصرى كونه برنامجاً عربياً، إلى جانب اهتمامه باستضافة أكاديمى فى المرتبة الأولى إلا إنه لم يستفد بخبراته بقدر الاهتمام بتوجهه، إلا إنه من الجدير بالذكر أن الحلول التى إقترحها كانت تدور حول تغيير السلطة فى مصر.

وجاء عرض برنامج 30/25 للأسباب والحلول بنسبة 65.2%، ويتفق ذلك مع تركيزه على عرض القضايا الأمنية والسياسية، ويعكس ذلك اهتمامه بتدعيم الرأى بالمعلومة مما يساهم فى إثراء معلومات المشاهد نحو القضايا المعروضة على الرغم من اعتماده بشكل كبير على قالب الحديث المباشر، وجاء فى المرتبة الأخيرة عرضه حلولاً فقط والتى انفرد بها عن باقى البرامج، ويعكس ذلك وعيه بدورة المجتمعى وأهمية اقتراح حلول للقضايا خاصة التى يتم متابعتها، بحيث تكون قد اتضحت الرؤية أمام المشاهد ولديه معلومات كافية عنها ومن هنا ينتقل إلى مرحلة أخرى وهى اقتراح حلول فقط للقضية.

واهتم برنامج من القاهرة بعرض الأسباب والحلول فى المرتبة الأولى وتلاها وبنسبة متقاربة عرض المعلومات فقط، ثم عرض الأسباب فقط، ويعكس ذلك حرصة على رفع مستوى الوعى السياسى للمشاهد ومن ثم خدمة المواطن والمجتمع على حد سواء.

واهتم برنامج المساء بعرض الأسباب والحلول فى المرتبة الأولى وتلاها عرض المعلومات ثم عرض الأسباب فى المرتبة الأخيرة ويعكس ذلك حرصه على عرض صورة كاملة عن القضية المعروضة خاصة إنها تمس دولة أخرى وأيضاً إحترامه لعقل المشاهد، والذى اتضح أيضاً فى استضافة الأكاديمى فى المرتبة الأولى.

سابعاً: أساليب الإقناع التى تستخدمها البرامج فى قضايا مؤسسة الرئاسة

أ- أنواع الاستمالات المستخدمة فى عرض قضايا مؤسسة الرئاسة

نجد ان أهم أنواع الاستمالات المستخدمة فى عرض القضايا الاستمالات المنطقية بنسبة 55.4%، ويتفق ذلك مع واهتمام البرامج بعرض الأسباب والحلول والمعلومات فى المراتب الأولى.

وجاء فى المرتبة الثانية المزيج وقد يرجع ذلك إلى أن بعض القضايا لها بعد انسانى أو لاعتماد البرنامج على تغليف المعلومات والأسباب المنطقية بشق عاطفى للوصول إلى أكبر قدر من التأثير.

واحتلت الاستمالة العاطفية المرتبة الثالثة، ويتفق ذلك مع طبيعة القضايا المعروضة والتى كانت بشكل خاص تمس جوانب إنسانية كالإرهاب وبعض الأحداث الداخلية التى تمثل خروج علي القانون.

وقد ظهر اعتماد برنامج ما وراء الخبر على الاستمالات العاطفية فى ضرب داعش ليبيا، وعرض الاستمالة المنطقية فى المرتبة الأخيرة بنسبة 1%، ويتفق ذلك مع عرض المعلومات عن القضية فى المرتبة الأخيرة، ويعكس ذلك عدم اهتمامه بتدعيم ما يقدمه من آراء بأدلة وأسانيد واهتمامه بالتأثير على المشاهدين دون تقديم معلومات وأسباب منطقية.

وبرز استخدام أسلوب المزيج فى برنامج 30/25 بنسبة 54.3% كما جاء فى قضية ضرب داعش ليبيا وتكرار عرضه لقضية تجديد الخطاب الدينى ومكافحة الإرهاب والأحداث الداخلية التى تمثل خروج على القانون وفى المرتبة الثانية الأسلوب المنطقى، ويتفق ذلك مع عرضه اتفاق سد النهضة وزيارة البرلمان الإثيوبى وانعقاد القمة العربية والمؤتمر الإقتصادى بشرم الشيخ، ويعكس ذلك احترامه للمشاهد ورغبته فى تقديم معلومات عن القضايا مما يفيد فى تكوين صورة عامة ورأى عنها مع اهتمامة بصبغها بصبغة عاطفية لضمان التأثير.

وعلى النقيض ظهر اهتمام برنامج من القاهرة بعرض الاستمالة المنطقية فى المرتبة الأولى، ويتفق ذلك مع طبيعة القضايا التى عرضها حيث كان الأكثر اهتماماً وتكراراً لزيارات الرئيس للخليج والتى كان يدعمها بعرض معلومات خاصة عن الزيارة بتواصله مع إعلامين من الدول المستضيفة للحديث عن البرنامج الرئاسى وهامش زياراته والقضايا الخارجية الإرهابية كضرب داعش ليبيا ودعوة الرئيس لإنعقاد مجلس الأمن للتدخل فى ليبيا وزيارة البرلمان الإثيوبى وتوقيع الإتفاق الإطاري، وعرضه أيضاً لقضية انتخابات مجلس النواب وهو ما يتطلب عرض معلومات عنها بما يفيد الناخب ويوجهه فى اختياره.

وعرض برنامج المساء الاستمالة المنطقية بنسبة 77.8%، وقد يرجع ذلك لطبيعة القضايا التى عرضها والتى كانت اقتصادية أو تمس السياسية الخارجية كالمؤتمر الاقتصادى وإجراءات الإصلاح الاقتصادى والوساطة الخليجية السياسية.

ب- الأطر المرجعية المستخدمة فى عرض قضايا مؤسسة الرئاسة

أكثر الأطر المرجعية استخداماً كان الإطار التاريخى، ويرجع ذلك لان كثي من القضايا المعروضة لها أصول وأسباب قديمة سواء الإرهاب فى ليبيا أو بناء سد النهضة ومن ثم فاستعراض تاريخها يفيد بقدر كبير فى توضيح الصورة الكاملة لتطور الأحداث، ويتفق ذلك أيضاً مع استضافة الأكاديمى بنسبة عالية.

وجاء فى المرتبة الثانية الاستشهاد بالتجارب الأخرى، ويرجع ذلك لرغبة البرامج فى عرض تجارب الدول الأخرى ذات الصلة بما تعرضه من قضايا بما يسهم فى توضيحها وتفسيرها وقد يستخدمها البرنامج ليثبت رؤيته وتوجهه نحوها.

وجاء الإطار الرسمى فى المرتبة الثالثة، فكثيراً ما كان يتم التدليل على القضية بتصريحات الرئيس أو المتحدث الرسمى وخاصة فى تجديد الخطاب الدينى أو مواجهة الإرهاب أو الزيارات الخارجية إلا أن برنامج ما وراء الخبر قد استخدمها للتدليل على سوء إدارة الأزمة والتقصير فى حماية أمن مصر.

وقد احتل الإطار الدينى المرتبة الرابعة بنسبة 9.9% على حين لم يعرضه برنامج ما وراء الخبر حيث اهتم بعرض القضايا الأمنية والسياسية فقط، وأيضاً برنامج المساء لعرضه قضايا سياسية خارجية واقتصادية، والتى تناولت فيه البرامج القضايا الدينية بنسبة 11.9% وضعف استضافة رجال الدين.

ومن ناحية أخرى نجد أن الإطار القانونى جاء فى المرتبة الأخيرة، وتم عرضه فى البرامج المصرية 25/30 ومن القاهرة ويتفق ذلك مع القضايا المعروضة والتى قليلاً ما تحتاج أدلة قانونية أو رأياً قانونياً مثل بناء سد النهضة أو حق مصر بالثأر من داعش و عرضه برنامج ما وراء الخبر للتدليل على الخطأ القانونى والساسى فى قضية تأجيل انتخابات مجلس النواب.

وانفرد برنامج المساء فى عرضه للإطار التاريخى والرسمى والاستشهاد بالتجارب الأخرى فى مراتب متساوية، ويتفق ذلك مع استضافته أكاديمى وخبير ومتخصص ومسئول حكومى فى المراتب الأولى ويعكس ذلك اهتمامه بالتنويع فى عرض الأطر المناسبة للقضايا التى يعرضها فالزيارات الخارجية كانت تُعرض بإطار رسمي، والقضايا الاقتصادية كان يُستدل عليها بلاستشهاد بالتجارب الأخرى على حين تم استخدام الإطار التاريخى فى عرض المصالحات السياسية المصرية.

ثامناً: مدى اهتمام البرامج الحوارية بعرض وجهات النظر المختلفة فى قضايا مؤسسة الرئاسة.

تفوق عرض وجهة نظر واحدة نحو القضية، ويتضح الاهتمام بمشاركة ضيوف بشكل عام بتوجهات وصفات مختلفة مما قد يثرى الحوار ويعرض القضية بشكل أوضح إلا أنه تم الاعتماد على عرض وجهة نظر واحدة نحو القضية وإن تعددت صفات الضيوف والقالب الفنى للقضية.

واتضح تساوى عرض وجهة نظر واحدة ووجهتى نظر نحو القضية فى برنامج ما وراء الخبر بنسبة 45.4%، وعرضه للقضايا السياسية والأمنية و عدم اهتمامه باستضافة أى مسئول حكومى مصرى أو من يمثلها فى كافة القضايا المعروضة عن مؤسسة الرئاسة، ومن ثم فقد اهتم بعرض رأى واحد فى قضايا داخلية كمسئولية الرئاسة عن أحداث الدفاع الجوى (ملف تفاعل الرئاسة مع الأحداث الداخلية التى تمثل خروج عن القانون) وفى مكافحة الإرهاب الداخلى بسيناء والقضايا التى أعاد عرضها من قناة مكملين وذلك للتأكيد على إحراج السلطة ونسب المسئولية لها، إلا إنه فى بعض القضايا الخارجية كان يستضيف من يمثل الرأى المصرى وليس السلطة المصرية من خلال استضافة أكاديميين مصريين كـ (حسن نافعة الرئيس الأسبق لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة – نبيل ميخائيل أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن) أو إعلامين كـ (أشرف أبو الهول نائب رئيس تحرير الأهرام)، وذلك فى قضية دور الرئاسة فى القضية الفلسطينية حيث تم عرض القضية فى إطار عدم ترحيب الفلسطينين بإستقبال محمد دحلان السياسى المفصول من حركة فتح بمصر لذا كان من الهام التأكيد من الجانب المصرى على إستضافته، أو بعض القضايا الداخلية كمكافحة الإرهاب في سيناء حيث كان للرأى المصرى دوره فى تحليل الوضع السياسى، إلا إنه أيضاً كان يقابله برأى مصرى معارض كـ (حاتم عزام نائب رئيس حزب الوسط- محمد محسوب رئيس حزب الوسط- علاء صادق ناقد رياضى)، وكثيراً ما كان يتم استضافة ثلاثة ضيوف بحيث يصبح الرأى المصرى هو الأضعف أو مواجهته برأى مصر معارض، بالإضافة إنه كثيراً ما يتم مقاطعتهم أو توجيه الحوار لاتجاه سلبى بإفتعال خلاف بين الضيوف واستخدام الاستمالة العاطفية، وجاء عرض وجهات نظر متعددة، وقد ظهر ذلك فى قضية توقيع الاتفاق الإطارى لبناء سد

النهضة حيث تم استضافة من يمثل الجانب المصرى والسودانى والإثيوبى إلا أنه أيضاً عرضها من خلال موقف مصر المستقبلى من الشح المائى فى ظل تعنت إثيوبيا فى بناء السد والذى أعطت مصر لها بتوقيع الإتفاق الإطاري الحق بتمويله واستمراره.

وتفوق عرض وجهة نظر واحدة فى برنامج 30/25، وجاء كل من عرض وجهتى نظر وأكثر من وجهة نظر بنسبة 1%، ويتفق ذلك مع أسلوب عرضه للقضايا من خلال الحديث المباشر وعدم مشاركة ضيوف بنسبة 74%، ويعكس ذلك إن مشاركة أى ضيوف فى البرنامج لن يكن يثرى الحوار إستضافته كونه يعرض من يتفق معه فى وجهة النظر، وقد يُعد ذلك تقصيراً إعلامياً تجاه الموضوعية والتوازن.

وانفرد برنامج من القاهرة بعرض وجهة نظر واحدة بنسبة 100%، وقد يعكس ذلك أيضاً تقصيره فى عرض كافة آراء أطراف القضايا خاصة فى ظل اهتمامه بعرض قضايا سياسية وأمنية فى المراتب الأولى،

وظهر فى المرتبة الأولى فى برنامج المساء عرض وجهة نظر واحدة بنسبة 77.8%، وجاء عرض وجهتى نظر بنسبة 22.2%، ويرجع ذلك لاستضافته ضيفاً واحداً ويعكس ذلك بشكل عام اهتمامه بعرض ما يتفق مع توجهات البرنامج نحو القضية.

تاسعاً: الأطر المستخدمة فى عرض قضايا مؤسسة الرئاسة.

1- اتجاه الإطار نحو أطراف القضايا الداخلية:

أ- اتجاه الإطار نحو مؤسسة الرئاسة

تفوق الإطار الإيجابى نحو مؤسسة الرئاسة بنسبة 82.2%، ويعكس ذلك توجه غالبية البرامج نحو أدائها الجزئى فى القضايا المعروضة والتى كانت تعكس التحديات المختلفة التى تواجهها مصر ومدى قدرة الرئاسة على التفاعل معها سواء بحلول اقتصادية (المؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ – الزيارات الخليجية) أو دينية (تجديد الخطاب الديني) أو أمن قومى (توقيع الاتفاق الإطارى لسد النهضة) بل إن بعض القرارات أيضاً كانت فورية وحاسمة (الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا)، ويأتى فى المرتبة الثانية الإطار السلبى ويتفق ذلك مع توجهات البرنامج من جانب أو للقضايا المعروضة والتى كان يلقى عبء أداء الحكومة وأجهزتها وقيادتها على الرئاسة.

وانفرد برنامج ما وراء الخبر بعرضه الإطار السلبى نحو مؤسسة الرئاسة فى المرتبة الأولى وعدم عرضه أى اتجاه إيجابى نحو الرئاسة، ويتفق ذلك مع ما تم عرضه من قضايا، حيث عرض تأجيل الانتخابات البرلمانية فقط دون عرض أى تفاصيل سابقة عن اجتماع الرئاسة مع الأحزاب وتم عرض قضية الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا على أنها تعد على الشئون الداخلية لليبيا ودون ذكر تفاصيل التنسيق بين البلدين، وتجاهل كثير من القضايا الإيجابية كالمؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ وتجديد الخطاب الديني، بالإضافة إلى أسلوب معالجة تلك القضايا بداية من اختيارات الضيوف وصولاً للأسباب السياسية كـ(ضعف الاستقرار الداخلى– ضعف إدارة الأزمة) واعتمادة على الاستمالات العاطفية لضمان التأثير على المشاهد بأكبر قدر ممكن والتأثير على اتجاهه نحو تلك القضايا والسلطة فى مصر بشكل عام، ويأتى فى المرتبة الثانية الاثنان معاً فى المرتبة الثانية، وذلك فى بعض القضايا خاصة الأمنية حيث أتاح الفرصة نوعاً ما للتعبير عن الوضع فى مصر باستضافة بعض الأكاديمين (أ.د حسن نافعة / الرئيس الأسبق لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة) أو الإعلاميين (أشرف أبو

الهول / نائب رئيس تحرير الأهرام) وعرضه لوجهتى نظر فى بعض القضايا، إلا أنه أيضاً كان يستضيف رأى مصرى معارض وإن لم يكن متخصص (عادل صادق / ناقد رياضى) بما يشتت المشاهد، ويتم توجيه الحوار بمقاطعة الضيف المصرى المؤيد للرئيس السيسى وعرض وجهة النظر الأخرى المعارضة فى مدة أطول ليظهر الاتجاه السلبى نحو القضية، ويتفق ذلك مع توجهه العدائى المعلن نحو مصر ومؤسسة الرئاسة.

وجاء الاتجاه الإيجابى نحو الرئاسة فى برنامج 30/25 فى المرتبة الأولى، ويتفق ذلك مع طبيعة القضايا المعروضة والتى كان كثير بها يعكس جهود الرئاسة المختلفة، وأسلوبه فى عرض الأسباب والحلول والذى كثيراً ما كان يُثنى على الأداء الرئاسي، وجاء فى المرتبة الثانية الاتجاه السلبى، حيث كان يلوم على الرئاسة اختياراتها للجهات المنوطة بتجديد الخطاب الدينى (الأزهر) أو محاربة الإرهاب (رئاسة الوزراء) كونها لاتؤدى بالكفاءة والرؤى المطلوبة لتلك المرحلة.

وظهر الاتجاه الإيجابى نحو الرئاسة بنسبة 100% فى برنامج من القاهرة وقد يتفق ذلك مع ان البرنامج يبث من قناة حكومية مصرية ومع القضايا المعروضة وأسلوب معالجتها وعرضها.

وقد ظهر الاتجاه الإيجابى نحو الرئاسة بنسبة 100% أيضاً فى برنامج المساء، وقد يعكس ذلك صورة القيادة المصرية من جانب ويعكس أيضاً اختلاف التوجهات السياسية بين القنوات العربية المختلفة من جانب آخر.

ب- اتجاه الإطار نحو الحكومة

تفوق الإطار السلبى فى بعض البرامج نحو الحكومة بنسبة 20.8% وقد يرجع ذلك لتقصير الحكومة فى أداء واجبها سواء بعدم اتخاذ خطوات جدية تتفق مع أولويات تلك المرحلة وتتناسب مع رؤية وخطوات الرئاسة السياسية أو الاقتصادية أو الدينية.

وقد برز الاتجاه السلبى فقط فى برنامج ما وراء الخبر بنسبة 36.4%، حيث عرض تقصير الحكومة السياسى والأمنى خاصة بعد ثورة 30 يونيو على إنه تخطيط ومؤامرة لتحقيق مصالح عليا عن طريق خلق حالة من القمع السياسى واستخدام زائد للقوة، ويتفق ذلك مع توجهاته نحو مصر وما تم عرضه من قضايا سياسية وأمنية داخلية وما عرض من أسباب سياسية داخلية للقضايا وجاء الاتجاه السلبى فقط فى برنامج 30/25 بنسبة 37%، فكثيراً ما

كان ينتقد البرنامج الحكومة خاصة فى محاربتها للإرهاب بدون خطط بديلة وروح استباقية واعتمادها على الجانب الأمنى بشكل كبير والذى كثيراً ما يقع فريسة خطط مسبقة لتوريطه فى القضايا المختلفة، هذا إلى جانب عدم استغلالها لسلاح الإعلام فى تفنيد أكاذيب الإرهاب بفيديوهات مصورة عن تلك الوقائع أو بفيديوهات عن انتصارات الجيش فى سيناء.

وانفرد برنامج من القاهرة بعرض الإطار الإيجابى فقط نحو الحكومة بنسبة 2%، وقد يرجع إلى اهتمامه بالرئاسة فى المقام الأول وتغطية جهودها الداخلية والخارجية وضعف مشاركة الحكومة فى القضايا المعروضة، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة القضايا المعروضة التى كانت تحمل جانباً إيجابياً للحكومة كالمؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ والذى كان نجاحه دليل على كفاءة التنظيم والتخطيط والإدارة. ولم يظهر أى إطار نحو الحكومة فى برنامج المســاء حيث برز الاهتمام بالرئاسة كطرف رئيسى وفاعل فقط.

ج- اتجاه الإطار نحو الجماعات الإرهابية الداخلية

تفوق الإطار السلبى نحو الجماعات الإرهابية الداخلية بنسبة 29.7%، ويرتبط ذلك بالدور السلبى الذى تقوم به هذه الجماعات من توتر سياسى وأمنى مدعوم باستنزاف اقتصادى لإحراج النظام داخلياً وتشويه صورة الدولة خارجياً للرضوخ للمساومات السياسية وتوقيع توافقات مع جماعة الإخوان المسلمين.

انفرد برنامج ما وراء الخبر فى عرض الإطار الإيجابى نحو الجماعات الإرهابية الداخلية بنسبة 45.5%، ويعكس ذلك رؤيته لأسباب لجوئهم للعنف وتبريره لتلك العمليات الدموية والتخريبات، ويتفق ذلك بشكل ما مع دعمه لتلك الجماعات تحت مسمى الاختلاف السياسى والموضوعية الإعلامية، إلا أن ذلك قد يُعد تدخلاً سافراً فى الشئون الداخلية السياسية وتشجيع لكل ما هو مضاد للاستقرار السياسى والأمنى وإهدار النفس البشرية.

وجاء الإطار السلبى فقط فى برنامجى 25/30 ومن القاهرة، ويتفق ذلك مع معايشاتهم لكل ما تقوم به تلك الجماعات من عمليات خراب ودمار واستشعارهم بالخطر الذى تمثله.

ولم يهتم برنامج المساء بعرض أى إطار عنها، ويتفق ذلك مع القضايا التى عرضها والتى كانت سياسية أو اقتصادية خارجية.

د- اتجاه الإطار نحو الأحزاب السياسية

تفوق الإطار السلبى نحو الجهات الحزبية بنسبة 8.9%، وقد يرجع ذلك لضعف إمكانيات الأحزاب المادية والذى أثر على تأسيس مقرات فى مناطق مختلفة ومن ثم قدرة القيادات الحزبية على التواصل مع الجمهور والقيام بدورها، وظهر الإطار الإيجابى فى المرتبة الثانية بنسبة 4%، فكثير من الأحزاب أثبتت إعلاءها لمصلحة الوطن عن المصالح الشخصية والحزبية فى انتخابات البرلمان المصرى من خلال فكرة الاندماج والتحالف الحزبي، للسيطرة على أى محاولات تسلل جماعة الإخوان إلى ركن أساسى من أركان الدولة.

وقد جاء عرض الإطار السلبى فقط فى برنامج ما وراء الخبر بنسبة 9.1%، بالتوافق مع عرضه لقضية تأجيل الانتخابات البرلمانية فقط، حيث كثيراً ما كان يلقى باللوم على الأحزاب وعدم قيامها بعمل سياسى مضاد للسلطة يسمح بدخول الفصيل السياسى الآخر لضمان التنوع السياسي.

وعرض برنامج 25/30 الإطار السلبى فقط نحو الأحزاب السياسية بنسبة 13%، وقد يرجع ذلك لضعف أدائها وتواجدها السياسى الفعلى فى تلك المرحلة الهامة نظراً لحداثة عهدها إلى جانب حالة التجريف السياسى والحزبى التى قام بها النظام الأسبق (انفراد الحزب الوطنى بالسياسة)، ومن ثم عدم ثقة المواطن وتمرسه للعمل الحزبى من جانب آخر.

وعرض برنامج من القاهرة الإطار الإيجابى نحو الأحزاب بنسبة 11.4%، ويعكس ذلك إيمان البرنامج بدور الأحزاب فى خدمة مصلحة الوطن (رغبتهم فى التوحد حتى لا يتشتت المواطن) ويُعد ذلك هو المحك الرئيسى الذى تحتاجه الدولة فعلياً حالياً، وجاء فى المرتبة الثانية الاتجاه السلبى بنسبة 5.7% وقد يرجع ذلك لكثرة الأحزاب التى ظهرت خاصة بعد 25 يناير وتقارب أهدافها ومسمياتها بدون تواجد فعلى ودور سياسي.

ولم يهتم برنامج المساء بعرض أى إطار عنها، ويتفق ذلك مع نوعية القضايا التى تم عرضها والتى كانت سياسية أو اقتصادية خارجية.

هـ- اتجاه الإطار نحو المؤسسة الدينية (الأزهر الشريف)

تفوق الإطار السلبى نحو الأزهر الشريف بنسبة 11.9% وقد يرجع ذلك لتفشى الفكر الإرهابى وانتشار الجماعات الإرهابية والذى قد يعكس بشكل ما تقصير الأزهر فى أداء دوره التنويرى الوسطي، وظهر الإطار الإيجابى بنسبة 2% وقد يرجع ذلك لدوره مؤخراً فى تجديد الخطاب الدينى لمواجهة الجماعات الإرهابية التى تقتل وتسفك باسم الدين.

وقد اتضح اهتمام البرامج المصرية فقط بعرض الأزهر كطرف فى القضايا المعروضة، فعلى الرغم من اهتمام برنامج ما وراء الخبر بالقضايا المصرية السياسية والأمنية خاصة الداخلية، إلا أنه لم يهتم بعرض أى قضايا أو حلول دينية للقضايا، على حين لم تلق القضايا السياسية أو الأمنية الدخلية أياً من اهتمام برنامج المساء.

وقد انفرد برنامج 25/30 بعرض الإطار السلبى نحو الأزهر الشريف بنسبة 26%، وقد يرجع ذلك لاهتمامه الواضح بقضية تجديد الخطاب الدينى لما تحمله من أهمية سياسية وأمنية بل وأصدائها الدينية الإقليمية والدولية، إلا إنه انتقد اختيار الرئيس للأزهر للقيام بتلك المهمة نظراً لإيمانه بضعف أداء الأزهر (مخترق من جماعة الإخوان المسلمين خاصة أعضاء هيئة تدريس- إلى جانب تقديس علمائه للآراء والتفسيرات القديمة بما لا يتناسب مع تحديات الواقع) ومن ثم فلن يكون هناك أى خطوات فعلية تجاه التجديد، وانعكس ذلك على عدم استضافته لأى عالم دين،على الرغم من تكرار عرضه واهتمامه بتجديد الخطاب الديني.

وظهر الاتجاه الإيجابى فقط فى برنامج من القاهرة بنسبة 5.7%، وقد يعكس ذلك رؤيته لثقل العبء والمهمة الملقاه على عاتق الأزهر وإيمانه بعدم تقصيره بأى جهد لحماية مصر ودماء أبنائها.

و- اتجاه الإطار نحو مؤسسة القضاء

انفرد برنامج ما وراء الخبر بالاتجاه السلبى نحو مؤسسة القضاء المصرية ويعكس ذلك توجهه نحو تلك المؤسسة وأحكامها خاصة فى القضايا السياسية والأمنية التى تم تناولها فى البرنامج، ويتفق ذلك مع دعمه للجماعات الإرهابية وللرئيس السابق محمد مرسى تحت اسم الحرية السياسية فى مصر ورغبته فى هدم مؤسسات الدولة، ولم تظهر مؤسسة القضاء فى باقى البرامج مما يعكس احترامهم لها ولأحكامها كسلطة مستقلة.

س- اتجاه الإطار نحو وسائل الإعلام

ظهر الإطار السلبى نحو وسائل الإعلام المصرية فى المرتبة الأولى، ويرجع ذلك لتقصيرها نوعاً ما فى التعامل مع الإرهاب بداية ببث وتكرار فيديوهات القتل والتعذيب بما يساهم فى تحقيق رغبة تلك الجماعات فى بث الرعب أولعدم إعدادها وتنفيذها فيديوهات مضادة تعكس تفوق الجيش المصرى وجوانب التنمية فى سيناء والمشاريع القومية المختلفة، وجاء الإطار الإيجابى فى المرتبة الثانية وقد يرجع ذلك لدورها فى تغطية الانتخابات البرلمانية ونشر فكرة التوحد الحزبى.

وقد عرض برنامج ما وراء الخبر الإطار السلبى نحو وسائل الإعلام المصرية بنسبة 36.4%، فى تغطيته لأزمة سد النهضة الإثيوبى، ويتفق ذلك مع رغبته فى زعزعة الثقة بكافة المؤسسات والسلطات المصرية المختلفة والتى تدعم مؤسسة الرئاسة والدولة المصرية، كما جاء فى توجهه نحو مؤسسة الرئاسة ونحو الحكومة ونحو القضاء، فى مقابل دعمه الجماعات الإرهابية.

وجاء الإطار السلبى فى برنامج 30/25 بنسبة 8.7%، ويتفق ذلك مع توجهات البرنامج نحو تغيير القيادات الإعلامية غير القادرة على التفاعل مع حالة الحرب التى تمر بها مصر حالياً مستخدمة كوادرها الإنسانية والتقنية ومستغلة مصداقيتها لدى الجمهور المشاهد.

وانفرد برنامج من القاهرة بعرض الإطار الإيجابى نحو وسائل الإعلام المصرية بنسبة 5.7%، وقد يرجع ذلك كونه إحدى عناصر هذا العمل الإعلامى من جانب أو لتقديره

لدورها فى ظل غياب القيادة الإعلامية التى يمكن أن توجه تلك الطاقات إلى جانب ضعف الإمكانيات المادية من جانب أخر فماسبيرو تحديداً عليه مديونيات بملايين وكثافة عمالية لايستطيع استيعابها وتوظيفها.

ولم يهتم برنامج المساء بعرض أى إطار عنها، ويتفق ذلك مع نوعية القضايا التى تم عرضها والتى كانت سياسية أو اقتصادية خارجية

ح- اتجاه الإطار نحو المواطنين

تفوق الإطار الإيجابى نحو المواطنين فى البرامج المصرية فقط وقد يرجع ذلك إلى طبيعة القضايا التى تم عرضها خاصة السياسية والأمنية والتى يكون المواطن فيها ضحية للإرهاب أو الأحداث الداخلية التى تمثل خروج عن القانون، إلا إن تجاهل برنامج ما وراء الخبر لعرض أى إطار وعدم دعمه للمواطن المصرى فى ظل اهتمامه الواضح بالشئون المصرية الداخلية وعرضه لأسباب سياسية سلبية للقضايا يكشف عن حقيقية عدائه لمصر وهجومه على الرئاسة لأسباب سياسية وليس لعدالة القضية الإنسانية والاجتماعية التى يدعى إنه يدافع عنها، ولم يهتم برنامج المساء بعرض أى إطار عنها، ويتفق ذلك مع نوعية القضايا التى تم عرضها والتى كانت سياسية أو اقتصادية خارجية.

2- اتجاه الإطار نحو أطراف القضايا الخارجية:

أ- اتجاه الإطار نحو الدول العربية (الخليجية)

تبين تفوق الإطار الإيجابى نحو الدول العربية بنسبة 23.8% ويتفق ذلك مع ماتم عرضه من قضايا، والتى ظهر فيها الدعم الواضح من دول الخليج لمصر سواء سياسياً أو اقتصادياً.

وقد جاء الإطار الإيجابى فى برنامج ماوراء الخبر بنسبة 9.1% فقط بالرغم من إنه برنامج عربي، و يتفق ذلك مع أنه كان كثيراً ما يسعى إلى شق الصف بين مصر وشقيقاتها العربية بعرضه لقضايا إعلامية مضادة للنظام المصرى نقلاً عن قناة مكملين الإخوانية، وعرضه للضربة المصرية على داعش بإنها تدخل فى سيادة ليبيا، وتجاهله القضايا التى بها

تواجد ودعم عربى صريح كالمشاركة القوية للقيادات العربية فى المؤتمر الاقتصادى وانعقاد القمة العربية بمصر ودعوة الرئيس السيسى لإنشاء قوى عربية مشتركة.

وبرز عرض الإطار الإيجابى فقط فى برنامج 30/25، ويتفق ذلك مع القضايا الخارجية المعروضة (زيارات رئاسية خليجية وانعقاد القمة العربية بمصر) وذلك للتشاور وتنسيق المواقف حول تلك القضايا، مما يصب فى النهاية فى صالح العمل العربى المشترك سواء السياسى أو العسكرى هذا إلى جانب البعد الاقتصادى واللقاءات الثنائية مع المستثمرين العرب ورجال الأعمال المصريين فى الدول العربية على هامش الزيارات الخليجية.

وجاء الإطار الإيجابى فى برنامج من القاهرة بنسبة 34.3٪، ويتفق ذلك مع اهتمامه بعرض السياسة الخارجية للرئاسة والتى جاءت فيها فى المرتبة الأولى الزيارات الخليجية، وانفرد بعرض اتجاة سلبى نحو الدول العربية الخليجية بنسبة 2٪، وقد يرجع ذلك للدور القطرى فى تشويه صورة مصر والنظام السياسى واستغلال كافة الأساليب السياسية والإعلامية لتحقيق ذلك بدعمه لدول حوض النيل بالمال والوعود الاستثمارية لتوحيد صفهم ضد مصر فى بناء سد النهضة.

وقد ظهر اهتمام برنامج المساء فى عرض الإطار الإيجابى فقط وبنسبة 66.7٪، وذلك فى إطار علاقات الأخوة الوثيقة والتى تعكسها الزيارات الرئاسية (للكويت والإمارات والسعودية) تأكيداً لحرصهم على استمرار التنسيق بينهم لدفع أفق التعاون فى مختلف المجالات.

ب- اتجاه الإطار نحو الدول الإسلامية غير العربية

تم عرض الإطار السلبى فقط نحو الدول الإسلامية بنسبة 5٪، وقد عرضته البرامج المصرية فقط ويتفق ذلك مع ما تم عرضه من قضايا.

وجاء عرض الإطار السلبى فى برنامج 30/25 نسبة 2.2٪، من خلال عرضه لقضية انعقاد القمة العربية فى مصر وذلك للاتفاق على آليات مواجهة المخطط الإيرانى ضد الخليج بدعمها للمد الحوثى فى اليمن.

وجاء عرض برنامج من القاهرة للإطار السلبى بنسبة 8.6٪، حيث تعلن تركيا عدائها الدائم للسلطة فى مصر تحت مسمى الاختلاف السياسى معها (بعد ثورة 30 يونيو

وعزل الإخوان عن الحكم) ودعمها الكامل للجماعات الإرهابية وجماعة الإخوان بالمال والسلاح بما يسهل عملياتهم الدموية فى سيناء وافتعالهم لمناوشات مع الشرطة، لزعزعة الثقة فى السلطة باستنزاف مصر سياسياً وإقتصادياً حتى يتسنى لها فرض الإخوان على المعادلة السياسية مرة أخرى، ومؤخراً جاء اللعب على وتر الأمن المائى من خلال الاقتراب من دول حوض النيل مدعومة بخطة ودعم اقتصادى قطرى تحت غطاء المصالح الاقتصادية والنوايا التنموية والذى تبلور فى توقيع اتفاقيات تعاون عسكرى مع السودان، ولم يهتم برنامجى ما وراء الخبر أو المساء بعرض أى اتجاهات عنهم أو تناولهم فى القضايا المعروضة.

ج- اتجاه الإطار نحو دول الجوار

يلاحظ من الجدول السابق إن الإطار الإيجابى نحو دول الجوار قد جاء بنسبة 8.9%، ويمكن تفسير ذلك حيث جاءت قضية تداعيات الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا أحد أبرز القضايا الخارجية التى عرضتها القنوات والتى تبلور فيها تحدى الإرهاب الخارجى السافر للسلطة بذبح مواطنين مصريين مسيحين لبث التفرقة الدينية داخلياً وإحراج النظام خارجياً، وقد تم عرض التنسيق مع السلطة الليبية كأحد أهم أسباب نجاح تلك الضربة، من خلال تحديد مناطق الإرهاب بدرنة ومن ثم تدمير قواعدهم وذلك فى ظل حظر الأمم المتحدة لتسليح الجيش الليبى وعدم قدرتها على مواجهتهم ووقف زحفهم منفردة.

وانفرد برنامج ما وراء الخبر بعرض الإطار السلبى والاثنان معاً نحو ليبيا،وفقاً لاهتمامه بعرض وجهتى النظر، ويعكس ذلك بشكل ما حقيقة التضارب السياسى فى ليبيا بعد سقوط نظام القذافى فى أكتوبر2011 والفوضى التى قضت على مؤسسات الدولة فامتلأت بالثوار والمجرمين والمرتزقة وتمزقت إلى دويلات متناحرة تُنهب ثرواتها وتتحكم فيها الميليشيات المسلحة، وبقدر عرض البرنامج للرأيين إلا أنه قد تبنى عرض رأى الفصيل الليبيى (المؤتمر الوطنى العام) والذى يختلف مع (القائد العام للجيش الوطنى الليبى اللواء خليفة حفتر وفائز السراج رئيس المجلس الرئاسى لحكومة الوفاق الوطنى المعترف بها من الأمم المتحدة) ليس لإيمان البرنامج ودعمه لهذا الفصيل ولكن ليستنكر حق مصر فى الثأر بل وقد أكد إن مصر بذلك تستفز الجماعات الإرهابية برد مضاد عليها، ويتفق ذلك مع سعى البرنامج لتحريف القضايا المعروضة عن مصر.

وقد عرضت البرامج الثلاثة الآخري الإطار الإيجابى فقط نحو دول الجوار وذلك بالتوافق مع دورها وتعاونها مع مصر دبلوماسياً وعسكرياً للثأر من إعتداء داعش من جانب، ولإيمانهم بأن ليبيا هى أول النتضررين من توسع داعش فى الدول العربية حتى أصبحت مقر لهم ولضرباتهم على الدول المحيطة ومن ثم فإن تلك الضربة ستردعهم وتحجم وجودهم من جانب آخر.

د- اتجاه الإطار نحو دول حوض النيل

يبين الجدول السابق أن الإطار نحو دول حوض النيل كان إيجابياً بنسبة 4.9% بالتوافق مع جهود الرئاسة المصرية لدعم أواصر الصداقة والعلاقات الثنائية بين البلدين، وجاء الإطار السلبى بنسبة 4% ليعكس التخوفات المصرية الحالية والمستقبلية نحو تلك القضية.

وظهر الاثنان معاً فى برنامج ما وراء الخبر فقط بنسبة 9.1%، ويتفق ذلك مع عرضه لوجهتى النظر، حيث تم مناقشة تلك القضية مع ثلاثة من الضيوف حتى يتم تمثيل الجانب الإثيوبى والسودانى والمصرى، وجاء الاتجاه السلبى نحو القضية من الضيف المصرى ليعبر عن تفاؤل حذر نحو هذا الاتفاق مدعماً تخوفاته ورأية بمماطلة الجانب الإثيوبى فى الإقرار بحق مصر والتصريح بالخطوات السياسية التى قد يتم اتخاذها فى حالة الإخلال بأى بند (اللجوء للتصعيد الدولي)، والذى أيده وأبرزه البرنامج كأول مره يعتد فيها برأى مصرى فى القضية إلا أن ذلك يرجع لكونه رأياً علمياً به كثير من التخوفات بقوله إن الشيطان يكمن فى التفاصيل وإن مصر يمكن أن تعطل السد لكن لن تستطع وقف بناءه، وهو ما يخدم رغبته بالتشويش على أى عمل إيجابى وإثارة الرأى العام، ولم يهتم برنامج المساء بعرض أى إطار نحوها، ويتفق ذلك مع عدم تناوله لتلك القضية.

وقد انفرد برنامج 25/30 بعرض الإطار السلبى فى المرتبة الثانية، ويتفق ذلك مع تحفظه على موعد بناء السد والذى تزامن مع 25 يناير، هذا إلى جانب اختلافهما على كثير من التفاصيل بداية بالمكتب الاستشارى الذى سيتولى عمل الدراسات حول السد والمدة التى تطلبها تلك الدراسات والتى قد تطول لفترة تصل لبناء السد نفسه وصولاً لشروط ومدة ملء السد وتفريغه، وعلى الرغم من تأكيده على أهمية الاتفاق الإطارى لسد النهضة ببنوده

التسع إلا إنه لا زال هناك تخوف من عدم الالتزام الحقيقى بعد انتهاء السد بحقوق مصر المائية ليصبح أمراً واقعاً وندخل فى دوامة التحكيم الدولي.

وقد انفرد برنامج من القاهرة بعرضه الإطار الإيجابى فى المرتبة الأولى، ويتفق ذلك مع عرضه لجهود الرئيس السيسى فى حماية حقوق مصر المائية من خلال تصعيده لملف سد النهضة الإثيوبى إلى المستوى الرئاسى وما تلاه من زيارات لإثيوبيا والسودان وخطابه فى البرلمان الإثيوبى والذى نتج عنه توقيع الاتفاق الإطارى لبناء سد النهضة كأول وثيقة مكتوبة تضمن بشكل ما إحترام حقوق الدول الموقعة عليها، وجاء الاتجاه السلبى فى المرتبة الثانية وذلك من خلال عرض التصعيد الدولى كاختيار ثانى فى حالة رفض إثيوبيا الحفاظ على حق مصر وأبنائها فى مياه نهر النيل بعد أكتمال بناء السد.ولم يهتم برنامج المساء بعرض القضية ومن ثم لم يظهر أى توجه نحو دول الامتداد الإفريقي.

هـ- اتجاه الإطار نحو الدول الأجنبية

تفوق الإطار السلبى نحو الدول الأجنبية بنسبة 4%، وقد ظهر عرضه فى البرامج المصرية فقط من القاهرة و30/25 وقد يعكس ذلك توجه تلك البرامج نحو سياسة أمريكا مع مصر بعد 25 يناير ووقفها للدعم المادى والعسكرى (قطع غيار كثير من الطيارات والدبابات ووقف التدريب العسكرى المشترك) وهو ما أضاف عبئاً مادياً جديد لإحلال تلك الأسلحة القديمة وتوفير بديل متطور خاصة فى ظل ما تتعرض له مصر من هجمات إرهابية شرسة، ويتفق ذلك مع نوعية القضايا السياسية والأمنية المطروحة والتى سيطر عليها الإرهاب الخارجى والداخلى على حداً سواء.

وظهر الاتجاه الإيجابى بنسبة 5.7% فى برنامج من القاهرة، ويتفق ذلك مع خطوات القيادة المصرية بالتوجه نحو روسيا والصين وفرنسا كبديل للتسليح عن أمريكا.

و- اتجاه الإطار نحو المنظمات الدولية

إن الإطار السائد نحو المنظمات الدولية كان سلبياً بنسبة 3% وقد عرضهما كل من برنامجى من القاهرة و30/25 فقط، ويتفق ذلك مع بروز ملف (تداعيات الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا ودعوة الرئيس لانعقاد مجلس الأمن للتدخل فى ليبيا)، وقد يعكس ذلك عدم الثقة فى عدالة المجتمع الدولى خاصة نحـو القضـايا العـربية التى قد تمس المصالح الغربية، وعلى الرغم من عرض برنامج ما وراء الخبر لدعوة الرئيس لانعقاد مجلس الأمن للتدخل فى ليبيا إلا أن اهتمامه كان موجهاً نحو نقد موقف الرئاسة المصرى أكثر من عرض دور باقى الأطراف ومن ثم التوجه نحوهم، ولم يهتم برنامج المساء بعرض أى إطار نحوها حيث لم يعرض دعوة الرئيس لانعقاد مجلس الأمن.

س- اتجاه الإطار نحو المنظمات الإقليمية

الإطار الإيجابى نحو المنظمات الاقليمية قد جاء بنسبة 2% والذى انفرد بعرضه برنامج من القاهرة، حيث جاءت قضية انعقاد القمة العربية بمصر والتى توصلت لقرارات حاسمة نحو الدفاع عن وحماية الشقيقة اليمن من يد التطرف والإرهاب (الحوثيين).

ح- اتجاه الإطار نحو الجماعات الإرهابية الخارجية

إن الإطار السلبى نحو الجماعات الإرهابية الخارجية جاء بنسبة 22.8%، وقد عرض فى برنامجى 25/30 ومن القاهرة ويتفق ذلك مع معايشاتهم لكل ما تقوم به تلك الجماعات (داعش ليبيا) من خراب ودمار يؤثر على الاستقرار السياسى والاقتصادي، ويرتبط ذلك بالدور الذى تقوم به لتحجيم دور مصر حتى يتسنى لها تحقيق أغراض الدول الداعمة لها بإعادة تقسيم الشرق الأوسط وتوزيع ثرواته.

ولم يتم عرض الإطار السلبى فى برنامج ما وراء الخبر نحو الجماعات الإرهابية الخارجية، ويتفق ذلك مع تجاهله للأسباب الحقيقية للإرهاب وعرضه لكل الهجمات الداخلية والتخريبات تحت مسمى الاختلاف والقمع السياسي، حيث انفرد بعرض إطار إيجابى نحو الجماعات الإرهابية الداخلية، ويتكامل ذلك بدعمه لتلك الجماعات المخربة

تحت شعار الموضوعية الإعلامية على حين إنه فى إطار تطبيقه لتلك الحرية والموضوعية لم يستضيف من يمثل رأى القيادة السياسية أو أى مسئول حكومى مصرى، ويعد ذلك تشجيعاً واضحاً لتلك الجماعات وعدم الاكتراث بإهدارها لدماء المصريين.

وجاء الإطار السلبى فى برنامج المساء بنسبة 55.6% ويتفق ذلك مع عرضه قضية ضرب داعش ليبيا.

عاشراً: أنواع الأطر المستخدمة فى عرض قضايا مؤسسة الرئاسة:

إن أكثر أنواع الأطر استخداماً فى معالجة قضايا مؤسسة الرئاسة هو الصراع حيث برزت القضايا الأمنية والسياسية المعروضة، ومن ثم فأن كثيراً من القضايا المعروضة يكون الصراع بمستوياته واضحاً بين أطرافها لتحقيق أهداف سياسية سواء بالهجوم أو الدفاع بداية من الإرهاب الخارجى (داعش) والداخلى فى سيناء وتفاعل الرئاسة مع الأحداث الداخلية التى تمثل خروج عن القانون وصولاً لبناء سد النهضة.

ويأتى فى المرتبة الثانية إطار المسئولية ويتفق أيضاً مع القضايا المعروضة والتى كان كثيراً ما يُلقى مسئولية مواجهتها وحلها على (مؤسسة الرئاسة أو الحكومة أوجهاز الشرطة أو وسائل الإعلام)، ويأتى فى المراتب الأخيرة إطار الاهتمامات الإنسانية بنسبة 18.8% وظهر ذلك فى معالجة قضــايا الإرهاب سواء الداخلية أو الخارجية والتى تمس المواطن بشكل مباشر، وجاء إطار المبادىء الأخلاقية بنسبة 8.9% وذلك فى عرض زيارة الرئيس للكاتدرائية المرقصية بالعباسية لدعم المواطنة والتى تعكس سمات ومبادىء الرئيس الأخلاقية

وقد برز إطار المسئولية بنسبة 100% فى برنامج ما وراء الخبر، حيث إنه يُحمل السلطة السياسية مسئولية عدم تقبل الاختلاف السياسى ورفض التسوية مع الإخوان فى عرضه لقضية الإرهاب الداخلى، وحملها أيضاً مسئولية الثأر من فداحة ما فعله الإرهاب الخارجى فى مواطنيين مصريين أبرياء عُزل بإنه (اعتداء على شئون ليبيا الداخلية وسيادتها)، ويتفق ذلك مع توجه البرنامج وعدائه للرئاسة المصرية والذى كثيراً ما يجهر بها، ويليه إطار الصراع فى المرتبة الثانية بنسبة 81.8% ويتفق ذلك مع ما تم عرضه من قضايا وتحريفها بشكل سلبى والتى تمثل مستويات مختلفة من الصراع بداية بالإرهاب الخارجى (داعش) والأحداث الداخلية التى تمثل خروج عن القانون التى تفتعلها (الإخوان) وصولاً للصراع مع إثيوبيا للحفاظ على الاحتياجات المائية إلا أن ذلك يعكس قوة العقبات التى تواجهها القيادة السياسية وقدرتها على النجاة بالمصريين من المخططات الخارجية المختلفة، وجاء فى المرتبة الثالثة عرض إطار الاهتمامات الإنسانية فى المرتبة الثالثة بنسبة 63.6%، ويتفق ذلك مع عرضه للحجج العاطفية ليضمن تفاعل المشاهد بالتأثير على مشاعره، وجاء فى المراتب الأخيرة إطار التعاون والإستراتيجى بنسبة 9.1%

ويتفق ذلك مع عرضة لقضية بناء سد النهضة وتوقيع الاتفاق الإطارى وعرضه لرأى ضيوف ممثلين للسودان وإثيوبيا.

واهتم برنامج 25/30 بعرض إطار الصراع فى المرتبة الأولى، ويتفق ذلك مع عرضه لقضايا الإرهاب المختلفة حيث اهتم بعرض نجاحات الرئاسة فى مواجهة هذا الإرهاب سواء عسكرياً (داخلياً بعقد صفقات تسليح الجيش و إقليمياً بالدعوة لقوى عربية مشتركة) وإجتماعياً بتنمية سيناء وتطوير العشوائيات أودينياً بدعوته لتجديد الخطاب الدينى أو اقتصادياً (زياراته الخارجية لدول الخليج والمؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ شرم الشيخ) أو دولياً (بدعوة الأمم المتحدة بإغلاق مواقع الإرهاب على الإنترنت) حتى تكتمل الصورة لدى المشاهد خاصة غير المصرى، وجاء إطار المسئولية فى المرتبة الثانية ويتفق ذلك مع نقده الدائم لتقصير الحكومة فى التعامل الأمثل مع الإرهاب معتمدة على الحل الأمنى، وجاء فى المراتب الأخيرة إطار النتائج الاقتصادية بنسبة 6.5% وإطار التعاون4.3% ويتفق ذلك مع عرضة لزيارات الرئيس الخارجية والمؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ بما تحمله من نتائج اقتصادية ودعم للعلاقات الثنائية المختلفة ذات الاهتمام المشترك.

واهتم برنامج من القاهرة بعرض إطار الصراع فى المرتبة الأولى، وذلك بعرضه القضايا السياسية والأمنية والتى تعكس تصدر مصر مواجهة الإرهاب للدفاع عن شعبها بل وحائط صد ضد أى محاولات تعد على سيادة الدول العربية ومقدرات شعوبها ودحض محاولات الجماعات الإرهابية تحقيق التفتيت والانقسام العربي، وجاء إطار المسئولية فى المرتبة الثانية ويتفق ذلك مع اهتمامه بعرض قضية الانتخابات البرلمانية، ومن ثم مسئولية الأحزاب الدفاع عن مصلحة الناخبين وحماية الدولة من تسلل أعدائها لركن هام من أركان الدولة، وجاء فى المرتبة الأخيرة إطار الاهتمامات الإنسانية ويتفق ذلك مع عرضه لزيارة الرئاسة للكاتدرائية المرقصية لدعم المواطنة.

واتضح اهتمام برنامج المساء بعرض إطار الصراع فى المرتبة الأولى، وذلك بتناوله الضربة الحاسمة على معاقل داعش والتى تم تنسيقها مع السلطة الليبية للقضاء على بؤر الإرهاب هناك، وجاء إطارا النتائج الاقتصادية والتعاون فى نفس المرتبة، ويتفق ذلك مع عرضه لزيارات الرئيس الخليجية بما تحمله من دعم للعلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية على حد سواء، وجاء فى المرتبة الأخيرة إطار المسئولية، ويعكس ذلك رؤية لمسئولية الحكومة عن إصلاح الوضع الاقتصادى من خلال مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية لتشجيع الاستثمار.

حادى عشر: اتجاه معالجة قضايا مؤسسة الرئاسة.

ارتفع الاتجاه المؤيد ليصل لنسبة 80.9%، ويرتبط ذلك بطبيعة القضايا المعروضة وخاصة مواجهة الهجمات الإرهابية الشرسة وتبعاتها السياسية والاقتصادية والتى لعبت فيها مؤسسة الرئاسة دوراً واضحاً وحاسماً للحفاظ على كيانات ومؤسسات الدولة وصد محاولات فرض أجندة الدول الداعمة للإرهاب على القرار المصرى لحماية وحدتها ومقدرات شعوبها، ويأتى فى المرتبة الثانية الاتجاه المعارض ويليه فى المرتبة الأخيرة المحايد بنسبة 3%، وبشكل عام نجد أن الاتجاه المؤيد كان نسبته أكبر عن السلبى والمحايد مما يعطينا صورة عن اتجاهات قضايا مؤسسة الرئاسة المصرية المعروضة فى البرامج عينة الدراسة ويعكس لنا ذلك صورة مصر الإقليمية والدولية.

ويتضح بروز الاتجاه المعارض فى المرتبة الأولى فى برنامج ما وراء الخبر وقد انفرد برنامج **ما وراء الخبر** بعرضه فى المرتبة الأولى بنسبة90,9 % وزعت بين 63.6% فى تناوله ومعالجته للقضايا الأمنية والسياسية وخاصة الداخلية بشكل يشوبه التحريف سواء بالتجاهل المتعمد للقضايا الإيجابية أو عدم مراعاة الدقة فيما يعرضه للتدليل على ضعف الأداء السياسى، ونسبة 27.3% كان مؤيد للقضايا السلبية ويتفق ذلك مع عرضه حلقة سابقة بثتها قناة مكملين لتسيء لمؤسسة الرئاسة داخلياً وتخرب علاقتها مع الدول العربية أى إنه يؤيد القضايا السلبية فقط والتى لايراعى الدقة فى عرضها، وجاء الاتجاة المحايد فى قضية بناء سد النهضة حيث أن توقيع الاتفاق الإطارى قد يعد خطوة لكن تليها خطوات كثيرة وتفاصيل هامة إلا إنه قد أثار مخاوف المصريين بعرضه للفقر المائى الحالى والشح المائى القادم.

ويبرز الاتجاه المؤيد فى برنامج 30/25 فى المرتبة الأولى، وهوما قد يعد مؤشراً على التوازن والموضوعية فى النقد وعدم التحفز ضد القيادة المصرية حيث اتضح اتجاهه الإيجابى نحو الرئاسة فى المرتبة الأولى، ويعكس ذلك تقديره لجهود مؤسسة الرئاسة فى تلك المرحلة الحرجة (التى تقف فيها مصر ضد تغيير الخريطة العربية وتفتيت الدول باستدعاء مزاعم دينية طائفية والزج بها فى قضايا قومية سياسية) بل والمضى قدماً نحو التعافى والنهوض، وجاء الاتجاة المعارض فى المرتبة الثانية حيث قد تناول بعض القضايا السياسية بشكل معارض كتوقيع إتفاق سد النهضة فعلى الرغم مما يمثله ذلك من خطوة إيجابية محمودة إلا أن التخوفات من الجانب الإثيوبيى تجعل من الضرورة إستكمال الطريق دون الركون

على ذلك الاتفاق فقط، ومن ثم السعى لتحقيق المزيد الخطوات نحو اعترافها والتزامها بحقوق مصر وبمراعاة شروط الملء والتفريغ، وكان معرض أيضاً لقضية تأجيل الانتخابات البرلمانية والتى قد تسيء لصورة مصر وقدرتها على استكمال خارطة الطريق أمام العالم حيث كثيراً ما نقد قرارات اللجنة العليا للانتخابات، هذا إلى جانب توجهه نحو القضايا ذات الاتجاه السلبي كتفاعل الرئاسة مع الأحداث الداخلية التى تمثل خروج عن القانون والإرهاب الداخلى إلا أن التوجه نحو دور الرئاسة بها كان إيجابياً.

وجاء الاتجاه الإيجابى فى برنامج من القاهرة فى المرتبة الأولى، ويتفق ذلك مع ماتم عرضه من قضايا (كزيارات الخليج والتى تحمل أبعاد السياسية الخارجية وجهود دعم وحدة الهدف العربى وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية ومحاولات التكامل العسكري، وصولاً للتحديات الإقليمية المختلفة سواء حماية الحدود الغربية (منع تهريب السلاح ومقاومة هجمات داعش) وحماية حقوق مصر المائية)، وعلى قدر قوة التحديات على قدر جهود وقوة وصلابة تلك المؤسسة،

واهتم برنامج المساء بعرض الاتجاة الإيجابى فى المرتبة الأولى ويتفق ذلك مع عرض القضايا المصرية ذات الصلة بالدول العربية سواء السياسية أو الاقتصادية بما تشمله من زيارات رئاسية خليجية والتعاون المصرى الليبى فى مواجهة إرهاب داعش، والتى كانت تؤكد على ما تتسم به تلك العلاقات من تميز وخصوصية انطلاقاً من التاريخ المشترك والمصير الواحد والبحث قدما فى تعزيز التعاون الثنائى لمواجهة التحديات المختلفة وخاصة مكافحة الإرهاب، وجاء الاتجاه المحايد فى المرتبة الثانية ويتفق ذلك مع عرضه لقضية الوساطة السعودية للمصالحات سياسية (بين مصر/ تركيا وقطر)، ولم يظهر عرضة للاتجاة السلبى على النقيض من البرنامج العربى الآخر.

المبحث الثالث: التحليل الكيفى للقضايا البارزة فى البرامج الحوارية.

أسفرت نتائج الدراسة التحليلية الكمية للأحداث والقضايا التى وردت فى عينة البرامج بروز بعض القضايا وفقاً لتكرارها ومداها **الزمنى (ولم يتم ذكر خمس قضايا بمعدل تكرارين لكل منهما) كالتالي:**

1- قضية تجديد الخطاب الديني:

بواقع 335 دقيقة مقسمة بين كل من برنامج "25/30" 305 دقيقة وبرنامج "من القاهرة" 30 دقيقة.

2- قضية الضربة الجوية على داعش ليبيا:

بواقع 325 دقيقة مقسمة بين كل من برنامج "25/30" 170 دقيقة وبرنامج "من القاهرة" 120 دقيقة وبرنامج "ما وراء الخبر" 25 دقيقة وبرنامج "المساء" 10 دقائق.

أما عن أسباب اختيار تلك القضايا فهى كالتالي:

1- إن هذه القضايا قد تم عرضها على مدى زمنى يعكس حجم الاهتمام بها وبروزها فى البرامج الحوارية، وذلك لضمان تأثيرها على الجمهور المتابع.

2- إنها قضايا تهم أكبر عدد من الجمهور، أى أنه بجانب الاهتمام ببروزها فى أجندة البرامج كان لأهميتها لدى الجمهور معيار أيضاً وذلك لانه سيتم قياس مدى تأثرهم بأطر تلك القضايا.

3- إن تلك القضايا تم عرضها فى برنامجين على الأقل، ومن ثم يمكن التعرف على الأطر الخاصة بكل برنامج.

أولاً: تجديد الخطاب الدينى

حصدت تلك القضية النسبة الأعلى فى التكرار والمدى الزمنى، وقد حازت على اهتمام القنوات المصرية فقط، فعلى الرغم من اهتمام برنامج ما وراء الخبر وقناة الجزيرة بتفاصيل الحياة السياسية الداخلية المصرية إلا إنه لم يعرض أى سبب دينى لقضايا الإرهاب أو تفاعل الرئاسة مع الأحداث الداخلية التى تمثل خروج عن القانون لإيمانه بأن الأسباب السياسية الحقيقية تتلخص فى التنويع السياسى ودخول الإخوان للسلطة مرة أخرى هذا إلى جانب تجاهله كل ماهو إيجابى عن مؤسسة الرئاسة، أما برنامج المساء فإن أولويات أجندته هى القضايا السياسية الخارجية والاقتصادية المصرية الخليجية ومن ثم لم يكن هناك مجال للاهتمام بتلك القضية، وفيما يخص البرامج المصرية فقد برز اهتمام البرنامج الخاص "25/30" بتكرار عرضها عن مثيله الحكومى "من القاهرة " وهو ما سيتم تفصيله والتعليق عليه، وتأتى أهمية تلك القضية لتعدد أبعادها الدينية والسياسية حيث تحرف تلك الجماعات معانى الإسلام الوسطية وتتخذ حماية الدين الإسلامى ستاراً لتفكيك مؤسسات الدول وسفك دماء أبنائها وإرهاب أعدائها.

أ – برنامج من القاهرة:

عُرضت تلك القضية فى حلقة واحدة فقط بتاريخ 2015/3/23، وذلك فى الفقرة الحوارية الثانية حيث تم استضافة عبد الغنى الهندي/ مؤسس جبهة استقلال الأزهر وخبير الشئون الدينية والأوقاف للحديث معه حول إشكالية الدين والتطرف وقد استعراض تفاصيل استراتيجية الأزهر لتجديد الخطاب الدينى.

الإطار الأساسي: مكافحة الإرهاب (إدعاء الجماعات الإرهابية الإسلام) والفكر المتطرف.

وقد جاءت أطر الأسباب: كما يلي:

1- دعوة الرئيس لتجديد الخطاب الدينى لدحض الخطاب الديني المتشدد.

2- تصحيح صورة الإسلام.

أطر الحلول: جاءت كالتالي:

1- لجنة علمية لمراجعة المناهج التى تُدرس فى المعاهد الأزهرية.

2- تصحيح المفاهيم المغلوطة (إعادة تفسير آيات القتال فى القرآن واستبعاد كل ما يحض على العنف والتمييز).

3- تفتيت مؤسسة الأزهر فثقل المسئوليات يضعف من أدائها.

4- عزل الخطاب الدعوى عن دور الإمام (إمام غير مسيس لا يستغل الخطاب الدعوي)

5- خلق حراك علمى بمؤتمرات وأبحاث يواكب التطورات الحديثة وتوفير الدعم المادى اللازم.

6- خلق آليات للتواصل بين الأزهر والمواطنين للقضاء على وتر الفتنة الطائفية وخاصة أهالى الصعيد.

7- خلق قنوات اتصال بين الأزهر والدولة (المجلس الأعلى للدعوة برئاسة رئيس الوزراء لمكافحة الإرهاب).

8- تكاتف جميع مؤسسات الدولة لوضع خطة متكاملة لتجديد الخطاب.

اتجاه الإطار:

جاء **الإطار الإيجابى** نحو مؤسسة الرئاسة فى "دعوة الرئيس السيسى لتجديد الخطاب هى ثورة على ممارسات الجماعات الإرهابية لتحقيق طموحات دنيوية"، "هناك اهتمام واضح من مؤسسة الرئاسة بتجديد الخطاب".

جاء **الإطار الإيجابى** نحو الأزهر فى "أتت الفرصة للأزهر ليسترد زمام الدعوة ويقودها على مستوى مصر والعالم"،"هناك إشارات من الإدارة السياسية ليلعب الأزهر دور التجديد".

جاء **الإطار السلبى** نحو الأزهر فى "دخل لمؤسسة الأزهر في السنوات الأخيرة أعضاء أفكارهم ليست بمنهجية تلك المؤسسة"،"هناك من سافر لبعض الدول وعاد بأفكارها وقد دعم المال وجودهم فى حياة الناس وسيطرتهم على خطاب الإعلام".

مدى الإطار: تم عرض القضية باستخدام إطار محدد من خلال عرض تفاصيل الاستراتيجية التى تقدمت بها الجبهة الشعبية لإستقلال الأزهر إلى رئاسة الجمهورية عن دور الأزهر فى تجديد الخطاب، حيث تم التطرق لمشاكل الأزهر المادية والمؤسسية والتعليمية وصولاً للآليات المناسبة للتواصل مع الرئاسة.

نوع الإطار: جاء **إطار الصراع** فى "حرق الإخوان الكنائس واللعب على وتر الفتنة الطائفية "، "استبعاد كل ما يحض على العنف والتمييز"، "إعادة تفسير آيات القتال"، "دحض الأفكار المتطرفة"، "التصدى للمحاولات الأثمة التى تستهدف تشويه الدين واستغلاله"، "سيحل الخطاب المتشدد بدلاً من الخطاب المعتدل".

وجاء **إطار المسئولية** فى "أئمة ودعاة الأزهر الشريف يقع على عاتقهم الدور الأكبر لتصحيح المفاهيم المغلوطة"، "على علماء الأزهر مراجعة المناهج التى تدرس فى المعاهد الأزهرية"، "تصحيح المفاهيم الخاطئة تقع على عاتقنا جميعاً"، "لابد من وقوف جميع مؤسسات الدولة لوضع منظومة كاملة لتجديد الخطاب وتوضيح قيم ومفاهيم الدين".

العبارات المحورية: جاءت **العبارات السلبية** فى "التطرف والفتاوى التكفيرية – الخطاب المتشدد العنيف – ضعف الإمكانيات – ثقل المسئوليات – لايوجد دعم مادى كاف لطالب الأزهر – حرق الكنائس – اللعب على وتر الفتنة الطائفية – أفكار بعض أعضاء الأزهر الجدد ليست منهجية".

وجاءت **العبارات الإيجابية** في: "الأزهر يقود الدعوة – دحض الأفكار المتطرفة – تصحيح المفاهيم المغلوطة – التسامح وعودة المنظومة الأخلاقية – التصدى للمحاولات الآثمة – الخطاب المعتدل – حراك علمي– إنتاج علمى فقهى – خلق آليات حديثة للتواصل مع الناس".ويتضح مما سبق "تفوق العبارات الإيجابية على السلبية".

اتجاه المعالجة: برز **الاتجاه المؤيد** للقضـية فقد استهل الضيف حديثه بأن تجديد الخطاب ضرورة فى تلك المرحلة وإلا سيحل الخطاب المتشدد العنيف الذى لايعبر عن صحيح الدين محل الخطاب الوسطى، وهو مايتطلب إعادة النظر فى كثير من شئون الأزهر الشريف كمؤسسة دينية وهيئة تعليمية بما يتناسب مع متطلبات الوضع الحالى ومكانتها ودورها المحلية والعالمية، وقد ظهر الاتجاه السلبى نحو بعض أعضاء الأزهر الشريف الجدد ممن تخرجوا من معاهده لكن حُملوا بأفكار لا تتفق مع وسطيته أتوا بها من الخارج ودعموا وجودهم وتصدروا ساحات الإعلام بالمال.

ب- برنامج 30/25:

تم عرض تلك القضية ومتابعتها فى تسع حلقات، اتضح فيها مدى التفاعل مع دعوة الرئيس المستمرة لتجديد الخطاب الدينى واهتمام البرنامج بها بشكل خاص، وقد كانت أولى حلقات عرضها فى حلقة 2015/1/4 من خلال التعليق على خطاب الرئيس فى ذكرى المولد النبوى الشريف والثناء على تكرار سيادته الدعوة للتجديد مرة ثانية بعد إثارته لها فى خطبة ليلة القدر فى رمضان وذلك من خلال قالب الحديث المباشر، وتم متابعتها فى حلقة 1/14 فى إطار تغطيته لتحذير الأزهر دار الأفتاء مجلة شارلى أبدو بعد نشرها لرسوم مسيئة للرسول ومن هنا تطور الحديث عن أهمية مكافحة الفكر المتطرف، وجاء الحديث عن تلك القضية فى حلقة 1/18 من خلال استضافة الدكتور/ ثروت الخرباوى نائب رئيس حزب المحافظين للحديث عن تقييم أداء الأزهر فى تجديد الخطاب الدينى وتم نقل جزء من حوار الرئيس مع قناة سكاى نيوز عربية، وتم متابعتها فى حلقة 1/21 للحديث عن أهمية مراجعة مناهج الأزهر وفكر قيادته بما يسمح بتطهيره وتطويره من خلال حوار مع دكتور/ مختار نوح محامى وعضو سابق بالإخوان المسلمين، وجاءت حلقة 1/27 فى إطار متابعة دور الدولة فى مكافحة الإرهاب من خلال إفشال مخططات الإخوان والتصدي لسيطرتهم على بعض المساجد والمدارس والجمعيات الأهلية واستغلالهم لها فى إشعال الحرائق وإسقاط الدولة فى مقابل تقاعس الحكومة عن تجديد الخطاب الدينى واعتمادها على الأمن فقط، وتم عرضها فى حلقة 1/28 بالتعليق على أداء إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء الأسبق فى مكافحة الإرهاب من خلال لقائه مع وفد من أهالى المطرية بحضور اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية الأسبق ورئيس الجمعية الشرعية بالمطرية (جمعية إخوانية تم التحفظ على أموالها بحكم قضائي) وهو ما يدلل على أن

الرؤية السياسية غائبة لدى الحكومة ومن ثم انعكس ذلك على تقصيرها فى مكافحة الإرهاب بتجديد الخطاب، وجاء الحديث عن تجديد الخطاب فى حلقة 2/2 فى إطار تغطية خطاب الرئيس فى الندوة التثقيفية بمسرح الجلاء مع عرض مقتطفات من كلمته وخاصة حرية العقيدة الدينية والذي انتقد فيه البرنامج تقاعس الأزهر عن التفاعل مع التجديد بالشكل المطلوب، وتناولت حلقة 2/17 القضية من خلال التعليق على حوار الرئيس مع قناة فرانس 24 عن الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا لتجفيف منابع الإرهاب والتي تحدث فيها عن استراتيجيته لمحاربة الفكر المتطرف بما يتسق مع تعاليم الأزهر، وجاءت حلقة 3/25 للتعليق على حوار الرئيس مع إذاعة القرآن الكريم والذي أشاد بجراءة ووعى الرئيس بمتطلبات تلك المرحلة.

الإطار الأساسي: مكافحة الإرهاب (ادعاء الجماعات الإرهابية الإسلام) والفكر المتطرف.

وعن أطر الأسباب: جاءت فى حلقة 1/4 كالتالي:

1- وعى الرئيس بخطورة الفكر الدينى المتردي.

2- ضعف أداء الأزهر (مخترق من الإخوان والسلفيين).

3- تقديس الفكر الديني.

وفى حلقة 1/14 كالتالي:

1- مكافحة الإرهاب (ادعاء الجماعات الإرهابية الإسلام).

2- ضعف أداء الأزهر.

3- تقديس الفكر الديني.

4- الخطاب الدينى المتردي.

وعن حلقة 1/18

جاءت تصحيح الصورة الذهنية السيئة عن الإسلام.

وعن حلقة 1/21 جاء:

1- إدعاء الجماعات الإرهابية الإسلام.

2- ضعف أداء الأزهر (احتكار الأزهر للدين وفكرة الوصائية على كافة أمور الدين).

وفى حلقة 1/27 جاء:

1- مكافحة الإرهاب (ادعاء الجماعات الإرهابية الإسلام).

2- ضعف أداء الأزهر (سيطرة أئمة الإخوان على المساجد والمدارس والجمعيات الأهلية).

وفى حلقة 1/28

جاء ادعاء الجماعات الإرهابية الإسلام.

وفى حلقة 2/2 جاء:

1- مكافحة الإرهاب (ادعاء الجماعات الإرهابية الإسلام).

2- ضعف أداء الأزهر (مخترق من الإخوان والسلفية وفشله فى نشر مفهوم صحيح الدين).

وفى حلقة 2/17

جاء مكافحة الإرهاب (إدعاء الجماعات الإرهابية الإسلام).

وفى حلقة 3/25 جاءت الأسباب:

1- ضعف أداءالأزهر (مخترق من الإخوان والسلفية).

2- تحسين صورة الإسلام لدى الغرب.

أطر الحلول: فى حلقة 1/4 جاءت أطر الحلول كالتالي:

1- تطهير الأزهر من علمائه التابعين للأخوان وتجديد مناهجه.

2- دعوة مثقفى مصر وكتابها للمساهمة فى تجديد الخطاب الديني.

وفى حلقة 1/14 جاءت أطر الحلول كالتالي:

1- خطاب دينى مستنير يتناسب مع متطلبات العصر.

2- دعم الصناعات الإبداعية كالسينما.

3- مراجعة وتعديل مناهج الأزهر.

وعن حلقة 1/18 جاءت في:

1- مشاركة المجتمع فى تجديد الخطاب الدينى (ثورة مجتمعية لتغيير تلك الصورة).

2- مؤسسة جامعة مانعة بعيدة عن الأزهر وبعيدة عن النظام تقود تجديد الخطاب.

وعن حلقة 1/21 جاءت أطر الحلول من خلال:

1- تصحيح أداء الأزهر وتطهيره (أعضاء هيئة التدريس ممن لا يتماشون مع سياق الإسلام الصحيح).

2- فصل الرأى عن الدين.

وعن حلقة 1/27 جاءت فى محاولة اقتراح:

1- دراسة أسباب توطن الإرهاب فى مناطق بعينها.

2- استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب.

وعن حلقة 1/28 تم اقتراح:

1- خطاب دينى مستنير يتناسب مع متطلبات العصر.

2- الاستعانة بدراسات المراكز المتخصصة لخرائط العنف.

وعن حلقة 2/2 تم اقتراح استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب.

وعن حلقة 2/17

تم اقتراح خطاب دينى مستنير يتناسب مع متطلبات العصر.

وعن حلقة 3/25

تم اقتراح مشاركة المجتمع فى تجديد الخطاب الديني.

اتجاه الإطار: جاء **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس فى حلقة 1/4 كالتالى "الرئيس مدرك خطورة الخطاب والفكر الدينى المتردي"، "الرئيس مهموم بحال الخطاب الدينى بمصر"، "الرئيس قدم رؤية ساطعة فى فهم مشاكل الفكر الدينى فى مصر وقال كلاماً لو نفذه المســلمون لتغير الحال".

جاء **الإطار السلبى** نحو الرئيس فى " كيف يُوَلى الرئيس مهمة تجديد الخطاب للأزهر الذى قام بتخريج الإرهابيين"، "الرئيس يولى مهمة تجديد وتطوير الفكر الدينى للمسئولين والمتسببين فى تردى أحواله".

وجاء **الإطار السلبى** نحو الأزهر فى "مطالبة الرئيس الأزهر بإصلاح الفكر الدينى تعنى فشل الأزهر"، "البلد مرتع للإخوان والفكر المتطرف والإرهاب"، "الأزهر مخترق من جماعة الإخوان والسلفيين"، "يقدس علماء الأزهر الفكر الدينى ومن يخالفهم يخرج عن الدين"، "شيخ الأزهر أغلق باب الاجتهاد"، "الأزهر لابد وأن يقوم بثورة أزهرية على مناهجه وعلمائه وشيوخه قبل الثورة الدينية".

وجاء **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس فى حلقة 1/14 كالتالى "الرئيس بوعيه كمواطن ومسئول يدعو لخطاب دينى يتناسب مع العصر".

وجاء **الإطار السلبى** نحو الأزهر فى "لا يمكن أن يُناط للأزهر بمهمة تجديد الخطاب لأنه مسئول عن تقديس الفكر الدينى"، "لولا إن دعوة التجديد من الرئيس كانوا إتهموا تجديد الخطاب بتشويه الدين والكفر".

جاء **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس فى حلقة 1/18 فى "يُحمد للرئيس إنه انحاز وتبنى مفهوم التجديد".

وجاء **الإطار السلبى** نحو الأزهر فى "الأزهر غير مؤهل لتجديد الخطاب و ينسق أوراقه فقط لأن الرئيس طلب ذلك"، "الأزهر جزء من المشكلة فلا يمكن أن يقوم بالحل".

وجاء **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس فى حلقة 1/21 كالتالى "الرئيس صاحب نظرية فى الإسلام السياسي"، "الرئيس فاهم الإسلام الصحيح فى دولة مدنية عصرية".

وجاء **الإطار السلبى** نحو الأزهر فى "عقيدة الإخوان منبعها الأزهر"، "الأزهر يحتكر التفكير والتفسير"، "الأزهر مخترق من الإرهابيين"، "الأزهر لا يعلم كيف يواجه الإرهاب فهو يدين فقط".

وجاء **الإطار السلبى** نحو الحكومة فى حلقة 1/27 "الحكومة تتقاعس عن تجديد الخطاب الدينى ومكافحة الإرهاب بغير الحل الأمني".

وجاء **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس فى حلقة 1/28 "دعوة الرئيس لتجديد الخطاب أساس مكافحة الإرهاب".

وجاء **الإطار السلبى** نحو الحكومة فى "لم يتحر إبراهيم محلب عن الجمعية الشرعية الإخوانية بالمطرية قبل لقائه معها كممثل عن أهالى المطرية"، "وزير الداخلية يتجاهل جريمة تحريض الإخوان على العنف على المواقع الإلكترونية".

وجاء **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس فى حلقة 2/2 "تجديد الخطاب الدينى فكرة ملحة لدى الرئيس تتناسب مع رؤيته لمكافحة الإرهاب"، "أسهم الرئيس بطرح آرائه الشخصية بخصوص حرية الاعتقاد".وجاء **الإطار السلبى** نحو الرئيس "اختيار الرئيس للأزهر يعيق تنفيذ رؤيته لتجديد الخطاب"، "الرئيس يكلف فاشلين للخروج من الأزمة".

وجاء **الإطار السلبى** نحو الأزهر فى "هناك فجوة بين ما يدعو له الرئيس والواقع الإرهابى السلفى فى المنابر"، "تقاعس الأزهر عن تجديد الخطاب لكونه مخترقاً من الإخوان والسلفية"، "منافقو الأزهر يكفرون من يتحدث فى الدين"، "مؤسساتنا الدينية غير مستقلة وغير قادرة على اتخاذ قرارتها منفردة"، "عقيدة الأزهر والسلفيين لا تختلف مع عقيدة داعش".

وجاء **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس فى حلقة 2/17 فى "تأكيد الرئيس على إن مشكلة الإرهاب أساسها الفكر المتطرف يدل على وضوح الرؤية لديه".

وجاء **الإطار السلبى** نحو الرئيس فى "يخطىء الرئيس فى رهانه على موظفى الأزهر فى تجديد الفكر الدينى أو تنقية المناهج من التطرف".

وجاء **الإطار السلبى** نحو الحكومة فى "الحكومة عاجزة عن وقف اختراق جماعة الإخوان لمؤسسة الأزهر"، "أفعال الحكومة لا تتسق مع رؤية الرئيس".

وجاء **الإطار السلبى** نحو الأزهر فى حلقة 1/21 "الأزهر لا يعلم كيف يواجه الإرهاب".

وجاء **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس فى حلقة 3/25 فى "الرئيس قال بمنتهى الجراءة مالم يقله أحد من قبل"، "الرئيس تبنى كل أفكار العقول المصرية المجددة المفكرة منذ عهد محمد على"، "الرئيس تحدث بشجاعه عن تجديد الخطاب وإحساسه عال بأنها مسئولية وضعت على كاهله".

وجاء **الإطار السلبى** نحو الأزهر "الأزهر مستقل كأنه دولة داخل دولة ولا يستجيب للرئيس"، "الأزهر لم يهد شخصاً واحداً أو حتى إرهابى واحد"، "الأزهر لم يقم بأى إنجاز غير إثارة الفتنة فى المذاهب الإسلامية"، "لا يوجد فرق بين الدعوة السلفية وداعش فى العقيدة".

وجاء **الإطار السلبى** نحو الحكومة فى "الرئيس يتحدث بلغة والدولة تتحدث بعكس هذه اللغة"، "الافكار المغلوطة والمشوهة تخرج من أوراق وزراة التعليم والمؤسسات الدينية".

مدى الإطار: جاء **الإطار المحدد** من خلال متابعة تفاصيل القضية باستعراض جهود الرئاسة وتكرار الدعوة لتجديد الخطاب فى أكثر من مناسبة ولقاء، وجاء **الإطار العام** من خلال عرض تجديد الخطاب كجزء من استراتيجية كاملة للقضاء على الإرهاب وعرض أوجه الجهود أو القصور من الجهات المعنية بتلك القضية.

نوع الإطار: جاء فى حلقة 1/4 **إطار المسئولية** فى "الأزهر هو السبب فى تردى أحوال الدين"، "الأزهر هو السبب الرئيسى فى كل ما أل إليه الفكر الدينى فى مصر" **وإطار الصراع** فى "مناهج الأزهر تحض على القتل"، "من يخالف الأزهر يتم تكفيره".

وفى حلقة 1/14 جاء **إطار المسئولية** فى "عجز الأزهر عن مكافحة الفكر المتطرف"، "دعم الدولة للصناعات الإبداعية" **وإطار الصراع** فى "مكافحة الإرهاب"، "مكافحة الفكر المتطرف".

وفى حلقة 1/18 جاء **إطار المسئولية** فى "تجديد الخطاب مهمة المجتمع كله"، **وإطار الصراع** فى "الأزهر لم يكفر داعش ويكفر الأدباء والمبدعين".

وجاء **إطار المسئولية** في21/1 "عقيدة الإخوان منبعها الأزهر".

وجاء **إطار المسئولية** فى 27/1 "تقاعس الحكومة عن تجديد الخطاب الدينى"، "مكافحة الإرهاب ليست قضية أمن بل قضية مجتمعية".

وجاء **إطار المسئولية** فى 28/1 "الحكومة لم تستجب لأولويات مكافحة الإرهاب بتجديد الخطاب كما دعا الرئيس".

وجاء **إطار المسئولية** فى 2/2 "هناك فشل من المؤسسات المعنية بتصحيح مفهوم للدين"،"لابد من تطبيق رؤية الرئيس فى تجديد الخطاب"، "مواجهة الإرهاب كمجتمع ودولة".

وعن حلقة 17/2 جاء **إطار المسئولية** فى "أفعال الحكومة لا تتسق مع رؤية الرئيس فى تجديد الخطاب"، "الحكومة عاجزة أمام إختراق الإخوان للأزهر".

وعلى حلقة 25/3 جاء **إطار المسئولية** فى "الأزهر لم يتفاعل مع المسئولية التى وضعها السيسى عليه فى تجديد الخطاب"، "نحن من أسأنا للإسلام بالغلو والتطرف".

العبارات المحورية جاءت **العبارات الإيجابية** فى "الرئيس مدرك بذهنية متفتحة – ثورة دينية – مكافحة الإرهاب – مكافحة الفكر المتطرف- ثورة مجتمعية لتجديد الخطاب – تصحيح صورة الإسلام – الرئيس صاحب نظرية فى الإسلام السياسى – التجديد فكرة ملحة لدى الرئيس – هناك وضوح رؤية لتجديد الخطاب لدى الرئيس- الرئيس تبنى أفكار العقول المجددة – الرئيس جريء فى عرض أفكاره عن تجديد الخطاب".

وجاءت **العبارات السلبية** فى "الفكر الدينى المتردى – الأزهر مخترق – الأزهر قام بتخريج إرهابيين- البلد مرتع للإخوان – فشل الأزهر – شيخ الأزهر أغلق باب الاجتهاد – تقديس الفكر الديني- الأزهر غير مؤهل – الأزهر جزء من المشكلة – الأزهر يكفر الأدباء – عقيدة الإخوان منبعها الأزهر- الأزهر يحتاج تصحيح – تطهير أعضاء هيئة التدريس – يحتكروا التفكير والتفسير – تقاعس الحكومة – مؤسستنا الدينية غير مستقلة – الحكومة عاجزة – الأزهر فاشل- نحن نسيء لإسلامنا".ويتضح من ذلك تفوق العبارات السلبية عن الإيجابية.

اتجاه المعالجة: يتضح من خلال العرض السابق بروز **الاتجاه المؤيد** نحو القضية نظراً لأهميتها السياسية والأمنية من جانب ولأنها أصبحت من أولويات الرئاسة سواء داخلياً أو خارجياً، إلا أن البرنامج قد عرضها فى إطار تقييمه لمؤسسة الأزهر بداية بضعف أدائها وتحريف مناهجها واختراقها من الإخوان والسلفيين مدللاً على ذلك بظهور الفكر الإرهابى وتردى الخطاب الديني، ومن ثم فلا أمل فى أى تجديد للفكر الدينى طالما من يتولاه هو من تسبب به وقد جاء ذلك طوال التسع حلقات، ويليه الاتجاه السلبى نحو الحكومة حيث تم عرض قصورها عن أداء دورها فى التجديد وأن خطواتها لا تتناسب مع خطوات ورؤية الرئاسة وكثيراً ما كان يلوم على الرئاسة اختيارها للأزهر وبقائه على بعض عناصر من الحكومة.

التعليق على المعالجة الإعلامية لقضية تجديد الخطاب الديني:

بشكل عام جاء الاتجاه المؤيد للقضية ولكن مع اختلاف البرنامجين فى عرضها كالتالى:

- اتضح عدم اهتمام برنامج **من القاهرة** حيث عرض القضية فى حلقة 3/23 بعد عدة أشهر من عرض الرئيس وتكراره لها فى أكثر من مناسبة (المولد النبوى الشريف ـ الندوة التثقيفية بمسرح الجلاء) وحوارات الرئيس الداخلية والخارجية (حوار الرئيس مع قناة سكاى نيوز عربية- حوار الرئيس مع قناة فرانس 24 - حوار الرئيس مع إذاعة القرآن الكريم) ويعكس ذلك تقصير البرنامج الحكومى فى تغطية أحداث هامة شارك فيها الرئيس من جانب وعرض أولوياته المختلفة من جانب أخر على الرغم من اهتمامه بشكل واضح بزيارته الخارجية، وقد عرضها فى حلقة واحدة فقط فى الفقرة الحوارية الثانية من الحلقة لعرض جهود الأزهر فى تجديد الخطاب دون أن يناقش القضية بشكل موسع ويتناول بأبعادها المختلفة بما يتفق مع أهميتها، إلا أنه يُحمد له استضافته عالماً أزهرياً مما قد يثرى الحوار فيما يخص تفاصيل مشاكل الأزهر الداخلية ومتطلباته المختلفة واقتراح آليات للتواصل مع المواطنين والقيادة السياسية.

- وجاء **برنامج** 25/30 على النقيض من البرنامج الحكومى فى عرضه تلك القضية حيث أحتلت المرتبة الأولى من اهتمامه عن باق القضايا بشكل عام حيث قام بتكرارها على فترات قريبة وناقشها بمختلف الأشكال الفنية، فعرضها فى إطار التعليق على مختلف أوجه النشاط الرئاسى من مناسبات دينية أو حوارات داخلية وخارجية أو فى ظل أولويات مواجهة الإرهاب وكثيراً ما كان يثنى على وعى وجراءة الرئيس فى إثارته تلك القضية إلا أن اختياره لمؤسسة الأزهر كان بمثابة فشل مبكر وإجهاض لتجديد الخطاب، وقد برز الاتجاه السلبى أيضاً نحو الحكومة والتى لا تسير بنفس خطوات ورؤى الرئاسة، ومن الجدير بالذكر أنه لم يستضف أى عالم أزهرى أو مسئول حكومى ويعكس ذلك عدم توازنه فى عرضه للقضية.

ثانياً: الضربة الجوية على داعش ليبيا:

القضية الوحيدة التى حازت على اهتمام البرامج جميعاً، وذلك نظراً لفداحة الحدث الإنسانى (ذبح 21 مواطن مصري) والتى تم بثها على مختلف القنوات إلى جانب ما يمثله ذلك من تحدى لهيبة دولة كثيراً ما تعلن مواجهتها وتصديها للإرهاب سواء محلياً أو إقليمياً وصولاً لدعوات عالمية لمواجهته، هذا إلى جانب العزف على وتر الفتنة الطائفية تحت ستار عدم حماية الدولة لكرامة وحقوق أبنائها المسيحيين، وقد لاقت اهتمام القنوات غير المصرية أيضاً نظراً لأن بها طرفاً عربياً، وإن اختلفت توجهاتهما نحو رد فعل القيادة السياسية المصرية تجاه داعش، وسيتم توضيح كيفية عرض كل برنامج على حدة لتلك القضية التى تمس سيادة مصر وأمنها القومى.

أ – برنامج ما وراء الخبر:

ظهرت تلك القضية فى حلقة 2/16 بالتزامن مع رد فعل القيادة المصرية بقصف معاقل داعش وقيادتها بضربة جوية تم التنسيق لها مع قائد الجيش الليبي (اللواء خليفة حفتر)، وقد تم عرض تقرير أكد إن رد الفعل المصرى السريع لم يحقق أهدافه بالقضاء على وقصف الدواعش بقدر إلحاقة الضرر بشكل عام فى ليبيا والذى بدوره قد يستدعى رد فعل آخر من جماعة داعش انتقاماً للفعل المصرى، ثم دار نقاش طوال الحلقة بين كل من أ.د/حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة و أ/ محمد مغرب عضو المؤتمر الوطنى العام الليبى و أ/ محمد هنيد أستاذ العلاقات الدولية جامعة السوربون تناولوا فيه بتوجهات مختلفة ما بين مؤيد ومعارض رد الفعل المصرى وتأثيره الداخلى والخارجي، وقد عرض الطرف الليبى المعارض رفضه لتفاعل قائد الجيش الليبي مع تلك الأحداث، مع الأخذ فى الاعتبار إنه بعد الثورة الليبية قد تفتت مؤسسات الدولة واختلفت توجهات قيادتها، وفى النهاية عبر أستاذ هنيد عن اعتراضه علي تلك الضربة وإن القيادة المصرية تتفاعل مع الإرهاب الداخلى والخارجى بهدف خلق شرعية دولية، ويتضح أن الجانب المصري كان يمثله أ.د/ حسن نافعة لكن كان الاتجاه المعارض هو الغالب، إلي جانب إنه ليس لديه تفاصيل كاملة وأرقام وبيانات متخصصة حول تلك الواقعة فكان

يجب استضافة من يمثل السلطة المصرية فى تلك الواقعة تحديداً حتى يستطع أن يقدم أدلة تفند الأراء المعارضة.

الإطار الأساسي: الرد المتسرع علي ذبح 21 مصرى مسيحى فى ليبيا على يد داعش.

أطر الأسباب: جاءت كالتالي:

1- استعادة هيبة الدولة

2- احتواء غضب المواطنين المصريين.

اتجاه الإطار جاء **الإطار السلبى** نحو داعش كالتالي: "الإرهابيون لاقلب لهم ولا رحمة ولا يدركون أى مصالح إسلامية أو عربية"، وجاء **الإطار السلبى** نحو الرئيس "تُثير السرعة التى نفذت بها الغارات المصرية تساؤلات"، "غارات درنة لم تكن سوى لحظة إشهار لتدخل مصرى قديم فى ليبيا"، "الغارات المصرية اعتداء على السيادة الليبية".

مدى الإطار: جاء **الإطار المحدد** من خلال عرض تفاصيل الضربة الجوية المصرية والتى تم تسميتها (الغارة الجوية) حيث أثار الشك حول جدواها بل إنها قد ألحقت الضرر بسيادة لبيبا، والإطار العام من خلال إستعراض تأثير الوضع السياسى والاقتصادى المصرى على محاولة كسب شرعية داخلية ودولية.

نوع الإطار جاء **إطار الصراع** كالتالي: "الضربة الجوية المصرية انتقاماً لخطف وذبح 21 مصرى مسيحى على يد داعش"، "الضربة الجوية للثأر للمصريين واستجابة لثورة الغضب"، "هناك حرب حقيقية معلنة على مصر ليس فقط فى سيناء ولكن بخلق توترات سياسية طوال الوقت".

وجاء **إطار المسئولية** كالتالي: "على المجتمع الدولى القيام بمسؤلياته نحو داعش ليبيا"، "تدخل الجيش المصرى كان ضرورة لأسباب سياسية"، "من يرتكب جرائم إرهابية هو من يستدعى التدخل الخارجي"، وجاء **إطار الاهتمامات الإنسانية** كالتالي: "ملأت استغاثات أهالى المصريين المخطوفين مصر"، "ظهر المصريون المخطوفون فى فيديو مروع ذبحوا فيه على يد داعش ليبيا".

العبارات المحورية: جاءت **العبارات السلبية** فى "ذبح 21 مصرى - تدخل مصرى فى ليبيا- استدعاء التدخل الخارجي"، وجاءت **العبارات الإيجابية** فى "استعادة هيبة الدولة - الأخذ بالثأر استجابة لأجواء الغضب - مواجهة الإرهاب".

اتجاه المعالجة: جاء **الاتجاه المعارض** نحو القضية وانتقاد رد الفعل المصرى السريع لاختطاف داعش لمصريين عزل ومساوامة السلطة المصرية عليهم، ثم يأتي علينا نهار يوم 16 لنجد دماءهم تسيل وتختلط بماء البحر على مرأى من العالم كله، وقد أثار البرنامج الشكوك حول سرعة رد القيادة المصرية (الضربة الجوية لحماية هيبتها وكرامة أبنائها) على أنها مساس بالسيادة الليبية ومحاولة لإستدعاء تدخل خارجى فى ليبيا، وكأن مصر هى من قامت بالفعل وليست من تثأر لحقها بل وتحمل المجتمع الدولى كله مسئوليته عن توغل تلك الجماعات وتهديدها لأمنها القومى.

ب- برنامج 30/25:

جاء عرضه لتلك القضية فى حلقة 2/16 بالتزامن مع تطور أحداث الذبح ورد الفعل المصرى بضربة جوية لمواقعهم فى ليبيا، وقد تم عرضها فى حلقة كاملة الفقرة الأولى كانت من خلال حديث مباشر أشاد بجراءة الضربة وتأثيراتها الإيجابية الداخلية والخارجية، ثم استضاف فى الفقرة الحوارية الثانية أ/ خالد محمود رمضان الصحفى بجريدة الشرق الأوسط والخبير فى الشئون الليبية وأ/ ماهر فرغلى الكاتب الصحفى والمتخصص فى شئون الحركات الإسلامية و أ/ أحمد كامل البحيرى الباحث السياسى، للحديث حول تقييم الضربة الجوية وتأثيرها على العلاقات المصرية الليبية، وقد تم متابعتها فى حلقة 2/17على خلفية تعليق الرئيس فى حواره مع قناة فرانس24 على احتمال تكرار الضربة الجوية على داعش ليبيا، وقد ألقى البرنامج الضوء على أهمية الحلول السياسية وحذر من استمرار العمليات العسكرية بليبيا، وجاء فى حلقة 2/18 متابعة جهود الرئاسة فى تأمين الحدود مع ليبيا ولقائه مع قادة المنطقة الغربية وشيوخ القبائل وقد تم عرض مقتطفات من كلمة الرئيس فى الفقرة الأولى، ثم تم تناولها فى الفقرة الحوارية مع د/ عبد المنعم السعيد مدير المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية فى إطار تقييمه لاستراتيجية مصر فى مكافحة الإرهاب الداخلى والخارجي.

الإطار الأساسي: الثأر لذبح 21 مصرى مسيحى فى ليبيا على يد داعش.

أطر الأسباب فى حلقة 2/16: جاءت كالتالي:

محاربة الإرهاب فى الداخل والخارج.

أطر الحلول: فى حلقة 2/16:

1- استرتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب.

2- إقالة أعضاء الحكومة غير القادرين على مواجهة الإرهاب.

3- تغيير القائمين على الإعلام لاستخدامهم آليات قديمة فى مواجهة الإرهاب.

4- تدعيم الجيش الليبى بالتسليح والتدريب والخبراء.

5- غلق الصفحات الإلكترونية الخاصة بالتنظيمات الإرهابية.

6- دعم جهود قوى عربية مشتركة وقوى انتشار سريع لمواجهة الجماعات المسلحة.

أطر الأسباب فى حلقة 2/16 لم يتم عرض أى أسباب.

أطر الحلول فى حلقة 2/17: جاءت كالتالي:

1- التدخل فى الملف الليبى عن طريق الجهود السياسية.

2- ممثل لرئيس الجمهورية فى الملف الليبي.

3- تجديد الفكر الدينى.

أطر الأسباب فى حلقة 2/18: جاءت كالتالي:

- التصدي ومواجهة الإرهاب.

أطر الحلول فى حلقة 2/18: جاءت كالتالي:

1- استرتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب.

2- تحالف عربى ودولى لمواجهة الإرهاب.

اتجاه الإطار: جاء فى حلقة 2/16 **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس فى "الضربة الجوية موقف بطولى وقرار سريع من الرئيس"، "رد الفعل المصرى كان حاضراً وسريعاً وقوياً وجماهيرياً"، "الضربة الجوية رسالة للشعب بإننا قادرون على استرداد حق الشهداء"، "الضربة الجوية نداء للشعب المصرى بأنه لن يُسمح بالنيل من كرامته"، "استيقظ الشعب المصرى على الضربة الجوية بعد الإحباط من المذبحة"، "الضربة الجوية العسكرية رد اعتبار لمكانة مصر واستعادة هيبتها بالخارج"، "الضربة الجوية زادت من شعبية الرئيس فى مصر وليبيا على السواء"، "الرأى العام فى ليبيا لديه ميول بأن مصر هى السند له فى ظل تجاهل المجتمع الدولى له".

جاء فى حلقة 2/17 **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس فى " رؤية الرئيس فى مكافحة الإرهاب تستحق الإعجاب والتقدير".

جاء فى حلقة 2/18 **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس فى "حرص الرئيس على تفقد الحدود ولقائه بشيوخ القبائل يؤكد على أن المواجهة العسكرية تسير بالتوازى مع الدعم الشعبى"، "مواجهة الرئيس للإرهاب بيد تبنى ويد تحمل سلاح"، "نجاح الضربة العسكرية دليل على جهد متقن".

وجاء **الإطار السلبى** فى حلقة 2/16 نحو الحكومة فى "الجهاز الحكومى مترهل"، "الحكومة سلفية الهوى"، "الرد السياسى لا يزال بطيئاً"، و**الإطار السلبى** نحو الأزهر فى "علماء الأزهر دعاة للقتل والردة"، "علماء الأزهر منتمون لجماعة الإخوان المسلمين"، و**الإطار السلبى** نحو وسائل الإعلام "يجب تغيير القائمين على الإعلام جميعاً".

وجاء **الإطار السلبى** فى حلقة 2/17 نحو الحكومة فى "وزارة الخارجية جهاز بيروقراطى يدير بالأمن مش بالسياسة"، "قرارت الحكومة غير سريعة فى تعاملها مع الإرهاب"، "الحكومة لا تدير أوراق مكافحة الإرهاب الداخلية والخارجية جيداً".

وجاء **الإطار السلبى** فى حلقة 2/18 نحو الحكومة فى "التعامل الحذر للحكومة يؤكد غياب الاستراتيجية السياسية".

مدى الإطار: جاء **الإطار المحدد** فى عرض تأثير قرار الضربة الجوية الحاسم داخلياً وخارجياً وقد تم عرض **إطار عام** للقضية بعرض صورة عامة للوضع الليبى وتوغل الإرهاب به فى ظل تجاهل دولي، وتقييم أداء المؤسسات المصرية فى مواجهة الإرهاب.

نوع الإطار: جاء فى حلقة 2/16 **إطار الصراع** كالتالي: "مصر ردت على مذبحة أمس بضربة جوية تستهدف مواقع داعش"، "توعدت داعش الجيش المصرى بعمليات داخلية للرد على الضربة العسكرية"، "داعش تسعى لجر مصر لمواجهة مباشرة لتخفيف الضغط على مواقع الإرهاب فى سيناء"، "كثير من القوى الدولية تسعى لاستدراج مصر لخوض حرب برية".

وعن **إطار المسئولية** جاء كالتالي: "هناك بطء شديد من الحكومة فى التعامل فى الملف الدينى والإعلامى والسياسي"، "تأخرنا فى التعامل مع الملف الليبى خارجياً"، "وسائل الإعلام تعتمد على آليات قديمة فى مواجهة الإرهاب"، وعن **إطار الاهتمامات الإنسانية** "استرداد حق الشهداء".

جاء فى حلقة 17/ 2**إطار الصراع** كالتالي: "المواجهات الأمنية حتمية لكنها غير كافية للقضاء على الإرهاب"، **إطار التعاون** "يجب أن تتدخل مصر فى الملف الليبى عن طريق الجهود السياسية والمخابراتية"، **إطار المسئولية** "تأخرنا كثيراً بالتواجد خارج حدودنا".

جاء فى حلقة 2/18 **إطار الصراع** كالتالي: "زيارة الرئيس للمنطقة الغربية ولقائه بالقوات المسلحة يدلل على إنها جبهة قتال"، "الضربة العسكرية رداً على مقتل المصريين المختطفين"، "نكافح الإرهاب فى سيناء وليبيا"، **إطار المسئولية** "يجب على الحكومة مواجهة التحديات بشجاعة".

العبارات المحورية: جاءت **العبارات السلبية** كالتالي: "مذبحة – إرهاب – الحكومة مترهلة – فشل الأزهر- تغيير القائمين على الإعلام -جر مصر لحرب برية – الحكومة جهاز بيروقراطي- الفكر المتطرف – تعامل حذر مع الإرهاب – غياب الاستراتيجية".

وجاء **العبارات الإيجابية** فى "شعبية واسعة – استرداد حق الشـهداء – موقف بطولى – شفاء غليل – استعادة هيبة الدولة – وقف التطرف والإرهاب- استراتيجية شاملة لكافحة الإرهاب – جهد متقن – يد تبنى ويد ترفع سلاح– تحالف عربى ودولي– مصر تقود".ويتضح مما سبق تفوق العبارات السلبية والإيجابية، إلا أن العبارات الإيجابية كانت موجهة نحو الرئاسة وقرارها والعبارات السلبية كانت موجهة نحو الجماعات الإرهابية والحكومة.

اتجاه المعالجة: يتضح من خلال العرض السابق بروز **الاتجاه المؤيد** للضربة الجوية السريعة والتى أثلجت صدور المصريين وحفظت لهم كرامتهم وهيبة دولتهم وطمأنتهم بوجود إرادة سياسية جريئة، مدعومة بجيش قوى تتحدى الإرهاب الداخلى وتصمد أمام محاولات الجر لحروب برية خارجية تستنفذ فيها قوتها، فى ظل ظروف إقليمية لدول جوار مستباحة من الإرهاب ومجتمع دولى صامت.

ج- برنامج من القاهرة:

جاء عرضه لتلك القضية فى حلقة 2/16 بالتزامن مع رد الفعل المصرى بضربة جوية على مجزرة داعش ليبيا تحت عنوان " محاربة مصر للإرهاب هى دفاع عن الإنسانية كلها"، وذلك فى حلقة كاملة حيث تم استضافة د/ مدحت الشريف خبير فى الشئون الاقتصاد السياسى وسياسات الأمن القومى ود/ منذر سليمان مدير مركز الدراسات الأمريكية والعربية والباحث فى شئون الأمن القومي، للحديث حول الأسباب الحقيقية وراء تلك المذبحة وتقييم رد الفعل المصرى دون الانزلاق فى حروب تسعى بعض الدول للزج بمصر فيها، وفى النهاية تقييم دور المجتمع الدولى فى محاربة الإرهاب أو حتى دعمه للدول المتضررة.

الإطار الأساسي: الثأر لذبح 21 مصرى مسيحى فى ليبيا على يد داعش.

أطر الأسباب: التصدي ومكافحة الجماعات الإرهابية.

أطر الحلول: أن يتحمل المجتمع الدولى مسئوليته بالتحرك الفورى ضد التنظيمات الإرهابية.

اتجاه الإطار: جاء فى حلقة 2/16 **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس في "رد الرئيس على داعش كان للأخذ بحق المصريين ومن أجل الكرامة والإنسانية عامة"، "النجاح الكبير الذى حققته الضربة أفضل رد على إراقة دم ال21 شهيد"، "القصف المصرى الليبى ليس قصفاً إنفعالياً"، "يهدف الرئيس من القصف حشد رأى عام عالمى ضد الإرهاب"،"سيظل الشعب المصرى يثق فى قيادته وقدرتها على حماية مواطنيها فى الداخل والخارج"، "الضربة الجوية سببت خللاً فى معادلة داعش".

الإطار الإيجابى نحو الحكومة "تحركات وزارة الخارجية أثبتت أن المؤسسة الدبلوماسية قوية".

الإطار السلبى نحو داعش "التنظيمات الإرهابية المختلفة تتبنى أيدولوجيات متطرفة لتحقيق أهداف خبيثة"، "مذبحة داعش تهدف لضرب الوحدة الوطنية"، "تسعى داعش لزعزعة الثقة فى الجيش المصرى والقيادة السياسية".

الإطار السلبى نحو أمريكا "أمريكا لا تقدم الدعم لمصر على المستوى المطلوب"، "هناك موقف انتقائى فى تفاعل أمريكا مع الجماعات الإرهابية".

مدى الإطار: جاء **الإطار العام** فى عرض المراحل التى سبقت قرار الضربة الجوية وقد تم عرض **إطار محدد** للقضية من خلال تقييم رد فعل المجتمع الدولى والدول الكبرى فى مواجهة الإرهاب أو التفاعل مع الدول المتضررة منه.

نوع الإطار: جاء **إطار الصراع** كالتالي: "شن الجيش المصرى ضربات ضد تنظيم داعش رداً على مقتل 21 مصرى"، "الضربات المصرية حققت أهدافها بدقة"، "الضربات الجوية إنذار لأى محاولة للمساس بالمواطن المصرى".

وعن **إطار المسئولية** جاء كالتالي: "طالبت مصر المجتمع الدولى بتحمل مسئولياته والتحرك الفورى ضد التنظيمات الإرهابية"، وعن **إطار الاهتمامات الإنسانية** " قدم الرئيس واجب العزاء فى ضحايا العمليات الإرهابية الغاشمة على يد تنظيم داعش"،" أعرب الرئيس عن مواساته أسر الضحايا"، "أكد الرئيس فى زيارته لأسر الضحايا أنهم سيلقون كامل الاهتمام من كافة أجهزة الدولة".

وعن **إطار الاستراتيجى** "التنظيمات الإرهابية المختلفة تمثل تهديداً للأمن والسلم الدوليين"، "التهديد من الحدود الغربية هو التهديد الأول قبل سيناء"، وعن **إطار التعاون** "القوات المصرية نسقت مع القوات الليبية لتنفيذ الضربات وتم قصفهم بدقة"، "دعا الرئيس المصريين مسلمين ومسيحيين إلى وحدة الصف والتكاتف".

العبارات المحورية: جاءت **العبارات السلبية** كالتالي: "ضحايا- إرهاب – أيدولوجيات متطرفة – تهديد الأمن والسلم الدوليين – تهديد الحدود الغربية – جر مصر لحرب برية – موقف أمريكا مع الإرهاب غير حاسم- ضرب الوحدة الوطنية".وجاء **العبارات الإيجابية** فى "وحدة الصف- مواساة أسر الضحايا – أخذ حق المصريين – الضربات حققت أهدافها – المؤسسة الدبلوماسية قوية – حشد رأى عام عالمى ضد الإرهاب – الشعب المصرى يثق بقيادته".ويتضح أن العبارات السلبية كانت موجهة ضد الجماعات الإرهابية والعبارات الإيجابية كانت موجهة للرئيس والحكومة.

اتجاه المعالجة: يتضح من خلال العرض السابق بروز **الاتجاه المؤيد** للضربة الجوية والتأكيد على أن هذا الرد السريع والحاسم قد سبقته خطوات وخطط مختلفة، وهو ما يؤكد على قدرة الإدارة المصرية على أخذ قرارت حاسمة وليست متسرعة يتم فيها استغلال كافة الأجهزة والمؤسسات الدبلوماسية والمخابراتية والتعاون مع ليبيا لتحديد الأهداف بدقة، فى ظل تخاذل المجتمع الدولى والدول الكبرى أمام تفشى تلك الجماعات التى تهدد الأمن العالمى ودون أى مساعدات فعلية لمصر وليبيا.

د- برنامج المساء:

عرض تلك القضية فى حلقة 2/16 فى إطار تعاون القيادتين المصرية والليبية فى تحديد وقصف مواقع داعش الإرهابية وقيادتها، مفصلاً النجاحات والأضرار التى أصابت داعش وذلك من خلال عرض حوار مع اللواء صقر الجيوشى لتناول وعرض تفاصيل تلك الضربات.

الإطار الأساسي: الثأر لذبح 21 مصرى مسيحى فى ليبيا على يد داعش.

لم يتم عرض أى أطر للأسباب أو الحلول.

اتجاه الإطار: جاء **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس في" مصر حست بالليبيين وبمشكلتهم".

مدى الإطار: جاء **الإطار المحدد** فى عرض وتفصيل الضربات التى أصابت درنة الليبية معقل قيادات داعش ومخازن أسلحتهم ومعسكرات تدريبهم، فى ظل تعاون ناجح مع القيادة المصرية التى ساندتهم فى حربهم ضد الإرهاب.

نوع الإطار: جاء **إطار الصراع** كالتالي: "قصف الطيران المصرى والليبى لمواقع داعش فى درنة"، "استهدفت الضربات المصرية منازل قيادى داعش ومعسكرات تدريبهم"، "أسفرت الضربات عن مقتل سبع من مسلحى التنظيم"، وعن **إطار التعاون** "مصر حست بالليبيين وبمشكلتهم".

العبارات المحورية: جاءت **العبارات الإيجابية** كالتالي: " تعاون، لاتوجد إصابات لمدنيين، مصر حست بينا، ضرب قيادات داعش".ويتضح غياب العبارات السلبية.

اتجاه المعالجة: يتضح من خلال العرض السابق بروز **الاتجاه المؤيد** للضربة الجوية وذلك من خلال التأكيد على نجاح التعاون الثنائى المصرى الليبى لضرب العدو الإرهابى، وعرض الأضرار المختلفة التى لحقت بداعش وقيادتها فى ظل صمت إقليمى ودولى قد يكون متعمد.

التعليق على المعالجة الإعلامية لقضية الضربة الجوية على داعش ليبيا:

بشكل عام جاء الاتجاه المؤيد نحو القضية (فيما عدا برنامج ما وراء الخبر) **وقد تم عرضها كالتالي:**

برز اهتمام **برنامج ما وراء الخبر** كعادته بالشأن السياسى كما ظهر سابقا، وعلى حين أن كان من أهم أسباب تلك الضربة هى مذبحة المصريين والتى بثتها كل القنوات على حدا سواء إلا أن البرنامج أكد على إن الغارة الجوية المصرية (على حد وصفه) قد أضرت بدولة شقيقة وبسيادتها على أرضها وإنها لم تحقق أى نجاحات بل كانت لاكتساب شرعية خارجية وتهدئة لغضب داخلي، وقد اكتمل هذا النقد بعرض طلب مصر مجلس الأمن للتدخل فى مكافحة الإرهاب فى ليبيا ودعم السلطة الوطنية، أى إنه بذلك ينتقد خطوات وجهود الرئاسة المختلفة سواء العسكرية أو الدبلوماسية الداخلية أو الخارجية مما يعنى قبول ما حدث دون أى رد فعل، بل وعرض التأثير السلبى لتلك الضربات المتسرعة فقد توعدت داعش بالثأر من الغارات المصرية (التى لم تصبهم كما أكد البرنامج)، هذا إلى جانب توعد بعض العناصر الليبية بتقديم طلب دولى ضد مصر (دون اهتمام تلك العناصر الليبية أساساً بتوغل الإرهاب بها وعمل أى تحرك مضاد).

وعن **برنامج 25/30** فقد جاء اهتمامه بالقضية وعرضها على أكثر من حلقة وقد أشاد فيهم بالقرار الحاسم الذى شفى غليل كل مصرى وأعاد كرامة وهيبة الدولة بل وزاد من شعبية الرئاسة داخلياً وخارجيا، ولكنه حذر من محاولة جر الجيش المصرى لحروب ومعارك برية تستنفذ طاقته وتشتت جهوده، وقد عرض اتجاه سلبى نحو الحكومة والأزهر لتقصيرهما فى محاربة الإرهاب سواء بغياب الرؤية والتخطيط (الحكومة) أو لأنه غير جدير بقيادة تلك الحرب والمسئولية الملقاة عليه (الأزهر) وهو اتجاه دائم فى عرضه لأى قضية.

جاء اهتمام **برنامج من القاهرة** فى عرض تلك القضية من خلال استضافته لأساتذة جامعيين للتعليق على مراحل اتخاذ قرار الضرب الذى وصف بأنه (سريع وحاسم) والاهتمام بعرض تفاصيل الخطط البديلة والتفاوضات مع داعش وقبائل ليبيا قبيل تلك المذبحة، مع مراعاة توضيح السياق القانونى لتلك الحالة من الثأر السياسى سواء (الأسباب - حدود الرد) مع ضرب أمثلة تاريخية وعرض دور الدول الكبرى راعية حقوق الإنسان والحريات وصمتها المتعمد عن تلك التجاوزات السياسية والخروقات الإرهابية، وتم عرض الطلب المصرى لمجلس الأمن لدعم الجيش الليبى ووحدة الصف الليبى ضد الزحف الإرهابى فالإرهاب يمس السلم والأمن القومى العالمي.

اهتم **برنامج المساء** بعرض تلك القضية من خلال التركيز على بعد التعاون المصرى الليبى فى تحقيق انتصارات فعلية تم ذكر مداها وعددها، وتم عرض حوار للواء الليبى صقر الجيوشى والذى أثنى على الدور المصرى فى مقاومة الإرهاب فى ليبيا فى ظل عدم تسليح الجيش الليبى وتفتت مؤسسات الدولة وعناد دولى فى التعامل مع الوضع الليبي، ويتفق ذلك مع أجندة البرنامج فى عرض كل ماهو مصرى ذو طابع عربي.

المبحث الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية

فى إطار محاولة التعرف على مدى تأثير أساليب معالجة القضـايا المعروضة عن مؤسسة الرئاسة المصرية فى البرامج الحوارية بالقنوات المختلفة على اتجاه الجمهور المصرى نحو أدائها (الجزئى والعام)، تم اختيـار اقلـيم القاهرة الكبرى بما يتضمنه من محافظات (القاهرة – الجيزة – القليوبية)' وقد تم اختيار عينة عمدية من البالغين المصريين (18 عامـاً فأكثر) مع الأخذ فى الاعتبار إنه تم اختيار العينة بالتساوى ما بين الذكور والإناث بمعدل 200 مفردة لكل منهما.

النتائج العامة للدراسة الميدانية

1- البرامج الحوارية التى يتابعها المبحوثين:

إن برنامج 25/30 يأتى فى المرتبة الأولى من حيث المتابعة بنسبة 93.8% مع الأخذ فى الاعتبار إنه من تقديم الإعلامى ذى الخبرة الصحفية والتاريخ السياسى إبراهيم عيسي، ويليه بنسبة قريبة فى المرتبة الثانية برنامج من القاهرة بـ 93%، وهو ما قد يُعد مؤشراً على تطور البرامج المصرية بشكل عام وارتفاع مصداقيتها لدى المشاهد، وهو ما يتناسب مع متطلبات تلك الفترة حيث تتوالى الأحداث وتتشابك ومن ثم تحتاج مزيداً من التخصص والتحليل بل ومزيداً من الدقة والأمانة فى نقل الأحداث.

وحصد برنامج ما وراء الخبر بـ43% المرتبة الثالثة لكن بفارق كبير عن متابعة القنوات المصرية ويتفق ذلك مع عرضه لقضايا مختلفة عما تعرضه القنوات المحلية فى الدول الأم أو نفس القضايا من توجهات وضيوف مختلفين، إلا أن ذلك فى إطار خدمة البرنامج لتوجهاته السياسية ومواقفه الدولية، ومن ثم قد يهتم المشاهد بمتابعته حتي يتعرف علي التوجهات المختلفة للقضايا البارزة.

2 - عدد البرامج الحوارية التى يتابعها المبحوثين:

أن متابعة ثلاثة برامج حوارية يأتى فى المرتبة الأولى، وقد يرجع ذلك لرغبة الجمهور فى تكوين صورة كاملة عن القضية من خلال معرفة كل ما يُثار عنها فى مختلف الشاشات ويؤكد ذلك أن الجمهور ليس متلقياً سلبياً للرسالة الإعلامية، وجاء فى المرتبة الثانية متابعة برنامج واحد وقد يعكس ذلك انتماء المشاهد لبرنامج ما وثقته فيه ومن ثم يكتفى بمشاهدته، وجاء فى المرتبة الأخيرة متابعة أربعة برامج مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف جنسية تلك القنوات وتوجهاتها.

3- اتجاهات المبحوثين نحو مصداقية قنوات الدراسه:

- اتجاهات المبحوثين نحو مصداقية قناة On TV:

أن اتجاهات الجمهور نحو مصداقية القناة فى المرتبة الأولى هو "**إنها تعتمد على الخبراء والمتخصصين فى تحليل الأحداث**" وقد يعكس ذلك حرص مشاهديه على تحليل الأحداث بشكل متعمق ومن مصادر موثوق فيها بحيث تعرض آراء مدعومة بمعلومات، ويتفق ذلك أيضاً مع قدرة مذيع البرنامج على تحليل القضايا السياسية والأمنية البارزه فى تلك الفتره، وجاء فى المرتبة الثانية "**أثق أنها تعرض الواقع السياسى الفعلى دون تزييف بالحذف أو الإضافه**" وهو ما يُعد مؤشراً جيداً على وعى الجمهور بأهمية الدقة فى العرض دون أن تؤثر السياسة التحريرية للقناة عليه بشكل قد يمس مهنيتها، خاصة فى ظل تزايد جرعة النقد والتهويل أحيانا فى بعض البرامج من أجل جذب الجمهور أو لخدمة توجهات ما والذى قد يؤثر على نقل وعرض بعض القضايا باختزال أوحذف بعض جوانبها، وجاء فى المرتبة الثالثة "**تسعى لخدمة الجمهور وتعرض القضايا التى تهم الناس**"فعلى الرغم من أهمية القضايا السياسية أو اقتصادية لكن تظل القضايا التى تمس المواطن بشكل مباشر وتؤثر عليه هى محور اهتمامه الأول، وجاء فى المرتبة الرابعة "**أكثر جراءة فى عرض القضايا السياسية**" ويعكس ذلك وعى المشاهد بأهمية الجراءة فى عرض القضايا لكنها تلى أهمية القضية لديه والتزام البرنامج بمسئوليته الاجتماعية، وجاء فى المرتبة الأخيرة "**تعرض القضايا بحياد دون محاولة لتوجيه الجمهور نحو اتجاه ما**" وقد يعكس ذلك وعى المشاهد لطبيعة البرامج الحوارية والتى قد تتيح عرض

مختلف الأراء لكن تظل تحمل توجهاتها الخاصة نحو القضية المعروضه، فلا يوجد برنامج محايد بشكل تام إلا البرامج الإخبارية أو الأخبار.

- اتجاهات المبحوثين نحو مصداقية النيل للأخبار:

حول اتجاهات المبحوثين نحو مصداقية النيل للأخبار أنها "**تراعى قيم ومصلحة المجتمع المصرى ويشعر بدوره تجاهه**" فى المرتبة الأولى وهو ما قد يعكس وعى المشاهد بأهمية الدور الاجتماعى للإعلام ومسؤليته تجاه البلد خاصة فى ظل التوترات السياسية والمصالح المتضاربة من حولنا، والذى ينعكس بالتالى على ثقة المشاهد التى أوضحت أن حوالى نصف العينة يتابعون ثلاثة برامج حوارية يومياً مما يعطيهم الفرصة للمقارنة، وجاء فى المرتبة الثانية أنها "**تسعى لخدمة الجمهور وتعرض القضايا التى تهم الناس**" وبنسبة متقاربة مع المرتبة الأولى مما يعنى تفوق معيار الأهمية عن غيره من المعايير الإخبارية الأخرى، وجاء فى المرتبة الثالثة "**تعتمد على الخبراء والمتخصصين فى تحليل الأحداث**" ويتفق ذلك مع طبيعة القضايا المعروضة وحرص البرنامج على استضافة الأكاديمى ومن ثم يراعى اختيار ضيوف ومصادر تتيح تدعيم الرأى بمعلومات ذات ثقل، وجاء فى المرتبة الأخيرة "**أكثر جراءة فى عرض القضايا السياسية**" وقد يرجع ذلك لإنها قناة مصرية حكومية ومن ثم فلازال المشاهد يؤمن بأنها لاتزال تحت سقف منخفض من الحرية، ولكن ذلك لم يتعارض أيضاً مع نسبة المشاهدة العالية.

- اتجاهات المبحوثين نحو مصداقية قناة الجزيرة:

إن اتجاهات المبحوثين نحو مصداقية قناة الجزيرة فى المرتبة الأولى هو "**تعتمد على الخبراء والمتخصصين فى تحليل الأحداث**" حيث تواصل برنامج ما وراء الخبر مع ضيوف من خلال (الاتصال عبر الأقمار الصناعية) فى المرتبة الأولى والتى تمكنه من التواصل مع كثير من الضيوف المتخصصين من مختلف الجنسيات والدول دون حاجة فعلية لوجودهم، إلا إن ذلك كان فى إطار سعيه لدعم توجهه العدائى نحو الرئاسة بكل السبل من تخصصات وجنسيات مختلفة، وجاء فى المرتبة الثانية "**اشعر بكفاءة المذيع وقدرته على إدارة الحوار**" وهو ما يُعد مؤشراً جيداً عن وعى الجمهور لأهمية أن يمتلك مذيع البرنامج أدوات إدارة الحوار خاصة فى عرض القضايا الخلافية والمثيرة والتى كثيراً

ما تعرض عن مصر فى هذا البرنامج والتى تحتاج قدرة عالية للتحكم فى الحوار، وجاء فى المرتبة الثالثة "**أكثر جراءة فى عرض القضايا السياسية**" ويتفق ذلك مع نوعية القضايا التى يهتم البرنامج بعرضها عن مصر والتى تحمل منحى سياسياً يتفق مع توجهه القناة العدائى ضد السلطة فى مصر ومن ثم قد يعتبرها البعض جراءة فى التناول، وجاء فى المرتبة الأخيرة من مستوى ثقة المبحوثين فى البرنامج "**أثق أنها تعرض الواقع السياسى الفعلى دون تزييف بالحذف أو الإضافة**" حيث انفرد برنامج ما وراء الخبر بعرض قضايا لاتناسب الأحداث بمصر نقلاً عن قناة مكملين الإخوانية، وقد يرجع ذلك للسياسة التحريرية للبرنامج والتى تقوم بعرض قضايا مثيرة عن مصر بدون تدقيق كافٍ إلى جانب تجاهل الأحداث الإيجابية البارزة والتى تعرضها باقى شاشات العالم وذلك لخدمة توجهاتها السياسية ضد مصر بعد 30 يونيو.

- اتجاهات المبحوثين نحو مصداقية قناة Skynews Arabia:

أن أهم أسباب تقييم مصداقية الجمهور للقناة هو "**أنها تعتمد على الخبراء والمتخصصين فى تحليل الأحداث**" وقد يرجع ذلك لقدرة برنامج المساء للوصول لمصادر معلومات خاصة فى ظل استخدامه لوسائل اتصال متطورة وحرصه على استضافة خبراء فيما يخص الشأن المصرى، وجاء فى المرتبة الثانية "**أشعر بكفاءة المذيع وقدرته على إدارة الحوار**" ويتفق ذلك مع اهتمام البرنامج بعرض قضايا العالم العربى بشكل عام مما يحتاج درجة عالية من الكفاءة والثقافة والوعى خاصة فى ظل استضافته لخبراء ومتخصصين، وجاء فى المرتبة الثالثة "**تعرض القضايا بشكل شامل من مختلف الزوايا وتفسر أبعادها المختلفة**" وقد يرجع ذلك لاستضافة البرنامج لأكثر من ضيف ليحلل القضايا ويرصد إطار عام لها، وجاء فى المرتبة الأخيرة "**تراعى قيم ومصلحة المجتمع المصرى وتشعر بدوره تجاهه**" وقد يرجع ذلك لطبيعة القناة والسياسة التحريرية لها، فهى تتخذ فى كثير من الأحيان اتجاهات محايدة نحو الدول الأخرى ومن ثم ليس لها دور واضح نحو المجتمع المصرى إلا أنه أيضاً ليس دوراً سلبياً.وبالرجوع للمقاييس التجميعية اتضح غلبة المستوى المرتفع.

4- الانتماء الحزبى للمبحوثين:

جاءت نسبة غير المنتمين لحزب جاءت فى المرتبة الأولى بــ 97.2% وقد يعكس ذلك التناقض ما بين الاهتمام السياسى والذى انعكس بشكل ما من خلال مشاهدة أكثر من ثلاث برامج حوارية يومية، ومستوى الوعى الحزبى لديهم، ويأتى ضعف المشاركة الحزبية معبرة عن الواقع المصرى فعلى الرغم من تأسيس كثير من الأحزاب بعد 25 يناير تحمل أهداف ومسميات تحمل معنى التغيير السياسى، إلا أن حداثة عهدها أو ضعف إمكانياتها أو الصورة الذهنية السالبة عن الأحزاب سابقاً يظل لها تأثير واضح، وجاء فى المرتبة الثانية نسبة المنتمين لأحزاب سياسية ليؤكد على أن الحياة الحزبية تأتى فى المرتبة الأخيرة لدى الجمهور.

5- الأحزاب السياسية التى ينتمى لها المبحوثين:

أن **حزب الحرية والعدالة** جاء فى المرتبة الأولى بنسبة 45.4% من إجمالى المنتمين للأحزاب إلا أنه بشكل عام لا يتعدى نصف إجمالى عينة المنتمين (2.8%)، وجاء فى المرتبة الثانية كل من **حزب الوسط** و**الوفد** بنسبة 27.3%، ويتضح بشكل عام أن الأحزاب الدينية تشغل مساحة ما من التواجد الحزبى وإن ظل ضعيفاً

6- الفاعلية السياسيه:

- الفاعلية السياسية (الداخلية) للمبحوثين:

أن أعلى درجات الموافقة كانت نحو عبارة " **أحرص على متابعة الأحداث السياسية التى تمر بها مصر**"، وقد يرجع ذلك إلى كثرة وتلاحق الأحداث السياسية التى تمر بها مصر مؤخراً، والتى تلقى بظلالها على الوضع الاقتصادى والاجتماعى ومن ثم قد تحظى على اهتمام كثير من المشاهدين، وتليها فى درجة الموافقة **"أهتم بمناقشة الآخرين عن أهم التطورات التى تشهدها مصر"** ويعكس ذلك رغبة المبحوث فى التفاعل مع من حوله واهتمامه بتكوين رأى وصورة شاملة عما يحدث، وجاء فى المرتبة الثالثة عبارة **"أدرك أهمية وتأثير صوتى وأشارك فى الأحداث السياسية الهامة بمصر"** و يدل

ذلك على أن الرأى الذى يتبناه الفرد ويحرص على التعبير عنه ومناقشته مع الآخرين قد يخلق لديه رغبة قوية فى التفاعل مع الأحداث السياسية من حوله ويتفق ذلك مع كثرة الأحداث التى تحتاج إلى مشاركة المواطن المصرى حتى تكتمل مؤسسات الدولة (الاستفتاء على دستور 2014- انتخابات الرئاسة- الانتخابات البرلمانية)، وجاء فى المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة "**لا أشعر بدقة معلوماتى فى الفترة الحالية عندما أتحدث عن السلطة التنفيذية**" وقد يرجع ذلك لأن حرص الفرد على إثراء معلوماته السياسية من خلال متابعة تلك البرامج الحوارية والنقاش السياسى والمشاركة الفعلية فى الأحداث الهامة قد يؤثر ايجابياً على معلوماته ومستواه المعرفى.

- الفاعلية السياسية (الخارجية) للرئاسة:

أن أعلى درجات الموافقة كانت نحو عبارة "**تستجيب القيادة المصرية لما يُعرض فى الإعلام من شكاوى المواطنين**" وهو ما يعكس شعور المواطن باهتمام القيادة بالتواصل معه من جانب وبأهمية ودور الإعلام كوسيط بين السلطة والجمهور من جانب آخر، وجاء فى المرتبة الثانية من حيث درجات الموافقة عبارة "**القيادة على وعى دائم بأهمية مطالب المواطنين ولذلك قامت بتشغيل خط ساخن وبريد الكترونى للشكاوى والمقترحات**"، ومؤخراً تم تفعيل اسأل الرئيس على فيس بوك حتي يتسنى للرئيس معرفة ما يدور فى بال المواطنين من أسئلة مباشرة ويرد عليها، ويدلل ذلك على رغبة القيادة السياسية فى استغلال كافة وسائل التواصل سواء التقليدية أو الحديثة لضمان التفاعل مع الجمهور، وجاء فى المرتبة الرابعة "**تحرص السلطة السياسية على التواصل واللقاء مع فئات مختلفة من الشعب**" حيث تفتح الرئاسة قنوات للتواصل المباشر من خلال لقاءاتها بفئات معينة من الجمهور كالشباب والمثقفين وغيرهم، وهو ما قد يساعد على الاستماع لمشاكلهم واحتياجاتهم بما يضمن التفاعل معها بشكل مباشر، وجاء فى المرتبة الأخيرة "**تُولى الدولة اهتماماً واضحاً بتفهم المطالب الفئوية**" ويتفق ذلك مع اهتمام الدولة بتوفير وسائل للتعبير عن الرأى لكن دون أن يؤثر ذلك بالسلب على الحياة اليومية ومصالح المواطنين، حيث إنها تستجيب للمطالب التى تستحق تدخل رئاسى مثل إضراب مصر للطيران ولكن فى إطار عدم الإضرار بالغير أو التعبير بشكل غير ملائم قد يؤثر على حالة الإستقرار، وبالرجوع للمقاييس التجميعية للدراسة

7- أطر القضايا المعروضة فى البرامج الحوارية:

إن أعلى درجات الموافقة للأطر التى تم تبنيها من جانب برنامج من القاهرة كانت إطار "**تجديد الخطاب الدينى يهدف لمواجهة التطرف الفكرى**" وهو ما يعكس الواقع الحالى ووعى المشاهد به، حيث قد تخفت المصالح السياسية والاقتصادية الخارجية بستار الدين لتفرق الشعوب وتغرقها فى حروب أهلية تمكنها من السيطرة على قرارتها السياسية وثرواتها الاقتصادية وتطيح بأركان الدول ومؤسساتها، ومن ثم فإن محاربة تلك الجماعات يتطلب تصحيح ما تستند عليه من مغالطات دينية وتفسيرات علماء تبرر به الجهاد وانتهاك حرمة الحياة وكراهية الآخر.

وجاء فى المرتبة الثانية كل من إطار" **مؤتمر دعم وتنمية الإقتصاد بشرم الشيخ يعيد لمصر مكانتها على خريطة الاستثمار العالمي**"، وقد يرجع ذلك إلى سوء الوضع الاقتصادى فى مصر مؤخراً سواء لأسباب سياسية كمواجهة الإرهاب أو ما ترتب عن 25 يناير سواء زيادة المرتبات أو ما صاحبها من اعتصامات وخسائر اقتصادية أو هروب كثير من المستثمرين خوفاً من عدم الاستقرار السياسى وغياب بعض أركان الدولة، ومن ثم قد اعتمد الاقتصاد المصرى على منح وقروض الدول الخليجية والتى دعمت مصر فى فترة هامة وحرجة من تاريخها السياسي، إلا إن استراتيجية الرئيس للنهوض الاقتصادى تقوم على تنميه مستدامة بالاعتماد على مشاريع عملاقة وخلق مناخ استثمار جاذب، ومن ثم فإن المؤتمر الاقتصادى هو فرصة لإصلاح الصورة الذهنية السياسية والاقتصادية عن مصر ومن ثم يُعيد مصر إلى مسار الدول الجاذبة للاستثمار.

وجاء فى المرتبة الثالثة إطار "**الضربة الجوية على داعش جاءت بالتعاون مع السلطة الليبية**"، فهذا الحدث بما يمثله من تحدٍ سافر للإرادة السياسية ولحقوق مواطنيها تطلب رداً يصحح صورة مصر خارجياً ويشفى غليل أبنائها(وقد تفاعل معه الرئيس بشكل حاسم وسريع كما جاء فى كلمته)، وذلك فى إطار التخطيط والتنسيق مع الشقيق الليبى المتضرر الأول من تلك الجماعة خاصة فى ظل قرار الأمم المتحدة بعدم تسليح الجيش الليبي.

وجاء فى المرتبة الرابعة والأخيرة إطار "**زيارة الرئيس لإثيوبيا لتعزيز الثقة بين البلدين بما يسمح للوصول لحل لأزمة سد النهضة من الجانب الإثيوبي**" فعلى الرغم من أهمية هذا الملف والذى حاز على اهتمام شعبى لأنه يمس حقوق مصر التاريخية وشريان الحياة على أرضها، وعلى اهتمام رئاسى انعكس على خطوات الدبلوماسية السلمية لتحقيق الأمن المائى لمصر مع حفظ حق الغير فى التنمية والتى تبلورت فى الخطاب فى البرلمان الإثيوبى وتوقيع الاتفاق الإطارى لبناء سد النهضة، إلا أنه لايزال هناك تخوف من التزام إثيوبيا نحو مصر.

وعن **برنامج ما وراء الخبر** جاء أكثر الأطر التى تم تبنيها هو إطار "**اتفاق إعلان مبادئ سد النهضة بمثابة خطوة أولية تحتاج مجموعة اتفاقات خاصة بالتفاصيل**"، فبقدر ما سادت روح التفاؤل بتلك الخطوة فى تطور العلاقات المصرية الإثيوبية خاصة بعد توتر دام سنوات منذ عهد الرئيس الأسبق مبارك، إلا أنه تظل هناك مخاوف فى ملف سد النهضة وتشكك فى النوايا الإثيوبية فالمماطلة فى الوقت بشأن الشركة الموكلة بالدراسات الخاصة بالسد، إلى جانب كثير من التفاصيل غير المحددة حول بنود الملء والتخزين وحصة مصر من المياه ورغبة إثيوبيا القوية فى الإسراع فى البناء لسد احتياجها من الكهرباء والذى يكتمل ببناء مجموعة سدود أخرى، يفتح الباب أمام كثير من الخطوات التى تلى تلك الاتفاقية، ويتفق ذلك مع رغبة البرنامج بإثارة المشاهد المصرى والتشكيك فى أى خطوة ايجابية قد تتخذها الرئاسة والذى أكده بقوله (أن مصر لايمكنها وقف بناء السد - أن الشيطان يكمن فى التفاصيل - إثيوبيا هى المستفيد من هذا الاتفاق والذى أعطاها شرعية بناءه وتمويله من دول كبرى) أى إنه عرض الجانب السلبى فقط دون عرض أهمية تلك الخطوة فى مسار العلاقات الإفريقية أو كونه بمثابة تحويل تعهدات إثيوبيا لوثيقة مكتوبة.

وجاء فى المرتبة الثانية والأخيرة إطار "**الضربات الجوية على داعش فى ليبيا قد تمس الشئون الليبية**" ويعكس ذلك ثقة المصريين فى قيادتهم وقدرة الجيش على رد الإعتداء الآثم على أبنائها العُزل أمام العالم دون المساس بحقوق الدولة الليبية وسيادتها، إلا إن ذلك يتفق ذلك مع توجهات البرنامج فى تضليل المشاهد إعلامياً باستضافة الجهة الليبية المعارضة للسلطة الليبية الشرعية والمعترف بها دوليا، والتى هاجمت الضربة الجوية واسمتها (غارة) وأكدت أنها لم تحرز أى أهداف على داعش بل مست سيادة دولة شقيقة، وقد غلفت ذلك بتهديد الدواعش برد ضرب مضادة لتلك الضربة الجوية وتهديد الجبهة

الليبية المعارضة برفع قضية دولية ضد مصر، وهى بذلك تعلن إهدارها لدماء المصريين بل وتسعى لتقليب المصريين على ما حققته تلك الضربة من شعبية للرئاسة داخلية وخارجية، وإثارة تخوفاتهم من ملاحقة الدواعش.

وعن **برنامج 25/30** جاء الإطار الأكثر تبنى من جانب الجمهور إطار "**إعلان مبادئ سد النهضة يعكس قدرة الرئيس على إدارة الملفات التى تمس الأمن القومى وخاصة ملف المياه**"، ويرجع ذلك لأنه قد سادت فتره من الانقطاع ما بين مصر وامتدادها الجنوبى الإفريقى سابقاً، ولذا فإن مبادرة الرئيس الحالية تعكس رغبة حقيقية منه فى التواصل مع إثيوبيا بأسلوب ومنهج مختلف عما سبق ليبدأ عهداً جديداً يحمل حسن النوايا والثقة بين البلدين.

وجاء فى المرتبة الثانية إطار "**الضربة الجوية على داعش فى ليبيا استعادت هيبة الدولة فى الخارج** "، ويعكس ذلك إيمان المبحوثين بأن الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا من أجل الدفاع عن حقوق المصريين، ودرء بوادر الفتنة الطائفية التى يريد الإرهاب زرع بذورها فى مصر وهى بمثابة رسالة لأى مُعتدٍ.

وجاء فى المرتبة الثالثة "**مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد فى شرم الشيخ يعزز ثقة المصريين فى رؤية الرئيس السيسى للنهوض بمصر**"، وقد يرجع ذلك إلى أن تنظيم المؤتمر وحضور زعماء من شتى أنحاء العالم هو مؤشر قوى للاستقرار والأمان فى مصر، والذى بدوره يخلق مناخاً جاذباً للاستثمار والذى انعكس فعلياً على المشاريع الاقتصادية الضخمة التى تم الاتفاق والتوقيع على الكثير منها فى حينها على أن يتم الانتهاء من التفاصيل لاحقا، ومن ثم فهو بادرة أمل سياسية واقتصادية تحتاجها مصر والمصريون فى تلك المرحلة مما يعزز الثقة فى قيادتهم.

فى حين جاء فى المرتبة الأخيرة إطار "**تجديد الخطاب الدينى يحتاج مجهود مضاعف من المؤسسات الدينية فى مصر**"، حيث وكل الرئيس للأزهر الشريف مهمة تجديد الخطاب الدينى لانتزاع جذور الإرهاب ثقافياً واجتماعياً، وقد حمل البعض مؤخراً مسئولية الأزهر وحده عن ظهور هذا الإرهاب وانتشارة، ويعكس ذلك وعى المشاهد بحقيقة الإحداث من حوله وعدم تأثره بكل ما يُعرض حيث أن الهجوم على الأزهر سيخلق حالة من الصـراع الداخلى ويهز قامة دينية وعلمية كبرى، وقد تكون تلك إحدى أهداف الإرهاب فى مصر وهو زعزعة الثقة فى مؤسساته خاصة الدينية.

أما برنامج المساء فجاء الإطار الأكثر موافقة إطار "مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد فى شرم الشيخ بقيادة الرئيس هى خطوة هامة لتحويل الاقتصاد من من المساعدات والمنح للاستثمار" وقد يرجع ذلك إلى أن الأزمة الاقتصادية الحالية تحتاج الى استراتيجية مختلفة فى التعامل معها بالاعتماد على الذات وموارد الدولة للإستعاضة بها عن دعم الأشقاء العرب، وذلك بعودة الاستثمار بما يوفره من سيولة نقدية وتوفير فرص عمل يساعد على تخفيض عجز الموازنة وخفض البطالة.

وجاء فى المرتبة الثانية والأخيرة إطار "**الضربات الجوية على داعش ليبيا قصفت مواقع الإرهاب فقط**" ويتفق ذلك مع ثقة المشاهد فى قيادته السياسية وخبرة الجيش المصرى وقدرته عل تحقيق النصر والثأر.

8- اتجاه المبحوثين نحو تجديد الخطاب الديني:

إن أعلى درجات الموافقة كانت نحو عبارتى "هناك ضرورة لتجديد الخطاب الدينى للقضاء على الإرهاب ومواجهة التطرف الفكري" وعبارة "تجديد الخطاب الدينى دعوة لتطوير مناهج الأزهر وخطب علمائه بما يتفق مع وسطيته"، وقد يرجع ذلك لأن كثيراً من الجماعات الإرهابية تدعى أنها تحمل لواء الإسلام بداية من القاعدة وصولاً لداعش ومن ثم فإن تجديد الخطاب الدينى أصبح أهم الوسائل للقضاء على إدعاءتهم، ومن هنا فإن الأزهر الشريف موكل بمراجعة المناهج التى يتم تدريسها وخاصة النصوص التى تستند عليها تلك الجماعات وتفسيرها، هذا إلى جانب متابعته لما يطرحه علماء وشيوخ الأزهر من خطب وأحاديث على وسائل الإعلام المختلفة بحيث تتفق مع متطلبات العصر لمواجهة التحديات الدينية المعاصرة.

وجاء فى المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة "**تجديد الخطاب الدينى هو فرصة لإصلاح صورة الإسلام لدى الغرب بعد أن شوهته الجماعات الإرهابية**"، وقد يرجع ذلك إلى أن تلك الجماعات التى تدعى أنها تعمل على الدفاع عن الإسلام هى أول من تسئ له، وخاصة فى الخارج والذى لا يعلم الكثير عن حقيقة هذا الدين من جانب وأن تلك الجماعات الإرهابية أصبحت خطراً يؤثر على حياتهم ويمس أمن مواطنيهم من جانب آخر.

وجاء فى المرتبة الرابعة "**تجديد الخطاب الدينى لا يمس بأسس ومبادئ الدين الإسلامي**" ويعكس ذلك وعى المشاهد بحقيقة تلك الدعوة لمراجعة التفسيرات والاجتهادات والتى يستخدمها الإرهاب لتأصيل الكراهية واستباحة الدماء وإرهاب كل من يختلف معهم لخدمة أهدافهم السياسية والأجندات الخارجية، وذلك فى ظل مخاوف البعض من أن تلك الدعوة قد تمس الدين نفسه.

وجاء فى المرتبة الخامسة "**تجديد الخطاب الدينى لمراجعة تقديس أراء علماء الدين والدعوة للاهتمام بالنص القرآنى والسنه**"، ويعكس ذلك أهداف وآليات تجديد الخطاب المختلفة، حيث قد توارثنا أراء علماء الدين وبعض اجتهاداتهم واعتمدنا عليها عوضاً عن الرجوع للنص القرآنى والسنة، ومن ثم فهى دعودة لإحياء أصول الدين حتى لايختلط الرأى بالنص.

وجاء فى المرتبة الأخيرة "**تجديد الخطاب الدينى لنشر قيم حرية العبادة والعقيدة للفرد**"، وقد يرجع ذلك لأن هناك حرية دينية واضحة لأصحاب الديانات السماوية، ولكن حرية الإختلاف للأفراد سواء داخل الإسلام أو الديانات غير السماوية لاتزال غير مقبولة.

9- اتجاه المبحوثين نحو الضربة المصرية الجوية على داعش ليبيا:

إن أعلى درجات الموافقة كانت نحو عبارة "**الضربة الجوية على داعش قرار حاسم من القيادة المصرية**" ويتفق ذلك مع قاله الرئيس المصرى فى خطابه المباشر مع الإعلام المصرى بعد حادث اعتداء داعش على المصريين العزل فى ليبيا "لنا حق الرد فى الوقت والشكل المناسب"، ومالبث أن استيقظ المصريين حتى كان قرار القيادة رداً على هذا الاعتداء، والذى أشفى غليلهم من الإهانة أمام العالم أجمع، وجاءت عبارة "**الضربة الجوية المصرية على داعش تعكس قدرة مصر على مواجهة الإرهاب**" فى المرتبة الثانية، وقد يرجع ذلك إلى أنها أول حادث إرهابى خارجى مباشر نحو مصر وهى بمثابة رسالة ضد دعوات القيادة السياسية الدائمة لمحاربة الإرهاب وإعلانه قدرته على مواجهته بل وحماية العالم العربى منه، وذلك لإحراجه داخلياً وتشويه صورته عالمياً، وجاء فى المرتبة الثالثة عبارة "**الضربة الجوية المصرية حققت نجاحات علي داعش وقيادتها فقط**"، حيث تم التنسيق مع القيادة الليبية بقيادة اللواء خليفة حفتر قائد الجيش الليبي لتحديد موقع داعش وقيادتها ومن ثم توجيه ضربة قاضية لهم فى سرت والذى سبقه تبادل معلوماتى ومخابراتى منذ خطف المصريين، وجاء فى المرتبة الرابعة "**استخدمت مصر حقها فى القصاص والثأر الذى**

يكفله ميثاق الأمم المتحدة"، ويتفق ذلك مع نص ميثاق الأمم المتحدة للدولة التى تضررت نتيجة انتهاكات وعدوان على إقليمها من دولة أخرى والذى يستوجب الرد لحماية سيادتها على أراضيها بما يضمن عدم تكرار هذا العدوان، وحصدت عبارة "**الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا لحماية المواطن بالخارج أياً كانت ديانته**" المرتبة الخامسة وقد يعكس ذلك عدم الوعى برغبة تلك الجماعات الإرهابية فى زرع بذور الفتنة والطائفية بما يضمن لها تحقيق أهدافها السياسية من تفتيت داخلى وسخط سياسى، إلا أن القيادة المصرية باحترامها لحقوق المواطن المصرى وبوعيها بحق المواطنة ردت بالشكل المناسب على المعتدين على أبنائها، وجاء فى المرتبة الأخيرة "**الضربة الجوية المصرية على داعش تمت بالتنسيق مع الحكومة الليبية المنتخبة والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة**" وقد يعكس ذلك عدم وعى المواطن المصرى بتأثير الانقسامات الداخلية السياسية على الوضع الليبى، حيث إنه قد تم التنسيق مابين مصر والحكومة واللواء الخليفة حفتر قائد الجيش الليبى ودعم مصر العسكرى لهم فى ظل قرار الأمم المتحدة بعدم تسليح الجيش الليبي.

10- تقييم المبحوثين لتوجهات القنوات الباثة للبرامج المختلفة نحو أداء مؤسسة الرئاسة:

أن تقييم المبحوثين لتوجهات قناة **ON TV** نحو مؤسسة الرئاسة جاءت فى المرتبة الأولى، وقد جاء التقييم الإيجابى بنسبة 80.8% وتلاه المحايد 12.5% ثم السلبى 6.7%، مع الأخذ فى الاعتبار أن برنامج 25/30 به جرعة كبيرة من النقد إلا أن ذلك يعنى وعى المشاهدين بالهدف من النقد واختيارات القضايا التى يعرضها عن الرئاسة، وجاء فى المرتبة الثانية **قناة النيل للأخبار**، وقد جاء التقييم الإيجابى بنسبة 73.4% وتلاه المحايد 17.5% ثم السلبى 9.1%، وقد يرجع ذلك لكونها قناة حكومية مصرية ومن ثم ستكون توجهاتها نحو تغطية أعمال مؤسسة الرئاسة إيجابية بل وتتصدر أيضاً فقرات البرنامج أو تحتل الفقرة الحوارية الأساسية، وجاءت قناة Skynews Arabia فى المرتبة الثالثة حيث حقق وزناً نسبياً 76.8% وقد برز بها الاتجاه المحايد فى المرتبة الأولى بنسبة 50.6% وتلاه الإيجابى 39.9% والسلبى 9.5%، حيث كثيراً ما كانت تعرض جهود الرئاسة الخارجية والداخلية نحو النهوض بمصر بشكل مهنى محايد، وجاء فى المرتبة الأخيرة قناة الجزيرة بنسبة 50.8%، وقد انفردت بتفوق الاتجاه السلبى بنسبة 69.2% ثم الإيجابى 21.5% والمحايد 9.3%.

11- اتجاهات المبحوثين نحو السياسة العامة:

عن اتجاهات المبحوثين نحو السياسة العامة أن عبارة "**نشر الأمن والاستقرار فى مصر**"جاءت فى المرتبة الأولى، وقد يرجع ذلك لحالة الفوضى وعدم الأمان التى سادت الشارع المصرى فى الفترات الانتقالية والرئاسية السابقة ولذلك فأصبح من أهم أولويات الشعب والقيادة هى استعادة الأمن لتحقيق الاستقرار، وجاء فى المرتبة الثانية "**القضاء على الإرهاب وتنمية سيناء**"، فهناك محاولات دائمة من بعض الجماعات الإرهابية للسيطرة على سيناء بوابة مصر الشرقية إلا أنها أيضاً قد عانت من الإهمال فى عقود سابقة ولذلك فالقيادة توليها اهتماماً مزدوجاً وتضعها على رأس أولوياتها، وجاء فى المرتبة الثالثة "**وضع خطة لحل أزمة الطاقة والكهرباء**"، ويتفق ذلك مع وعى القيادة بأهمية مطالب المواطنين فى المراتب الأولي من حيث تقييم المبحوثين للفاعلية الخارجية للرئاسة، حيث عانى المصريون كثيراً من أزمة انقطاع الكهرباء ونقص المواد البترولية وترجع أهميتها لأنها مشاكل حياتية تمس مصالحهم اليومية لذا فهى تتصدر أولويات الخطة قصيرة المدى للرئاسة، وجاء فى المرتبة الرابعة "**تبنى مشروعات اقتصادية كبرى تزيد من أهمية مصر استراتيجياً واقتصادياً**" ويتفق ذلك مع خطوات الرئيس مع بداية عهده الرئاسى من خلال تبنى مشروعات عملاقة كمحور قناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة إلى جانب تنمية حقول الغاز وتطوير معامل التكرير بالإضافة إلى إصلاحات تشريعية وقانونية اقتصادية، بما يضمن تحقيق رؤيته للتنمية الشاملة والتى بدورها تحسن الوضع الاقتصادى وتجذب استثمارات إقليمية وعالمية مما يُعيد لمصر مكانتها. وجاء فى المرتبة قبل الأخيرة "**توجيه الحكومة لتخفيض عجز الموازنة وتوجيه الدعم لمستحقيه**" وقد يرجع ذلك لأن قضية الدعم من أهم القضايا التى تشغل المواطن حيث تمتد لتشمل قطاعات حيوية له كالصحة والتعليم والتموين، والتى مازالت تحتاج المزيد من الإصلاحات ولمزيد الأموال من موازنة الدولة هذا إلى جانب ضمان وصولها لمستحقيها، لذا فإن مفهوم إعادة توزيع الدعم قد لا يلقى قبولاً عند المواطن. وجاء فى المرتبة الأخيرة "**إصلاح شبكة الطرق والكباري**"، وقد يرجع ذلك لِمَا لمصر من رصيد ضخم من مشكلات سابقة للطرق، لذا فعلى الرغم من إنشاء شبكات حديثة (كطريق التجمع الخامس إلى المقطم) أوتجديد طرق محورية (كالطريق الزراعى)، لكن يظل هناك آرث ثقيل من المشاكل القديمة فى هذا الملف من الصعب حلها، خاصة لتداخل وزاراة التنمية المحلية ووزارة النقل والمواصلات والمحليات فيها.

12- اتجاهات المبحوثين نحو القرارات العامة لمؤسسة الرئاسة:

أن تقييم المبحوثين للقرارات العامة لمؤسسة الرئاسة ان عبارة "**تهتم بدراسة قراراتها بشكل كاف قبل اتخاذها**" جاءت فى المرتبة الأولى، وقد يعكس ذلك الثقة فى القرارات التى أُصدرت فمنذ تولى الرئاسة تم إصدار أكثر من 300 قرار بقوة القانون وذلك فى ظل عدم وجود برلمان، ومن ثم فإنه يتم دراستها بشكل كاف أو إحالتها لأهل التخصص من المجالس الاستشارية لضمان تحقيق الهدف منها، وجاء فى المرتبة الثانية "**تضع الأساليب والوسائل المطلوبة لتنفيذ قراراتها**".، وقد يرجع ذلك للاجتماعات الدائمة مع الحكومة وخاصة الوزارات السيادية بما يسمح بتوزيع المهام لضمان التنسيق بين الجهات المختلفة ومن ثم تنفيذ القرارات بالشكل الملائم، وجاء فى المرتبة الأخيرة "**تتسم القرارات بالمركزية فى كثير من القضايا**" وقد يعكس ذلك وعى الفرد بأن سرعة تغيير الحكومات والأيدى المرتعشة أيضاً قد يؤثر على الممارسة الفعلية لصلاحيات مهامها، لذا تظل أيضاً كثير من القضايا تحتاج للمستوى الرئاسى لضمان سرعة الحل وليس لمركزية القرار.

13- اتجاهات المبحوثين نحو العلاقة بين السلطات فى الدولة:

أنه جاء فى المرتبة الأولى عبارة "**تحترم القيادة المصرية مؤسسة القضاء وأحكامه**"، ويتفق ذلك مع بنود الدستور والذى يكفل استقلال سلطة مؤسسة القضاء بحيث لا يجوز التدخل فى أو التعليق على أحكامها، ويؤكد على احترام الرئيس لمواد الدستور فعلى الرغم من الضغوط لأن يصدر أحكاماً رئاسية بالإعفاء إلا أنه ينتظر صدور أحكام قضائية نهائية، وجاء فى المرتبة الثانية "**السلطة التنفيذية لها صلاحيات واضحة ومحددة وفقاً للدستور**" وقد يرجع ذلك للوضع الإستثنائى التى تمر به مصر من فراغ السلطة التشريعية إلا أن ذلك لا يعنى أن السلطة التنفيذية قد تتعدى صلاحيتها وحدود عملها إلا فيما يتطلبه تيسير شئون الدولة مؤقتاً، وجاء فى المرتبة الأخيرة "**تتدخل القيادة المصرية فى عمل الحكومة حينما يتطلب الأمر ذلك**" وقد يتفق ذلك مع مركزية القرارات والتى جاءت فى المرتبة الأخيرة، فالحكومة لديها كافة الصلاحيات إلا أنه يوجد بعض الملفات تحتاج مستوى رئاسياً والتى غالباً ما تكون قضايا تمس الأمن القومى (كسد النهضة)، حيث تدخل الرئيس لحساسية وأهمية تلك القضية ومن ثم تحتاج لمستوى من العلاقات والتمثيل أعلى من وزارة الخارجية، وقد بدأت مجهوداته بزيارات

لإثيوبيا والسودان والدعوة لزيارة مصر ثم سفره وإلقائه خطاب فى البرلمان الإثيوبى وأخيراً توقيع الإتفاق الإطاري للسد، ويتفق ذلك مع أبرز القضايا المعروضة عن مؤسسة الرئاسة.

14- اتجاهات المبحوثين نحو تفاعل مؤسسة الرئاسة مع المؤسسات المختلفة:

جاء تقييم المبحوثين لتفاعل مؤسسة الرئاسة مع المؤسسات الأخرى أن عبارة "**هناك دعم واهتمام بالشرطة نظراً للأخطار الداخلية والخارجية**" جاءت فى المرتبة الأولى، ويتفق ذلك مع نشر الأمن والاستقرار فى مصر فى المرتبة الأولى من تقييم المبحوثين للسياسة العامة للدولة وهو ما يتطلب بدوره زيادة الاهتمام بجهاز الشرطة، خاصة بعدما تعرض لمواجهات عنيفة ومباشرة مع الإرهاب أثرت على بعض مقراته بل وأودت بحياة الكثير من أبنائه، وجاء فى المرتبة الثانية عبارة "**هناك دعم واهتمام بالجيش نظراً للأخطار الداخلية والخارجية**" ويتفق ذلك مع القضايا السياسية والأمنية فى المرتبة الأولى من القضايا المعروضة عن مؤسسة الرئاسة، ومكافحة الإرهاب من أهم أسباب القضايا السياسية، ويتفق ذلك أيضاً مع القضاء على الإرهاب وتنمية سيناء فى المرتبة الثانية من تقييم المبحوثين للسياسة العامة، وهو ما يتطلب عقد المزيد من صفقات الأسلحة لتمكين الجيش من ضبط الحدود والحفاظ على الأمن القومى فى ظل التوترات السياسية المحيطة بنا، وجاء فى المرتبة الثالثة "**تحترم الأزهر الشريف كمؤسسة دينية وسطية**" ويرجع ذلك لمكانة الأزهر المصرية بل والإقليمية كمؤسسة دينية يأتى إليها طلاب العلم من أنحاء العالم، وكثيراً ما تلجأ لها الدولة فى مهام خاصة سواء داخلية كتجديد الخطاب الدينى أو حتى خارجية ذات طابع دينى، ويتفق ذلك مع قضية تجديد الخطاب الدينى التى احتلت المرتبة الأولى من حيث القضايا المنفردة الأكثر تكرار عن الرئاسة فى أكثر من مناسبة (المولد النبوى الشريف - الندوة التثقيفية بمسرح الجلاء) وحوارات الرئيس الداخلية والخارجية (حوار الرئيس مع قناة سكاى نيوز عربية- حوار الرئيس مع قناة فرانس 24 - حوار الرئيس مع إذاعة القرآن الكريم)، وجاء فى المرتبة الخامسة "**تتحفظ على طبيعة عمل المؤسسات ذات التمويل الخارجي**"، ويتفق ذلك مع فكرة إنشاء مجلس قومى لتنظيم عمل الجمعيات الأهلية الأجنبية يتم تشكيله من وزراء والذى تم إقراره فى القانون رقم 70 لسنة 2017، ومع التوجه الحديث للبرلمان المصرى نحو وضع إجراءات تمكن من حل تلك المؤسسات

أو وضع غرامة أوحبس لمخالفاتها مباديء الأمن القومى المصرى، وجاء فى المرتبة قبل الأخيرة "**وسائل الإعلام تعـمل بلا قيود ملحوظة**"، فهناك حالة من عدم الرضا عن الأداء والتى تتطلب (إعادة تأهيل أعضائه – نشـر ثقافة الحوار وإعلاء المبادىء العامة للمهنة – تفعـيل مواثيق الشرف الإعلامى)، فعلى الرغم مما يتمتع به الإعلام من حرية إلا أن ما تمر به مصر تحتاج إلى درجة من الوعى بالدور الاجتماعى والمسئولية تجاه الوطن وهو ما قد يجعل البعـض يعتقد بإنه يعمل فى ظل قيود، وجاء فى المرتبة الأخيرة "**القيادة المصرية غير مسئولة عن مستوى أداء الأحزاب**"، ويتفق ذلك مع الانتماء الحزبى بنسبة 2.8% وهو ما يعكس عدم وصول الأحزاب للمواطنين، بالإضافة إلى أن دعم الرئاسة لأى حزب يتنافى مع أهدافه كمراقب للسلطة أو قد يكرس للتجربة الرئاسية الأسبق والحزب الوطنى.

15- اتجاهات المبحوثين نحو السياسة الخارجية

جاء تقييم المبحوثين للسياسة الخارجية أن عبارة "**تراعى فى سياستها الخارجية توازن القوى الدولية**" جاءت فى المرتبة الأولى، حيث تأثرت علاقة مصر بكثير من القوى الدولية كرد فعل سياسى تجاه تطور الأحداث الداخلية ولذا فإن فكرة الحليف الدائم لم تعد قائمة كالسابق وهو ما يتطلب الانفتاح وبناء علاقات قائمة على المصالح المشتركة والتعاون، وجاء فى المرتبة الثانية عبارة "**تسعى لإقامة علاقات جيدة مع روسيا**" ويتفق ذلك القضاء على الإرهاب وتنمية سيناء فى المرتبة الثانية من تقييم المبحوثين للسياسة العامة حيث جاء دعم كل من جهازى الشرطة والجيش من أجل الأخطار الداخلية والخارجية فى المراتب الأولى من تفاعل الدولة مع المؤسسات، ومن ثم فمن الضرورى عقد مزيد من صفقات الأسلحة وخاصة السلاح الروسى فى ظل تناقض الموقف الأمريكى ووقف العم المادى والعسكرى لمصر(قطع غيار كثير من الأسلحة ووقف التدريب العسكرى المشترك)، وجاء فى المرتبة الثالثة " **تقف فى وجه الدول والجماعات الداعمة للإرهاب**" ويعكس ذلك الوضع الأقليمى والذى توغل فيه الإرهاب مدعوماً بمصالح اقتصادية وأجندات سياسية لدول أخرى، وقد أعلنت الرئاسة المصرية كثيراً (فى أكثر من حوار ومناسبة داخلية وخارجية) أن الأرهاب هو أكبر تحدى حالى وأنه على العالم أن يتحد لردعه بل ويحمل المجتمع الدولى الصمت أمام تحركات وتجاوزات تلك الجماعات، وجاء فى المرتبة الرابعة " **تحرص على ألا تتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى**" ويتفق ذلك مع توجهات الدولة فى احترام وحفظ سيادة أى دولة، حتى إنه فى كثير من القضايا العربية تسعى للحلول السلمية وحوار جميع

الأطراف، وجاء فى المرتبة قبل الأخيرة" **تراعى الامتداد الإفريقى الجنوبى وأهميته**" وقد يرجع ذلك لحالة الانعزال السياسى السابق والتوتر السياسى الحالى بعد إعلان بناء سد النهضة وعلى الرغم من محاولات الرئاسة بناء أواصر ثقة بين الجنوب من خلال زيارات رئاسية ومشاريع تنموية إلا أنه مازال هناك تخوفات من إثيوبيا، ومن ثم قد تحتاج لمزيد من المحاولات لتصل تلك العلاقات إلى المستوى المطلوب، وجاء فى المرتبة الأخيرة عبارة "**تحترم العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية التاريخية مع أمريكا**"، وقد يرجع ذلك لتوتر العلاقة مع الولايات المتحدة و ما نتج عنها من أزمات سياسية وعسكرية وإقتصادية من جانب وتطور العلاقات المصرية الروسية من جانب آخر، إلا أن متطلبات تلك المرحلة ليس إحلال العلاقات بالدول الكبرى لكن إنفتاح شامل.

16- متابعة المبحوثين لخطب وحوارات الرئيس:

جاءت متابعة المبحوثين لخطب وحوارات الرئيس فى المرتبة الأولى ب88%، وقد يتفق ذلك مع الاهتمام السياسى الواضح للمبحوثين من خلال متابعتهم لثلاثة برامج، وحرص المبحوثين على متابعة الأحداث السياسية التى تمر بها مصر فى المرتبة الأولى من الفاعلية الداخلية للمبحوثين، ويؤكد ذلك على أن حوارات وخطب الرئيس سواء الداخلية أو الخارجية بما فيها من شفافية فى تناول الشأن المصرى والخطط والسياسات المستقبلية خاصة فى الحوار الشهرى (حديث الرئيس) هى مصدر هام وموثوق من الجمهور.

17- اتجاهات المبحوثين نحو متابعة خطب وحوارات الرئيس:

وحول متابعة المبحوثين لخطب وحوارات الرئيس أن جاءت عبارة "**أتابع حوارات الرئيس التى تتم مع القنوات المصرية**" فى المرتبة الأولى وقد يرجع ذلك لأن الرئيس يعطى الأولوية والفرصة للإعلام المحلى لتكون وسيلة تواصل شبه دائمة فى عرض آخر مستجدات الساحة خاصة فيما يخص القضاء على الإرهاب أو التنمية، وجاء فى المرتبة الثانية "**أشاهد الخطب التى يُلقيها الرئيس للتعليق على مستجدات الأحداث**" وقد يعكس ذلك اهتمام الرئاسة بسرعة التواصل مع المواطن فى الأحداث الطارئة بما يدلل على مشاركته الجمهور فى كافة تفاصيل الحياة الأساسية، وجاء فى المرتبة قبل الأخيرة "**أهتم بمتابعة الحوارات التى تتم مع القنوات العربية**" وقد يرجع ذلك لأن تلك الحوارات قد

تتم فى إطار زيارة الرئيس لدولة عربية، إلى جانب أنها تتناول بشكل أساسى شراكة اقتصادية عربية أو دعم للعلاقات الثنائية، على إن الشئون الداخلية مازالت هى هم المواطن الأول، وجاء فى المرتبة الأخيرة **"أشاهد لقاءات الرئيس التى تُجرى مع القنوات الغربية"**، ويتفق ذلك مع حرص الرئيس على التواصل مع الإعلام الغربى إلا أن ذلك قد يرتبط بزيارات خارجية ومن ثم فعدد تكراره أقل ومحدد بتوقيت ما.

- اتجاهات المبحوثين نحو الأداء الإعلامى للرئيس:

يُشير الجدول السابق، أن اتجاهات المبحوثين نحو علاقة الرئيس بالإعلام أن عبارة **"التواجد الإعلامى للرئيس يعكس اهتمامه بالتفاعل مع الجمهور"** جاءت فى المرتبة الأولى بوزن نسبى 98.9% وقد يتفق ذلك مع تقييم المبحوثين للفاعلية الخارجية للرئاسة حيث كان الاستجابة لمطالب الجمهور فى وسائل الإعلام فى المرتبة الأولى وهو ما يعكس اهتمام الرئاسة بالإعلام ووعيها بأهميته فكثيراً ما نادى الرئيس بأن يُسانده الإعلام، وجاء فى المرتبة الثانية **"أؤيد ظهور الرئيس بشكل مباشر وفورى فى الأحداث والقرارات الهامة"**، ويعكس ذلك رغبتهم فى التفاعل معه ومشاركته فى صنع القرار وهو ما يقضى على عدم دقة المعلومات وتضارب المصالح والتوجهات فى وسائل الإعلام، وجاء فى المرتبة قبل الأخيرة **"يحرص الرئيس على التفاعل مع كافة المواطنين وبمختلف الوسائل كشبكات التواصل الاجتماعي"**، وقد يرجع ذلك لأن الرئيس أسس ذلك الموقع رغبة منه فى تطوير أشكال التواصل إلا أنه لا يديره بشكل شخصى ومن ثم فقد يؤثر ذلك على الثقة فى هذا الموقع، وجاء فى المرتبة الأخيرة عبارة **"اللقاءات التليفزيونية المصرية للرئيس تحتاج لمزيد من الإعداد"** وقد يرجع ذلك للنقد الذى يوجه لبعض تلك اللقاءات من حيث زوايا التصوير وحجم اللقطات إلا أن ذلك يتطلب درجة عالية من التخصص قد لا يُدركها البعض.

ملخص الفصل

عرض هذا الفصل إجراءات ونتائج الدراسة التطبيقية (التحليلية لعينة البرامج الحوارية – والميدانية) حيث قام الشق الأول من هذه الدراسة علي تحليل أبعاد صورة مؤسسة الرئاسة بالبرامج الحوارية في القنوات المختلفة من حيث الملكية والجنسية ومن ثم التوجهات وأسلوب المعالجة، ثم نتائج الدراسة الميدانية والتى تم تطبيقها علي المبحوثين من مشاهدي البرامج الحوارية التى تم تحليلها، حيث يتكامل عرض تأثير التعرض للقضايا المعروضة بالبرامج ومعالجتها علي الصورة الذهنية والاتجاه نحو الأداء الرئاسي الجزئي والعام بالتوافق مع الصورة المعروضة عنه، وذلك من خلال **أربعة مباحث**.

تناول **المبحث الأول** إجراءات الدراسة التحليلية بداية بمجتمع وعينة البحث وأسباب اختيار العينة وأدوات جمع البيانات.

وتناول **المبحث الثانى** النتائج العامة للدراسة حيث تم جمع القضايا والأحداث المتشابهة التي عُرضت عن مؤسسة الرئاسة في البرامج محل الدراسة في (ملفات) تم تحديدها وتفصيل القضايا التى تشملها وبعدها الجغرافي، وتلاه عرض تساؤلات الدراسة بداية ب(عدد القضايا المعروضة- ترتيبها فى البرنامج- مدى مشاركة ضيوف- جنسية الضيوف وصفتهم- القوالب والأساليب الفنية المستخدمة في عرض القضايا) ثم التساؤلات الخاصة (نوع القضايا- مدى حداثتها- مدي ملاءمتها للأحداث بمصر- أسلوب عرضها

سواء معلومات أو أسباب أو حلول أو أسباب وحلول) وقد تم تناول الأسباب الداخلية سواء (سياسية - اقتصادية - دينية)، وقد تم تناول الأسباب الخارجية التى عرضتها البرامج للقضايا والتي تعكس بشكل ما مستوى وطبيعة العلاقات وأنواع التحديات الخارجية إقليمياً ودولياً، وبعد الانتهاء من ذكر الأسباب تم عرض أهم الحلول المقترحة من البرامج مع ربطها بواقع الحال بمصر وإمكانية التنفيذ، ثم الاستمالات والأطر المرجعية المستخدمة لكل البرنامج لتحقيق أعلي قدر من التأثير والإقناع، وجاء الاهتمام بعرض اتجاهات الأطر نحو أطراف العملية الساسية داخلياً (خاصة مؤسسة الرئاسة) وخارجياً ودلالة ذلك علي أجندة وتوجهات البرنامج نحوهم وخاصة مؤسسة الرئاسة، وفي النهاية تم تحليل اتجاه معالجة البرامج للقضايا سواء مؤيد أو معارض أو محايد.

تناول **المبحث الثالث** أهم القضايا البارزة وتحليلها بشكل كيفى لتكتمل بذلك أبعاد تناول القضايا التى تم عرضها كمياً.

تناول **المبحث الرابع** إجراءات ونتائج الدراسة الميدانية وذلك بداية بعرض أكثر البرامج مشاهدة وعدد البرامج التى يتابعها المبحوثين ومدى انتظامهم فى متابعتها لضمان تأثيرها، ثم جاء الاهتمام بقياس تقييمهم لمصداقية القناة الباثة للبرنامج الحوارى الذي يتم مشاهدته، ثم بعض الخصائص السياسية للمبحوثين (الانتماء الحزبي - والفاعلية السياسية سواء الداخلية للمبحوث (التي تعكس وعيه واهتمامه بالسياسة والمشاركة فيها) وتقييم الفاعلية الخارجية للرئاسة (التي تعكس تفاعلها مع المواطن وحرصها على مشاركته في شئون البلاد)، ومدى تبنيه لأطر القضايا البارزة المعروضة عن مؤسسة الرئاسة في البرامج التى يتابعها، وفي النهاية قياس تقييمهم لأداء الرئاسة الجزئي الداخلي (تجديد الخطاب الدينى) والخارجي (الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا) وتقييمهم للأداء الرئاسى العام بأبعاده المختلفة (السياسة العامة- القرارات السياسية- السياسة الخارجية- العلاقة بين السلطات- تفاعل الرئاسة مع المؤسسات المختلفة) ليكتمل ذلك بقياس الاتجاه نحو تفاعل الرئيس مع الإعلام بقياس أدائه الإعلامى

خاتمة الدراسة ومقترحاتها

أولاً: الخاتمة

إن التحديات التى تواجهها السلطة حالياً تجعلها تمارس مهامها فى ظل ظروف داخلية وتطورات خارجية مختلفة، ونظراً لأن الاتجاهات السياسية نحو السلطة والرؤساء ترتبط بصورتها الذهنية عنهم من خلال التعامل المباشر والمرتبط بمدى رضاهم عن أدائهم ومدى قدرتهم على الإيفاء باحتياجاتهم أو غير المباشر من خلال القضايا المعروضة عنهم عبر وسائل الإعلام بتوجهاتها المختلفة، حيث أن مواقف الدول وسياستها تنعكس علي أجندة وأولويات إعلامها.

لذا فإن التعرف على القضايا المعروضة علي الشاشات المختلفة والتى تكون مؤسسة الرئاسة طرفاً فاعلاً فيها، تساهم فى إستنباط تأثيرها على اتجاه المواطن المصرى نحوها من جانب وتشكيل صورتها و ردود الأفعال الإقليمية والدولية تجاه مصر من جانب آخر.

وفى النهاية فإن العمل السياسى يقوم على من ينفذ ومن يراقب ومن يحاسب، ويكتمل دور وسائل الإعلام كسلطة رابعة تراقب من خلال دراساتها السياسية المختلفة فى مجال تحليل أبعاد صور مؤسسات الدولة وسلطاتها على شاشاتها المختلفة وقياس تقييم أدائها.

المشكلة البحثية

جـاء الاهتمام بدراسة تأثير معالجة قضايا مؤسسة الرئاسة المصرية بالبرامج الحوارية المختلفة على اتجاهات وتقييم الجمهور المصرى لأدائها الجزئى والعام، ويكتمل هذا التأثير بقياس الأداء الإعلامي لمؤسسة الرئاسة من خلال (الخطاب الرئاسي الرسمى – الظهور الإعلامى في المناسـبات العامة – اللقاءات التليفزيونية العامة الداخلية والخارجية- الحوارات الإذاعية) بما يتيحه ذلك من قدر من التفاعل مع الجمهور والذي ينعكس بدوره على تقييمهم العام.

الإطار النظري:

من خلال البحث فى التراث العلمى المتعلق بموضوع الدراسة وجدت الكاتبة أن كلاً من نظرية الأطر والتهيئة المعرفية يتكاملان لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض المطروحة بما يفسر العلاقة بين المتغيرات الخاصة بتلك الدراسة.

منهج الدراسة وعينتها:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التى تهتم بالتحليل الكمى بجانب التحليل الكيفى لدراسة أبعاد الظاهرة موضوع الدراسة وذلك فى إطار منهج المسح، الى جانب الإهتمام بمقارنة القضايا المعروضة فى البرامج المختلفة وقياس تأثيراتها عليهم، **الذى تم استخدامه كالتالي:**

أ – عمل مسح شامل لقضايا مؤسسة الرئاسة بالبرامح الحوارية بالقنوات محل الدراسة وهى، الفضائية المصرية (برنامج من القاهرة) – on tv (برنامج 25/30) – الجزيرة (برنامج ما وراء الخبر) – Sky New Arabia (برنامج المساء).

وقد اشتملت العينة التحليلية علي(78) حلقة وذلك بإجمالى عدد (101) حدث وقضية عن مؤسسة الرئاسة المصرية داخلية وخارجية فى البرامج الأربعة، وقد تم جمع القضايا

المتشابهة في ملفات والقضايا التى تختلف عنهم ظهرت كقضايا منفردة، بمعدل (46) قضية لبرنامج (25/30) و(35) قضية في برنامج من القاهرة و(11) قضية في برنامج ما وراء الخبر و(9) قضايا في برنامج المساء، في دورة برامجية كاملة في الفترة من 2015/1/1 إلى 2015/3/31.

ب- تم إجراء تحليل كيفى للقضايا البارزة التى ظهرت من خلال الدراسة الكمية.

ج- مسح عينة من أفراد الجمهور المصرى، لمعرفة تأثير حجم التعرض وكيفية معالجة تلك القضايا وأطر تناولها على تقييم أداء مؤسسة الرئاسة.

وقد اقتصرت عينة الدراسة الميدانية على 400 مفردة من أقليم القاهرة الكبرى فوق سن 18 عام، وتم اختيارهم بأسلوب العينة العمدية (مشاهدى تلك البرامج الحوارية) من خلال استخدام استمارة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات.

ثانياً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج **التى يمكن إيجازها على النحو التالي:**

- النتائج الخاصة بالدراسة التحليلية:

أ – نتائج التحليل الكمي:

1- أكدت مجموعة من المؤشرات على ارتفاع حجم الاهتمام بقضايا مؤسسة الرئاسة المصرية، والتى تمثلت في **عدد القضايا** في البرامج غير المصرية، هذا إلى جانب اهتمام القنوات المصرية والتى تفوق فيها البرنامج الخاص **25/30** بحوالى 46 قضية وبنسبة 45.5% من اجمالى القضايا، وجاء البرنامج الحكومى **من القاهرة** بعدد قضايا 35 قضية وبنسبة 34.7%، واتضح الاهتمام أيضاً بمؤسسة الرئاسة في **ترتيب القضايا** في البرامج حيث أن ما يزيد عن 75% من عينة القضايا جاء ترتيبها في بداية ووسط تلك البرامج وجاء عرضها في حلقة كاملة حوالى 15%.

2- اتضح ارتفاع نشاط مؤسسة الرئاسة الخارجي والذى انعكس على اهتمام البرامج بها، فقد عُرضت قضايا مؤسسة الرئاسة الخارجية بنسبة 50.5% من اجمالى القضايا المعروضة، وقد اتضح اهتمام البرامج غير المصرية بالشأن الداخلى، والتى حصدت 49.5% وشغلت نسبتها فى كل برنامج كالتالى، 54.5% برنامج **ما وراء الخبر** و33.3% برنامج **المساء**.

3- ارتفعت نسبة مشاركة الضيوف بالبرامج، لتصل إلى 75% وجاءت أهم أشكال المشاركة الحضور بنسبة 60% وتساوى الاتصال الهاتفى والاتصال عبر الأقمار الصناعية بـ 19.7% ويعكس ذلك اهتماماً واضحاً بالأساليب المتطورة للتواصل مع الضيوف ومصادر المعلومات من جنسيات مختلفة، وجاءت نسبة جنسية الضيوف المصريين حوالى 80%.

4- غلبت صفة الأكاديمى فى المرتبة الأولى وتلاها الخبير والمتخصص ويعكس ذلك وعى البرامج بأهمية رأى العلم وذوى الخبرة الأكاديمية فى تحليل وشرح القضايا المختلفة، وفى المرتبة الثالثة الإعلامى وقد يرجع ذلك للدور الواضح للإعلام فى الحياة السياسية والحزبية بالتوافق مع انتخابات مجلس النواب فيما يخص توعية الناخبين إلى جانب اهتمام بعض البرامج بالتعليق على الأداء الإعلامى للرئيس، وجاءت استضافة المسئول الحكومى المصرى فى المرتبة الخامسة وقد لا يتفق ذلك مع حجم القضايا التي كان يتم فيها نقد الحكومة ومن ثم عدم التوازن فى عرض كافة الأطراف ورسم صورة كاملة لدى المشاهد، وجاءت فى المرتبة الأخيرة عالم الدين بنسبة 0.8% وهو ما لا يتفق مع أهمية القضية، وفى نفس المرتبة جاء الناقد الرياضى والذى انفرد برنامج **ما وراء الخبر** بإستضافته (عادل صادق) ليس للتعليق على قضية رياضية بل لعرض وجهة نظره كضيف يساند التوجه السياسى العدائي للبرنامج ويدعمه ضد بلده مصر.

5- وفى مجال اهتمام البرامج بتقديم الأحداث الجارية والقضايا المعاصرة ومتابعتها، ارتفع بشكل ما الاهتمام بعرضها بنسبة 52.5% ويتناسب ذلك مع طبيعتها اليومية سواء البرامج المصرية أو لاهتمامها بعرض مستجدات الساحة المصرية فى البرامج غير المصرية، إلا أنه ارتفع أيضاً بشكل ما متابعة تطوراتها على المدى الزمنى لها.

6- وفى مجال اهتمام البرامج بتقديم قضايا تناسب الأحداث بمصر، ارتفع الاهتمام بعرضها بنسبة 98%، ويدلل ذلك على حرص تلك البرامج على قيم الأهمية والحالية لكن مع مراعاة مسئوليتها الاجتماعية تجاة الدولة والمواطن والذى ينعكس على دقتها فى اختيار

القضايا والتأكد من مصادرها دون السعى لإثارة الرأى العام، وجاءت القضايا غير المناسبة للعرض والتى انفرد بها برنامج **ما وراء الخبر** من خلال إعادة بث حلقات من قناة (مكملين) لتوجيه دعاية مضادة لمصر تسيء للعلاقات بين مصر والدول العربية أو لإحراج النظام داخلياً.

7- تفوق قالب الحوار فى عرض القضايا فى البرامج المختلفة ليصل 53.5%، ويتناسب ذلك مع طبيعة البرامج ونوعية القضايا المعروضة، والتى كانت بنسبة كبيرة سياسية وأمنية حيث تحتاج تلك القضايا لمزيد من المعلومات والشرح والتحليل بالإضافة لاقتراح حلول، ويأتى فى المرتبة الثانية التقرير الخارجى بنسبة 38.6% ثم فى المرتبة الثالثة الحديث المباشر 37.6% والذى انفرد بعرضه برنامج **25/30**، وجاء فى المرتبة الأخير المناقشة بنسبة 7.9% وقد لا يتفق ذلك مع عرض بعض القضايا متعددة الأطراف ومن ثم التأثير على التوازن فى العرض ووضوح الرؤيا لدى المشاهد.

8- اتضح الإعتماد على استخدام كل من العناوين المكتوبة وعرض مادة فيلمية عن القضية، لتحتل مراتب متقدمة فى الأساليب الفنية المستخدمة فى عرض القضايا، حيث يتم استخدام بعض جمل الضيوف التى تبرز معنى وتوجهاً معيناً للقناة أو يتم عرض بعض أجزاء من فيديوهات مصورة أو أحاديث سابقة قد تُستخدم لعرض وجهة نظر البرنامج أو بمثابة عرض مختصر عن القضية قبيل أو أثناء مناقشتها، وتلاهما الشاشة المقسمة والصور الثابتة، وجاء فى المرتبة الأخيرة عرض جزء من حلقة سابقة وقد يرجع ذلك إلى أن متابعة البرامج لتطورات القضايا على المدى الزمنى يتم بشكل مختصر دون الحاجة للرجوع للحلقات السابقة.

9- وفيما يخص أهم أنواع القضايا المعروضة عن مؤسسة الرئاسة جاءت القضايا السياسية فى المرتبة الأولى بنسبة 55.4% ثم الأمنية وتلاها الدينية والاقتصادية، وفى المرتبة الأخيرة القضايا الإعلامية (الأداء الإعلامى للرئيس) والتى أول مرة تعرض على الشاشات المصرية بل والعربية، وقد اختلفت أنواع تلك القضايا بين البرامج المختلفة حيث عرضت البرامج المصرية كافة أنواع القضايا على حين أن البرامج غير المصرية عرضت أنواع محددة وفقاً لأجندتها وتوجهاتها السياسية.

10- وجاء عرض الأسباب والحلول فى المرتبة الأولى من معالجة البرامج المختلفة لقضايا مؤسسة الرئاسة، ويتفق ذلك مع الدور الاجتماعى للإعلام والذى لا يقتصر على

العرض بل يساهم فى الحل، وتلاه المعلومات بنسبة ثم الأسباب بنسبة وفى المرتبة الأخيرة الحلول، وقد يتفق ذلك مع تفوق نسبة متابعة القضايا والتى قد يتطلب عرضها تجديد المعلومات عنها أو عرض حلول فقط.

11- وفيما يخص الأسباب السياسية الداخلية التى طرحتها البرامج، جاء فى المرتبة الأولى مكافحة الجماعات الإرهابية الداخلية بنسبة 33.7%، ويعكس ذلك محاولات تلك الجماعات لإنهاك مصر اقتصادياً وسياسياً لفرض سيطرتها على أركان الدولة، وجاء استكمال خارطة الطريق فى المرتبة الثانية ويتفق ذلك مع عرض قضية انتخابات مجلس النواب لقرب موعد الانتخابات، وفى المرتبة الأخيرة مشكلة الاستقرار الداخلى والذى انفرد بعرضه برنامج ما وراء الخبر والذى يتفق مع توجهه نحو الإساءة للوضع فى مصر بما يؤثر على صورتها خارجياً ويعيق مسارات عن التنمية.

12- وفيما يخص الأسباب الاقتصادية الداخلية التى طرحتها البرامج، جاء فى المرتبة الأولى تحسين مناُخ الاستثمار، ويليه فى المرتبة الثانية سوء الوضع الاقتصادى، ويتفق ذلك مع رؤية وخطوات الرئاسة داخلياً وخارجياً لاستعادة مكانة مصر الاقتصادية، وجاءت المنازعات الاستثمارية فى المرتبة الأخيرة، ويعكس ذلك حقيقة الوضع الاقتصادى الحالى والذى يحمل على عاتقه مشاكل النظام السابق والأسبق، وجاء تراجع حجم المساعدات والمنح العربية فى نفس المرتبة ويرتبط ذلك بالظروف السياسية والتهديدات الإرهابية لديهم والتى كان لها دور فى تغيير أولوياتهم ومن ثم إستراتيجية التعامل ودعم مصر اقتصادياً.

13- وفيما يخص الأسباب الدينية الداخلية التى طرحتها البرامج، جاء فى المرتبة الأولى ادعاء الجماعات الإرهابية الإسلام، ويرجع ذلك إلى أن تلك الجماعات تتستر بالإسلام فترهب من يختلف معها سياسياً لتحقق أهدافها الاقتصادية وأجندتها السياسية، وجاء فى المرتبة الثانية ضعف أداء الأزهر، فانتشار تلك الجماعات قد يعكس عدم قيام الأزهر بدوره على الوجه الأمثل فى نشر صحيح الدين، وجاء فى المرتبة الأخيرة تحسين صورة الإسلام، ويتفق ذلك مع سيطرة تلك الجماعات الإرهابية على مناطق الثروات فى العراق وليبيا ومن ثم يدرك العالم حقيقة استخداماتهم الخفية للدين، ويُلاحظ عدم اهتمام البرامج غير المصرية بعرض أسباب دينية للقضايا ويتفق ذلك مع اهتمام برنامج المساء بالقضايا السياسية والاقتصادية خاصة الخارجية، إلا أن اهتمام برنامج ما وراء الخبر

الواضح بالقضايا السياسية الداخلية يتناقض مع عدم اهتمامه بالقضايا الدينية كتجديد الخطاب وأهميته فى القضاء على الإرهاب ليس فى مصر فقط بل إقليمياً ودولياً.

14- وفيما يخص الأسباب الخارجية التى طرحتها البرامج، تفوق عرض العلاقات المصرية الخليجية لتأتى فى المرتبة الأولى، ويرجع ذلك إلى طبيعة القضايا المثارة وخاصة زيارات الرئيس للخليج من أجل توحيد الرؤى ودعم الخطوات العربية فى المجالات المختلفة، ويأتى فى المرتبة الثانية العلاقات المصرية بدول الجوار، فقد نجح الإرهاب فى السيطرة على بعض الدول العربية من حولنا وإستخدامها كمقار له ولقيادتها يوجه منها هجماته وضرباته للدول الأخرى كما هو الحال فى الشقيقة ليبيا (ذبح داعش لمواطنين مصريين) ليكتمل بذلك الحصار الحدودى لمصر، وجاء فى المرتبة الثالثة علاقات مصرية بدول حوض النيل، ويرتبط ذلك بإعلان إثيوبيا رغبتها فى بناء سد النهضة لتوفير الكهرباء اللازمة لعمليات التنمية بها فى يناير 2011 بالتزامن مع كثير من التغييرات السياسية بمصر و تخوفات مصر من تأثيره على تهديد الأمن المائى لها خاصة فى ظل الأختلافات حول الدراسات الخاصة بالسد ومعامل الأمان وشروط الملء والتفريغ وتعنت إثيوبيا بإستمرار البناء أياً كانت النتائج، واحتلت المراتب الأخيرة القضايا المتعلقة بالمنظمات الإقليمية والدولية ويرتبط ذلك بتصعيد بعض القضايا التى تم عرضها سواء على صعيد أقليمى أو دولى.

15- وفيما يخص الحلول السياسية التى طرحتها البرامج، يتضح إن الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب جاءت فى المرتبة الأولى ويعكس ذلك أولويات تلك المرحلة التى تمر بها مصر وخطوات الرئاسة فى التعامل مع الإرهاب، ويأتى فى المرتبة الثانية محاسبة المسؤل، فكثير من الأحداث السـياسية تحتاج إلى رد فعل سريع وحاسم تجاه الفاعل لضمان عدم تكرارها سواء كان ذلك عن عمد أو كخطأ ناتج عن إهمال وعدم إتخاذ قرار مناسب، وجاء فى نفس المرتبة قائمة حزبية موحدة ويتفق ذلك مع قرب انتخابات مجلس النواب والذى قد تستغله الجماعات الإسلامية للنفاذ إلى أى ركن من أركان الدولة، وجاء فى المرتبة الرابعة التغييرات الحكومية، وقد يعكس ذلك عدم التوافق ما بين خطوات الرئاسة وأولويات تلك المرحلة وتفاعل الحكومة مع متطلبات الوضع الحالى، وجاء استخدام الحلول السياسية فى المرتبة الخامسة، وقد يتفق ذلك مع رؤية الرئيس لأهمية تبنى استرتيجية شاملة للحرب (سياسية ودينية وإعلامية ومخابراتية) برؤى واضحة حتى لايكون الحل الأمنى هو الحل الأول والوحيد، وجاء معه فى نفس المرتبة دمج الشباب سياسياً، فمشاركة

الشباب فى العمل السياسى إحدى الوسائل الهامة للقضاء على جذب الإرهاب لأعضاء جدد، وجاءت الشفافية فى المرتبة الأخيرة بنسبة 2%، فتواصل القيادة السياسية الدائم مع وسائل الإعلام وفى كافة المناسبات تعكس رغبته فى تأسيس قواعد الشفافية، وجاء معه فى نفس المرتبة المحاكمات العادلة ويعكس ذلك المكانة التى يحتلها القضاء المصرى وأحكامه خاصة فى القضايا الكبرى.

16- وفيما يخص الحلول الاقتصادية التى طرحتها البرامج، جاء حل منازعات المستثمرين بنسبة 15.8% فى المرتبة الأولى، ويتفق ذلك مع توجهات الرئاسة الدائمة لسرعة تسوية المنازعات القديمة بما يضمن إعادة ثقة المستثمرين، ويأتى فى المرتبة الثانية إصلاحات تشريعية وقانونية اقتصادية بنسبة 9.9%، فخلق المناخ الجاذب للاستثمار يتطلب القضاء على البيروقراطية وتوفير الإطار القانونى الذى يضمن حقوق المستثمرين وحقوق البلد ويُسرع العجلة الاقتصادية، وتأتى فى المرتبة الثالثة إنجاز مشروعات قومية بنسبة 7.9%، ويتفق ذلك مع تبنى الرئاسة مشاريع قومية ضخمة كمحور قناة السويس والعاصمة الإدارية إلى جانب تنمية حقول الغاز وتطوير معامل التكرير والتى تفتح الباب أمام مجالات استثمار مستقبلية وترفع من قيمة عائد الاستثمار فى مصر، وعلى جانب أخر تأتى التسهيلات الاقتصادية وتوفير الطاقة اللازمة فى المراتب الأخيرة للحلول المقترحة بنسبة 3%و1%، ويعكس ذلك أهمية السياسية المالية للدولة خاصة الضرائب ومدة الإعفاءات على المشاريع الجديدة إلى جانب أهمية تكامل وتوافق الخطط المستقبلية بالاحتياجات الفعلية فالمحطة النووية بالضبعة توفر الطاقة اللازمة للمشاريع المستقبلية الكبرى، وقد اتضح عدم اهتمام برنامج ما وراء الخبر بعرض أى حلول اقتصادية ويتفق ذلك مع عدم اهتمامه بالجانب الاقتصادى واهتمامة بالقضايا الأمنية والسياسية فقط.

17- وفيما يخص الحلول الدينية التى طرحتها البرامج، اتضح أن كلاً من تجديد الخطاب الدينى ومراجعة وتعديل مناهج الأزهر الشريف جاءت كأهم حلول بنسبة 5% إلا إنه قد اقتصر عرضهما على القنوات المصرية فقط، وتتفق تلك الحلول المقترحة مع خطوات الرئيس السيسى فى تجفيف منابع الإرهاب الذى يستغل الدين لنشر الكراهية والعنف و يتطلب ذلك مراجعة المناهج الأزهرية التى تستغلها تلك الجماعات لتأصيل ونشر الفكر الإرهابى، وتلاهما مشاركة المجتمع فى تجديد الخطاب الدينى بنسبة 4%، فنشر معانى الإسلام الصحيح ليست مسئولية الأزهر وحده بل هى مسئولية الجميع، وقد ظهر عدم اهتمام برنامج المساء بعرض حلول دينية ويتفق ذلك مع عدم اهتمامه بعرض قضايا

دينية وعرضه للقضايا الأمنية الخارجية، ولم يهتم برنامج ما وراء الخبر بعرض حول دينية فعلى الرغم من اهتمامه بالقضايا السياسية والأمنية الداخلية وعرضه مكافحة الجماعات الإرهابية كسبب سياسى داخلى للقضايا، ومع الأخذ فى الاعتبار أن تلك الحلول تعد جزءاً من استراتيجية كاملة لمكافحة الإرهاب، فإن ذلك يعكس عدم دقته فى عرض القضايا ويؤكد على تجاهله ما هو إيجابى عن القيادة المصرية.

18- وفيما يخص الحلول الإعلامية التى طرحتها البرامج، والذى قد إقتصر عرضهم على البرامج المصرية وقد يعكس ذلك اهتمامها بدور الإعلام فى الحياة السياسية، وذلك باقتراح توعية الناخبين فى المرتبة الأولى بنسبة 4% وصولاً لدور الإعلام فى مواجهة الإرهاب ضمن استراتيجية كاملة تكتمل بها جهود مؤسسات الدولة الدينية والأمنية، من خلال عمل دعاية مضادة لدعاية الجماعات الإرهابية فى المرتبة الثانية بنسبة 3% وإغلاق مواقع الإرهاب على الإنترنت بنسبة 2% ويعكس ذلك وعى تلك الجماعات بأهمية سلاح الإعلام فى الحرب، واتضح عدم اهتمام برنامج المساء بعرض حلول إعلامية، على الرغم من اهتمامه بعرض قضايا سياسية وأمنية و اقتصادية إلا إنه قد أغفل ذلك الحل فى ظل إهتمامه بعرض قضايا الإرهاب الخارجى واستعراض نجاحات السلطة المصرية، ولم يعرض برنامج **ما وراء الخبر** حلول إعلامية ولا يعكس ذلك عدم وعى البرنامج بأهمية الإعلام كونه هو أول من يستخدمه لتحقيق أجندته السياسية بل يتفق ذلك مع حرصه على الهجوم والعداء لمؤسسة الرئاسة دون طرح حلول مفيدة.

19- وفيما يخص الحلول الخارجية التى طرحتها البرامج، جاء تنسيق عمل عربى عسكرى مشترك من أهم الحلول الخارجية المقترحة بنسبة 14.9%، ويتفق ذلك مع اجتياح الإرهاب للدول العربية ولذا فقد أصبح من الضرورى توحيد الجهود العسكرية، وتلاها فى المرتبة الثانية تنسيق عمل عربى سياسى مشترك بنسبة 13.9%، فكثير من المواجهات أو الخطوات المضادة للإرهاب تحتاج تنسيق فى المواقف بين الدول العربية، وجاء فى المرتبة الثالثة التصعيد الدولى بنسبة 7.9%، ويتفق ذلك مع التحديات التى تمس الأمن القومى حيث قد ينتقل التفاعل من المواجهات الفردية المباشرة إلى مرحلة التصعيد الدولى لمنع الضرر أو حفظ الحقوق، وجاء فى نفس المرتبة تشجيع الاستثمار فى مصر ويتفق ذلك مع الدعم العربى لمصر والذى ظهر جلياً منذ 25 يناير، وجاء فى المرتبة الرابعة ترجيح الحل السياسى وتعزيز الثقة المتبادلة بنسبة 6.9%، ويتفق ذلك مع تبنى القيادة المصرية صفحة جديدة مع الامتداد الإفريقى كعمق تنموى وحيوى، وجاء فى المرتبة الأخيرة

دعم السلطة الوطنية الشرعية بنسبة 4%، ويتفق ذلك مع الانقسام الداخلى فى بعض الدول العربية، وجاء فى نفس المرتبة تعاون مصرى خليجى اقتصادى، ويتفق ذلك مع ضرورة التكامل العربى بمجالاته المختلفة.

20- وفيما يخص أهم أنواع الاستمالات، جاءت الاستمالات المنطقية فى المرتبة الأولى ويتفق ذلك مع اهتمام البرامج بعرض الأسباب والحلول والمعلومات فى المراتب الأولى، وجاء فى المرتبة الثانية المزيج وقد يرجع ذلك إلى أن بعض القضايا لها بعد إنسانى أو لاعتماد البرنامج على تغليف المعلومات والأسباب المنطقية بشق عاطفى للوصول إلى أكبر قدر من التأثير، واحتلت الاستمالة العاطفية المرتبة الثالثة، وقد انفرد برنامج ماوراء الخبر فى عرضها فى المرتبة الأولى ويعكس ذلك اهتمامه بالتأثير على المشاهد وتبنيه لوجهة نظره دون تقديم معلومات وأسباب منطقية.

21- فيما يخص الأطر المرجعية المستخدمة فى عرض قضايا مؤسسة الرئاسة، كان أكثر الأطر المرجعية استخداماً الإطار التاريخى، ويرجع ذلك لإن كثيراً من القضايا المعروضة لها أصول وأسباب قديمة، وجاء فى المرتبة الثانية الاستشهاد بالتجارب الأخرى، ويرجع ذلك لرغبة البرامج فى عرض تجارب الدول الأخرى ذات الصلة بما يسهم فى توضيحها، وجاء الإطار الرسمى فى المرتبة الثالثة، فكثيراً ما كان يتم التدليل على القضية بتصريحات الرئيس أو المتحدث الرسمي، وقد احتل الإطار الدينى المرتبة الرابعة فى تناول البرامج للقضايا الدينية، على حين لم يعرضه برنامج **ما وراء الخبر** حيث اهتم بعرض القضايا الأمنية والسياسية فقط، ومن ناحية أخرى نجد أن الإطار القانونى جاء فى المرتبة الأخيرة، وتم عرضه فى البرامج المصرية فقط **25/30 ومن القاهرة** ويتفق ذلك مع القضايا المعروضة والتى قليلاً ما تحتاج أدلة قانونية أو رأياً قانونياً.

22- فيما يخص عرض أراء مختلفة فى قضايا مؤسسة الرئاسة، على الرغم من إنها برامج حوارية إلا إنه قد تفوق عرض وجهة نظر واحدة نحو القضية بنسبة 90.1% ويعكس ذلك عدم اهتمام البرامج بعرض كافة وجهات النظر مما قد يُعد مؤشراً سلبياً عن موضوعيتها فى العرض، وجاء فى المرتبة الأخيرة عرض أكثر من وجهة نظر بنسبة 2% و يتفق ذلك مع استخدام قالب المناقشة بحوالى 8%، ويرتبط ذلك بطبيعة القضايا التى تتعدد بها الأطراف كسد النهضة.

23- وعن مدى الأطر الإخبارية المستخدمة فى عرض القضايا، جاء استخدام الإطار العام، وتلاه الإطار المحدد فى المرتبة الثانية،وفى المرتبة الأخيرة الاثنان معاً،وقد يتفق ذلك لقصر المدى الزمنى للبرامج غير المصرية أو لإهتمام البرامج بمتابعة القضايا ومن ثم عرض صورة عامة عنها دون التفاصيل إلا أن ذلك قد يُعد تقصير فى تغطية القضايا خاصة فى ظل الاهتمام باستضافة الأكاديمى والخبير والمتخصص.

24- وعن أهم أنواع الأطر المستخدمة فى معالجة تلك القضايا، جاء فى المرتبة الأولى إطار الصراع، وقد يرجع ذلك إلى أن كثير من القضايا يكون الصراع بمستوياته المختلفة واضحاً بين أطرافها سواء بالهجوم أو الدفاع بداية من الإرهاب الخارجى (داعش) والداخلى فى سيناء وبعض الأحداث الداخلية التى تمثل خروج عن القانون وصولاً لبناء سد النهضة، وتلاه إطار المسئولية حيث كثيراً ما كان ما يُلقى مسئولية مواجهتها وحلها على (مؤسسة الرئاسة أو الحكومة أوجهاز الشرطة أو وسائل الإعلام)، وتلاه إطار النتائج الاقتصادية، وجاء فى المراتب الأخيرة إطار الاهتمامات الإنسانية وذلك فى معالجة قضـــايا الإرهاب والتى تمس المواطن بشكل مباشر، وجاء إطار المبادىء الأخلاقية وذلك فى عرض زيارة الرئيس للكاتدرائية المرقصية بالعباسية لدعم المواطنة والتى تعكس سمات ومبادىء الرئيس الأخلاقية.

25- أما بالنسبة لاتجاهات الأطر المستخدمة نحو أطراف القضايا الداخلية، لوحظ غلبة الإطار الإيجابى نحو مؤسسة الرئاسة بنسبة 82.2% ويعكس ذلك توجه غالبية البرامج نحو أدائها الجزئى (القضايا المعروضة) والتى كانت تعكس التحديات المختلفة التى تواجهها مصر وقدرة الرئاسة على التفاعل معها سواء بحلول سياسية (تبنى استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب وتنمية سيناء) أو بحلول اقتصادية (المؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ – الزيارات الخليجية) أو دينية (تجديد الخطاب الديني) أو أمن مائى (توقيع الاتفاق الإطارى لسد النهضة) بل إن أيضاً بعض القرارات كانت فورية وحاسمة (الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا)، وقد عرض برنامج **25/30** الإطار السلبى فى المرتبة الثانية بنسبة 15.2% ويتفق ذلك مع هجومه على الحكومة والأزهر الشريف ومن ثم كان يلقى عبء ضعف أداء الحكومة وأجهزتها سياسياً وأمنياً وإختيار الأزهر لتجديد الخطاب الدينى على الرئاسة، وقد انفرد برنامج **ما وراء الخبر** بعدم عرض أي إطار إيجابى وعرض الأطار السلبى بنسبة 54.6% فى المرتبة الأولى والإثنان معاً فى المرتبة الثانية بنسبة 45.4% وذلك فى بعض القضايا الذى أتاح الفرصة بشكل ما للتعبير عن الوضع فى مصر لكن ممن لا ينتمون للسلطة وذلك باستضافة بعض الأكاديمين (أ.د

حسن نافعة / الرئيس الأسبق لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة) أو الإعلاميين (أشرف أبو الهول / نائب رئيس تحرير الأهرام) إلا أنه أيضاً كان يستضيف فى المقابل رأى مصرى معارض وإن لم يكن متخصص (عادل صادق / ناقد رياضى) بما يشتت المشاهد، وكثيراً ما يتم توجيه الحوار بمقاطعة الضيف المصرى المؤيد للرئيس السيسى وعرض وجهة النظر الأخرى المعارضة فى مدة أطول ليظهر الاتجاه السلبى نحو القضية، ويتفق ذلك مع توجهه العدائى المعلن نحو مصر ومؤسسة الرئاسة.

26- فيما يخص اتجاه الأطر نحو الحكومة، نجد تفوق الإطار السلبى نحو الحكومة بنسبة 20.8%، وقد عرضه فقط كلاً من برنامج **ما وراء الخبر** بنسبة 36.4% حيث عرض تقصير الحكومة السياسى والأمنى خاصة بعد ثورة 30 يونيو على إنه تخطيط ومؤامرة ضد مصر ويتفق ذلك مع توجهاته العدائية، وعرضه برنامج **25/30** بنسبة 37%، فكثيراً ما كان ينتقد البرنامج الحكومة وعدم توافقها مع خطوات الرئاسة وأولويات المرحلة خاصة فى محاربة الإرهاب، وانفرد برنامج **من القاهرة** بعرض الإطار الإيجابى بنسبة 2%، وقد يرجع ذلك إلى القضايا المعروضة التى كانت تحمل جانباً إيجابياً للحكومة كالمؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ فهو دليل على كفاءة التنظيم والتخطيط والإدارة، ولم يظهـر أى إطار نحو الحكومة فى برنامج **المســاء** حيث برز الاهتمام بالرئاسة كطرف رئيسى وفاعل فقـط.

27- فيما يخص اتجاه الأطر نحو الجماعات الإرهابية الداخلية، تفوق الإطار السلبى نحو الجماعات الإرهابية الداخلية بنسبة 29.7%، ويرتبط ذلك بالدور السلبى الذى تقوم به هذه الجماعات لإحراج النظام داخلياً وتشويه صورة الدولة خارجياً، وقد انفرد برنامج **ما وراء الخبر** فى عرض الإطار الإيجابى، ويعكس ذلك توجهه نحو أسباب لجوئهم للعنف وتبريره لتلك العمليات الدموية والتخريبات، ويتفق ذلك بشكل ما مع دعمه لتلك الجماعات تحت مسمى الاختلاف السياسى والموضوعية الإعلامية، ولم يهتم برنامج **المساء** بعرض أى أطر عنها ويتفق ذلك مع نوعية القضايا التى تم عرضها والتى كانت سياسية أو اقتصادية خارجية.

28- فيما يخص اتجاه الأطر نحو الأحزاب السياسية، تفوق الإطار السلبى نحو الجهات الحزبية بنسبة 8.9%، وقد جاء عرضه فقط فى كلاً من برنامج **ما وراء الخبر**، فى قضية تأجيل الانتخابات البرلمانية، حيث كثيراً ما كان يلقى باللوم على الأحزاب وعدم قيامها بعمل

سياسى مضاد للسلطة، وعرضه برنامج 25/30 للتعليق على ضعف أدائها وتواجدها السياسى الفعلى، وظهر الإطار الإيجابى فى المرتبة الثانية بنسبة 4%، حيث انفرد بعرضه برنامج **من القاهرة** حيث أن كثير من الأحزاب أثبتت إعلاءها لمصلحة الوطن من خلال فكرة الاندماج والتحالف الحزبى فى انتخابات البرلمان المصرى، ولم يهتم برنامج **المساء** بعرض أى إطار عنها ويتفق ذلك مع نوعية القضايا التى تم عرضها.

29- فيما يخص اتجاه الأطر نحو الأزهر الشريف، جاء الإطار السلبى نحو الأزهر الشريف بنسبة 11.9% وقد انفرد بعرضه برنامج **25/30**، وقد يرجع ذلك لاهتمامه الواضح بقضية تجديد الخطاب الدينى لما تحمله من أهمية سياسية وأمنية، إلا أنه انتقد اختيار الأزهر لتلك المهمة نظراً لضعف أدائه (مخترق من جماعة الإخوان المسلمين – تقديس علمائه للأراء والتفسيرات القديمة – احتكار علمائه للدين) وقد دلل على تقصيره فى أداء دوره بظهور وإنتشار تلك الجماعات الإرهابية ومن ثم فلن يكون هناك أى خطوات فعلية تجاه التجديد، وظهر الإطار الإيجابى بنسبة 2% والذى عرضه فقط برنامج **من القاهرة** وقد يعكس ذلك رؤيته لثقل المهمة الملقاه على عاتق الأزهر وإيمانه بعدم تقصيره بأى جهد لتوعية أبناءها وحماية أرواحهم، وعلى الرغم من اهتمام برنامج **ما وراء الخبر** بالقضايا المصرية السياسية والأمنية الداخلية وخاصة الإرهاب إلا إنه لم يهتم بعرض أى قضايا أو حلول دينية للقضايا على الرغم من أن تلك الجماعات تقوم على أساس دينى محرف بل أكتفى بالحلول السياسية، على حين لم تلق القضايا السياسية أو الأمنية الداخلية أى اهتمام من برنامج **المساء** ومن ثم لم يظهر أى إطار تجاه مؤسسة الأزهر.

30- فيما يخص اتجاه الأطر نحو مؤسسة القضاء، جاء عرض الإطار السلبى فقط بنسبة 4%، وقد إنفرد برنامج **ما وراء الخبر** بعرضه ويعكس ذلك توجهه نحو تلك المؤسسة وأحكامها خاصة فى القضايا السياسية والأمنية، ويتفق ذلك مع دعمه للجماعات الإرهابية وللرئيس السابق محمد مرسى، ولم تظهر مؤسسة القضاء فى باقى البرامج مما يعكس احترامهم لها ولأحكامها كسلطة مسـتقلة.

31- فيما يخص اتجاه الأطر نحو وسائل الإعلام، جاء الإطار السلبى نحو وسائل الإعلام المصرية بنسبة 7.9%، وقد عرضه برنامج **ما وراء الخبر** بنسبة 36.4%، وقد يرجع ذلك لتوجهاته لزعزعة الثقة فى كافة المؤسسات والسلطات التى تدعم مؤسسة الرئاسة والدولة المصرية، وعرضه برنامج 25/30 بنسبة 8.7%، ويتفق ذلك مع توجهاته

نحو تغيير القيادات الإعلامية غير القادرة على التفاعل مع حالة الحرب التى تمر بها مصر حالياً، وجاء الإطار الإيجابى بنسبة 2% وانفرد بعرضه برنامج **من القاهرة**، وقد يرجع ذلك لدور وسائل الإعلام فى تغطية الانتخابات البرلمانية من جانب، أو كونه أحد عناصر هذا العمل الإعلامى ومن ثم تقديره لدورها فى ظل غياب القيادة الإعلامية التى يمكن أن توجه تلك الطاقات إلى جانب ضعف الإمكانيات المادية من جانب آخر، ولم يهتم برنامج **المساء** بعرض أى إطار عنها، ويتفق ذلك مع نوعية القضايا التى تم عرضها والتى كانت سياسية أو اقتصادية خارجية.

32- فيما يخص اتجاه الأطر نحو المواطنين، تفوق عرض الإطار الإيجابى نحو المواطنين بنسبة 5.9% خاصة فى البرامج المصرية **من القاهرة** وبرنامج **25/30**، وقد يرجع ذلك إلى القضايا التى تم عرضها خاصة السياسية والأمنية والتى يكون المواطن فيها ضحية للإرهاب أو الأحداث الداخلية التى تمثل خروج عن القانون، إلا أن تجاهل برنامج **ما وراء الخبر** لعرض أى إطار أو دعمه للمواطن المصرى فى ظل اهتمامه الواضح بالشئون المصرية الداخلية وعرضه لأسباب سياسية سلبية للقضايا، يكشف حقيقية عدائه لمصر وهجومه على الرئاسة لأسباب سياسية وليس لعدالة القضية الإنسانية والاجتماعية التى يدعى إنه يدافع عنها، ولم يهتم برنامج **المساء** بعرض أى إطار عنها ويتفق ذلك مع نوعية القضايا السياسية أو الاقتصادية الخارجية التى تم عرضها.

33- فيما يخص اتجاه الأطر نحو أطراف القضايا الخارجية، تبين تفوق الإطار الإيجابى نحو الدول العربية بنسبة 23.8% ويتفق ذلك مع ماتم عرضه من قضايا والتى ظهر فيها الدعم الواضح من دول الخليج لمصر سواء سياسياً أو اقتصادياً، وجاء الإطار السلبى بنسبة 2% وقد انفرد برنامج **من القاهرة** بعرضه بنسبة 5.7%، وقد يرجع ذلك للدور القطرى فى تشويه صورة مصر واستغلال كافة الأساليب السياسية والإعلامية لتحقيق ذلك.

34- فيما يخص اتجاه الأطر نحو الدول الإسلامية غير العربية، جاء عرض الإطار السلبى فقط بنسبة 5%، وقد عرضته البرامج المصرية فقط، فعرضه برنامج **25/30** بالتوافق مع انعقاد القمة العربية فى مصر للاتفاق على آليات مواجهة المخطط الإيرانى بدعمها للمد الحوثى فى اليمن بما يهدد أمن دول الخليج، وعرضه برنامج **من القاهرة**

للتعليق على إعلان تركيا عدائها الدائم للسلطة فى مصر تحت مسمى الاختلاف السياسى معها (بعد ثورة 30 يونيو) ومن ثم تدعم الجماعات الإرهابية بالمال والسلاح.

35- فيما يخص اتجاه الأطر نحو دول الجوار، يُلاحظ إن الإطار الإيجابى نحو دول الجوار قد جاء فى المرتبة الأولى بنسبة 8.9%، ويفق ذلك مع بروز عرض تداعيات الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا والتى تبلور فيها تحدى الإرهاب الخارجى السافر للسلطة، وقد جاء عرض التنسيق مع السلطة الليبية فى تلك الضربة كأحد أسباب نجاح تحديد مناطق الإرهاب بدرنة وتدمير قواعدهم، وانفرد برنامج **ما وراء الخبر** بعرض الإطار السلبى بنسبة 9.1% والاثنان معاً بنسبة 18.2%، وقد يعكس ذلك التضارب السياسى فى ليبيا بعد سقوط نظام القذافى والفوضى التى قضت على مؤسسات الدولة، حيث إستغل البرنامج ذلك وعرض الرأيين إلا أنه قد تبنى عرض رأى الفصيل الليبى (المؤتمر الوطنى العام) والذى يختلف مع (القائد العام للجيش الوطنى الليبى اللواء خليفة حفتر وفائز السراج رئيس المجلس الرئاسى لحكومة الوفاق الوطنى المعترف بها من الأمم المتحدة) ليس لإيمان البرنامج ودعمه لهذا الفصيل ولكن ليستنكر حق مصر فى الثأر والذى يتفق مع سعى البرنامج لتحريف القضايا المعروضة عن مصر.

36- فيما يخص اتجاه الأطر نحو دول حوض النيل، ظهر الإطار الإيجابى بنسبة 4.9% وقد عرضه برنامج **من القاهرة** فقط ويتفق ذلك مع عرضه لقضية (توقيع الاتفاق الإطارى لبناء سد النهضة)، وما تعكسه من خطوة إيجابية تؤكد حسن النوايا انطلاقاً من وحدة التاريخ والمصير المشترك، و جاء الإطار السلبى فى المرتبة الثانية بنسبة 4.4% وقد انفرد برنامج **25/30** بعرضه، ويتفق ذلك مع تحفظه على موعد إعلان بناء السد إلى جانب اختلاف إثيوبيا مع دول المصب خاصة مصر على كثير من التفاصيل بداية بالمكتب الاستشارى الذى سيتولى عمل الدراسات حول السد ومدى معامل الأمان وصولاً لشروط ومدة ملء السد وتفريغه، وظهر الإثنان معاً بنسبة 1% والذى عرضه فقط برنامج **ما وراء الخبر**، حيث تم مناقشة تلك القضية مع ثلاثة من الضيوف يمثلوا الأطراف جميعاً، وقد عرض الضيوف السودانى والإثيوبى اتجاه ايجابى نحو القضية وجاء الاتجاه السلبى نحوها من الضيف المصرى ليعبر عن تفاؤله الحذر نحو هذا الاتفاق مدعماً تخوفاته ورأيه بمماطلة الجانب الإثيوبى فى الإقرار بحق مصر وهو ما أيده البرنامج بقوله إن الشيطان يكمن فى التفاصيل وإن مصر يمكن أن تعطل السد لكن لن تستطع وقف بناءه، ولم يهتم برنامج **المساء** بعرض أى إطار نحوها ويتفق ذلك مع عدم تناوله لتلك القضية.

37- فيما يخص اتجاه الأطر نحو الدول الأجنبية، تفوق الإطار السلبى نحو الدول الأجنبية بنسبة 4% وقد ظهر عرضه فى البرامج المصرية **من القاهرة** و**25/30**، وقد يعكس ذلك توجه تلك البرامج نحو سياسة أمريكا مع مصر بعد 25 يناير ووقفها للدعم المادى والعسكرى وهو ما أضاف عبئاً مادياً جديد على مصر وأثر بشكل ما على مواجهتها للإرهاب، ويتفق ذلك مع نوعية القضايا السياسية والأمنية المطروحة، وقد ظهر الاتجاه الإيجابى بنسبة 5.7% فى برنامج **من القاهرة**، ويتفق ذلك مع خطوات القيادة المصرية بالتوجه نحو روسيا والصين وفرنسا كبديل للتسليح عن أمريكا، ولم يهتم برنامج **المساء** أو ما **وراء الخبر** بعرض أى إطار نحوها.

38- فيما يخص اتجاه الأطر نحو المنظمات الدولية، فقد ظهر الاتجاه السلبى بنسبة 3% وقد عرضه البرامج المصرية فقط **من القاهرة** و **25/30**، ويتفق ذلك مع بروز عرض بعض القضايا ذات البعد الدولى وقد يعكس ذلك عدم الثقة فى عدالة المجتمع الدولى خاصة نحـو القضـايا العـربية التى قد تمس المصالح الغربية، وعلى الرغم من عرض برنامج **ما وراء الخبر** لقضية الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا إلا أن كان اهتمامه موجهاً نحو نقد موقف الرئاسة المصرى أكثر من التطرق لعرض دور باقى الأطراف، ولم يهتم برنامج **المساء** بعرض أى إطار نحوها حيث اهتم بعرض الطرف المصرى والليبى فقط.

39- فيما يخص اتجاه الأطر نحو المنظمات الإقليمية، برز الإطار الإيجابى نحو المنظمات الإقليمية بنسبة 2% والذى انفرد بعرضه برنامج **من القاهرة**، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء تناوله لقضية انعقاد القمة العربية بمصر والتى توصلت لقرارات حاسمة نحو الدفاع عن وحماية الشقيقة اليمن من يد التطرف والإرهاب (الحوثيين).

40- فيما يخص اتجاه الأطر نحو الجماعات الإرهابية الخارجية، جاء الإطار السلبى نحوها بنسبة 22.8%، وقد عرضته البرامج المصرية فقط **25/30 ومن القاهرة** ويتفق ذلك مع معايشاتهم لما تقوم به تلك الجماعات من خراب ودمار حتى يتسنى لها تحقيق أغراض الدول الداعمة لها، إلا أنه لم يتم عرض أى إطار نحوها فى برنامج **ما وراء الخبر**، ويتفق ذلك مع تجاهله للأسباب الحقيقية للإرهاب وعرضه للإرهاب والقتل والتخريب تحت مسمى الاختلاف والقمع السياسي، ويتفق ذلك مع عرضه إطار إيجابى نحو الجماعات الإرهابية الداخلية، ويعكس ذلك دعمه لتلك الجماعات المخربة تحت شعار الموضوعية الإعلامية ويعد ذلك تشجيع واضح لتلك الجماعات وعدم الإكتراث بإهدارها

لدماء المصريين، وجاء الإطار السلبى فى برنامج **المساء** بنسبة 55.6% ويتفق ذلك مع عرضه قضية ضرب داعش ليبيا.

41- فيما يخص الاتجاه الغالب نحو قضايا مؤسسة الرئاسة، اتضح ارتفاع الاتجاه المؤيد بنسبة 80.9%، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء طبيعة القضايا المعروضة وخاصة مواجهة الهجمات الإرهابية الشرسة وتبعاتها السياسية والاقتصادية والتى لعبت فيها مؤسسة الرئاسة دوراً واضحاً وحاسماً نحو حماية مصر من محاولة فرض إرادة الدول الداعمة للإرهاب على قرارها، على حين جاء الاتجاه المعارض بنسبة 16.8%.

وقد انفرد برنامج **ما وراء الخبر** بعرضه فى المرتبة الأولى بنسبة90,9% وزعت بين 63.6%، فى تناوله ومعالجته للقضايا الأمنية والسياسية وخاصة الداخلية بشكل يشوبه التحريف سواء بالتجاهل المتعمد للقضايا الإيجابية أو عدم مراعاة الدقة فيما يعرضه للتدليل على ضعف الأداء السياسى، ونسبة 27.3% كان مؤيد للقضايا السلبية ويتفق ذلك مع عرضه حلقة سابقة بثتها قناة مكملين لتسيء لمؤسسة الرئاسة داخلياً وتخرب علاقتها مع الدول العربية أى إنه يؤيد القضايا السلبية فقط والتى لايراعى الدقة فى عرضها، وجاء الاتجاة المحايد فى قضية بناء سد النهضة حيث أن توقيع الاتفاق الإطارى قد يعد خطوة لكن تليها خطوات كثيرة وتفاصيل هامة إلا إنه قد أثار مخاوف المصريين بعرضه للفقر المائى الحالى والشح المائى القادم.

وبرز الإتجاة المؤيد فى برنامج 30/25 فى المرتبة الأولى بنسبة 76.1%، وهوما قد يعد مؤشراً على التوازن والموضوعية فى النقد وعدم التحفز ضد القيادة المصرية والذى اتضح فى اتجاه الإطار الإيجابى نحو مؤسسة الرئاسة، وجاء الإتجاة المعارض بنسبة 21.7% كقضية توقيع اتفاق سد النهضة فالتخوفات من إثيوبيا تجعل من الضرورة استكمال الطريق دون الركون على ذلك الاتفاق، وقضية تأجيل الانتخابات البرلمانية والتى قد تسيء لصورة مصر وقدرتها على استكمال خارطة الطريق أمام العالم، أو القضايا ذات الاتجاه السلبى كالأحداث الداخلية التى تمثل خروج عن القانون والإرهاب الداخلى إلا أن التوجه نحو دور الرئاسة بها كان إيجابى.

وجاء الاتجاه الإيجابى فى برنامج من القاهرة فى المرتبة الأولى بنسبة 100%، ويتفق ذلك مع ماتم عرضه من قضايا تحمل أبعاد السياسية الخارجية وصولاً للتحديات الإقليمية المختلفة وعلى قدر قوة التحديات على قدر جهود وقوة وصلابة تلك المؤسسة.

وعرض برنامج المساء الاتجاه الإيجابى بنسبة88.9 % ويتفق ذلك مع عرض القضايا الخاصة بالدول العربية والتى كانت تؤكد على ما تتسم به تلك العلاقات من تميز وخصوصية، ولم يظهر عرضة للاتجاة السلبى على النقيض من البرنامج العربى الآخر.

وبشكل عام نجد أن الاتجاه المؤيد كان نسبته أكبر من السلبى والمحايد، مما يعطينا صورة عن اتجاهات قضايا مؤسسة الرئاسة المصرية المعروضة فى البرامج عينة الدراسة ويعكس لنا ذلك صورة مصر الإقليمية والدولية.

ب- نتائج التحليل الكيفى لأطر معالجة قضايا مؤسسة الرئاسة:

فى إطار تحليل أبرز القضايا المعروضة عن مؤسسة الرئاسة المصرية والتى حازت على اهتمام البرامج الحوارية محل الدراسة، اتضح انها (تجديد الخطاب الديني، الضربة الجوية على داعش ليبيا، المؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ، توقيع الاتفاق الإطارى لبناء سد النهضة).

وجاءت أهم النتائج كما يلي:

1- برنامجى **25/30** و**من القاهرة** المصرية هما أكثر البرامج عرضاً واهتماماً بقضايا مؤسسة الرئاسة حيث تناولا جميع القضايا البارزة، يليهم فى المرتبة الثانية برنامجى **المساء** و**ما وراء الخبر** حيث تناولا قضيتين فقط، إلا أن القضايا اختلفت فيما بينهما فتناول **المساء** قضيتي (الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا، المؤتمر الاقتصادي) لرصد دور القيادة السياسية فى رد هيبة الدولة والدفاع عن أبنائها وتوضيح جهودها فى النهوض من الأزمة الاقتصادية، وتناول **ما وراء الخبر** (الضربة الجوية المصرية على داعش ليبيا، أزمة سد النهضة) وعالجها من خلال تعدى مصر على الشئون الليبية وأزمة الشح والفقر المائى الذى ينتظر مصر بعد توقيعها على وثيقة الاتفاق الإطارى لسد النهضة كموافقة بتأسيسه. ويتفق ذلك مع اهتمامات وأجندة كل منهما.

2- ساد بشكل ما **الاتجاه المؤيد** فى معالجة البرامج المختلفة للقضايا والتى كانت متوجهة بشكل أكبر نحو تفاعل السلطة مع تحديات الأمن القومى بداية بالإرهاب بأبعاده المختلفة (داعش - إرهاب داخلى وأحداث داخلية تمثل خروج عن القانون) وصولاً لأزمة سد النهضة، ورصد نجاحات المؤتمر الاقتصادى والذى كان بمثابة إعلان عن مصر الجديدة وشرعية قائدها، وانفرد برنامج ما وراء الخبر فى تأييد القضايا السلبية حيث كان

ينتقى القضايا ويبرز الجانب السلبى بها سواء باختيار ضيوف من الإخوان أو إدارة الحوار بشكل غير عادل ليسود توجهه العدائى المعلن نحو مصر.

وقد قامت الكاتبة بتحليل أطر المعالجة أبرز قضيتين:

1- المعالجة الإعلامية لقضية تجديد الخطاب الديني:

بشكل عام جاء الاتجاه المؤيد نحو القضية **ولكن مع اختلاف البرنامجين فى أسلوب عرضها كالتالي:**

اتضح عدم اهتمام برنامج **من القاهرة** بالقضية بالقدر الكاف حيث إنه عرضها فى حلقة واحدة فقط فى نهاية شهر مارس، بعد عدة أشهر من عرض الرئيس لها وتكرارها فى أكثر من مناسبة (المولد النبوى الشريف – الندوة التثقيفية بمسرح الجلاء) وحوارات الرئيس الداخلية والخارجية (حوار الرئيس مع قناة سكاى نيوز عربية- حوار الرئيس مع قناة فرانس 24 – حوار الرئيس مع إذاعة القرآن الكريم) وقد يعكس ذلك تقصير برنامج حكومى فى تغطية أحداث هامة شارك فيها الرئيس وعرض أولوياته المختلفة على الرغم من اهتمامه بشكل واضح بزيارته الخارجية، وقد عرضها فى الفقرة الحوارية الثانية من الحلقة فى إطار عرض جهود الأزهر لتجديد الخطاب دون مناقشة موسعة لأهمية القضية بأبعادها المختلفة إلا إنه يُحمد له إستضافته عالماً أزهرياً مما قد يثرى الحوار فيما يخص تفاصيل مشاكل الأزهر الداخلية ومتطلباته المختلفة واقتراح آليات للتواصل مع المواطنين والقيادة السياسية.

وجاء **برنامج 25/30** على النقيض من البرنامج الحكومى فى اهتمامه بتلك القضية، والتى جاءت فى المرتبة الأولى حيث قام بتكرارها على فترات قريبة وناقشها بمختلف الأشكال الفنية، وقد عرضها فى إطار التعليق على مختلف أوجه النشاط الرئاسى من مناسبات دينية أو حوارات داخلية وخارجية أو فى ظل أولويات مواجهة الإرهاب وكثيراً ما كان يثنى على وعى وجراءة الرئيس فى إثارته تلك القضية إلا أن اختياره لمؤسسة الأزهر كان بمثابة فشل مبكر وإجهاض لتجديد الخطاب، وقد برز الاتجاه السلبى أيضاً نحو الحكومة والتى لا تسير بنفس خطوات ورؤى الرئاسة، ومن الجدير بالذكر إنه لم يستضف أى عالم أزهرى أو مسئول حكومى ويعكس ذلك عدم توازنه فى عرضه للقضية.

- اتفق برنامجا "**من القاهرة**" و "25/30 "على الإطار الأساسى للقضية وهو محاربة الإرهاب وجاء أهم **أطر الأسباب** التى تم عرضها للقضية فى (نبذ الأفكار المتطرفة).

- اتفق البرنامجين فى اتجاهات الأطر التى تم استخدامها نحو الأطراف الفاعلة فى تلك القضية وذلك على النحو التالي: برز **الإطار السلبى** نحو الأزهر فى برنامج "25/30 " وذلك بتكراره لعرض ضعف أداء الأزهر كونه مخترقاً من الإخوان والسلفيين، وقد برز **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس السيسى من خلال ثنائه على وعى الرئيس بخطورة الفكر الدينى المتردى وأهمية خطاب دينى يتناسب مع ذلك العصر، إلا أنه عرض أيضاً **إطاراً سلبياً** نحو الرئيس حيث قد وجه اللوم للرئيس باختياره لمؤسسة الأزهر لتنفيذ تلك المهمة (فكيف يولى الرئيس مهمة تجديد الخطاب للأزهر الذى قام بتخريج الإرهابيين) إلا أن الإطار الإيجابى نحو الرئيس كان الأبرز، واتفق معه برنامج "**من القاهرة**" فيما يخص الاتجاه الإيجابى نحو الرئيس حيث اعتبر دعوى تجديد الخطاب ثورة على ممارسات الجماعات الإرهابية لتحقيق طموحات دنيوية، وقد تساوى استخدام **الإطارين السلبى والإيجابى** نحو الأزهر الشريف فى انتماء بعض الأعضاء الجدد لتلك المؤسسة أفكارهم ليست بمنهجية تلك المؤسسة **والإطار الإيجابى** فى تأكيده على الدور المنوط بالأزهر فى تلك المرحلة فقد أتت الفرصة للأزهر ليسترد زمام الدعوة ويقودها على مستوى مصر والعالم.

2- المعالجة الإعلامية لقضية الضربة الجوية على داعش ليبيا:

تُعد القضية الوحيدة التى حازت على اهتمام كل البرامج نظراً لفداحة الحدث الإنسانى (ذبح21 مواطن مصري) والتى تم بثتها القنوات المختلفة، وما يمثله ذلك من تحدٍ لهيبة دولة كثيراً ما تعلن إصرارها على المواجهة والتصدى للإرهاب سواء محلياً أو إقليمياً وصولاً لدعوات عالمية، هذا إلى جانب العزف على وتر الفتنة الطائفية تحت ستار عدم حماية الدولة لكرامة وحقوق أبنائها المسيحيين، وقد لاقت اهتمام القنوات غير المصرية أيضاً نظراً لأن بها طرف عربياً وإن اختلفت توجهاتهما نحو رد فعل القيادة السياسية المصرية تجاه داعش، وسيتم توضيح كيفية عرض كل برنامج على حدة لتلك القضية التى تمس السيادة والأمن القومى لمصر.

- جاء الإطار الأساسى فى البرامج الثلاث ("**من القاهرة" و** "25 /30" – "**المساء**") الثأر لذبح 21 مصرى مسيحى فى ليبيا على يد داعش وانفرد برنامج "ما وراء الخبر" 240

بعرض إطار التسرع في الرد علي ذبح داعش ليبيا لمواطنين مصريين، وجاء أهم **اطر الأسباب** فى برنامجى "**من القاهرة" و** "25 /30" مكافحة الإرهاب الخارجي، وقد عرض برنامج "**ما وراء الخبر**" أن تلك الضربة (غارات على ليبيا) من أجل احتواء غضب الجماهير لتظل القيادة السياسية مسيطرة على الوضع الداخلى دون قلق أو توتر، واستعادة هيبة الدولة بالخارج بما يصب فى ضمان الشرعية الخارجية للرئاسة، فى حين لم يعرض برنامج "**المساء**" أية أسباب أو حلول.

- اختلفت البرامج الأربع فى عرضها لاتجاهات الأطر نحو أطراف تلك القضية والذى ظهر على النحو التالي: عرض برنامج " ما وراء الخبر" **الإطار السلبى** نحو داعش بشكل لايتناسب مع قدر وفجاعة الحدث بقوله أنهم لاقلب لهم ولا رحمة ولا يدركون أى مصالح إسلامية أوعربية، إلا أن عرضه **الإطار السلبى** نحو الرئيس السيسى كان الأبرز بتعليقه على سرعة رد الفعل المصرى والذي يُثير تساؤلات وإن الضربة الجوية (غارات درنة) لم تكن سوى لحظة إشهار لتدخل مصرى قديم فى ليبيا.

واتفق البرنامجان المصريان فى عرض **الإطار الإيجابى** نحو الرئيس السيسى إلا إنهما اختلفا فى باقى الأطر، فجاء عرض الإطار الإيجابى فى برنامج "25/30 " بوصف الضربة الجوية بموقف بطولى وقرار سريع من الرئيس، وانفرد برنامج" 25/30 " بعرض **الإطار السلبى** نحو الحكومة بوصفها جهازاً مترهلاً وسلفية الهوى وأنها لا تدير أوراق مكافحة الإرهاب الداخلية والخارجية جيداً، و**الإطار السلبى** نحو الأزهر فى وصفه لعلماء الأزهر بدعاة للقتل والردة وأنهم منتمون لجماعة الإخوان المسلمين، **والإطار السلبى** نحو وسائل الإعلام في ضرورة تغيير القائمين على الإعلام جميعاً.

ج- النتائج الخاصة بالدراسة المسحية:

1- أشارت نتائج الدراسة فيما يخص متابعة البرامج الحوارية عينة الدراسة، إن برنامج 25/30 جاء فى المرتبة الأولى من حيث المتابعة، ويليه بنسبة قريبة فى المرتبة الثانية برنامج **من القاهرة**، وهو ما قد يُعد مؤشر على تطور البرامج المصرية بشكل عام وارتفاع

مصداقيتها لدى المشاهد، وحصد برنامج **ما وراء الخبر** المرتبة الثالثة لكن بفارق كبير عن متابعة القنوات المصرية ويتفق ذلك مع عرضه لقضايا مختلفة عما تعرضه القنوات المحلية فى الدول الأم أو نفس القضايا من توجهات وضيوف مختلفين، إلا أن ذلك فى إطار خدمة البرنامج لتوجهاته السياسية ومواقفه الدولية، ومن ثم قد يهتم المشاهد بمتابعته حتي يتعرف علي التوجهات المختلفة للقضايا البارزة، وياتى فى المرتبة الأخيرة برنامج **المساء** بـ42% وبفارق طفيف عن المرتبة الثالثة وهو ما قد يعد مؤشراً إيجابياً كونه يبث من قناة حديثة العهد مقارنة بالإخبارية المصرية والعربية ويعكس ذلك قدرتها على المنافسة مع غيرها من البرامج.

2- فيما يخص عدد البرامج التى يتم متابعتها، جاء فى المرتبة الأولى متابعة ثلاثة برامج حوارية فى المرتبة الأولى بنسبة 46.2%، وقد يرجع ذلك لرغبة الجمهور فى تكوين صورة كاملة عن القضية من خلال معرفة كل ما يُثار عنها فى مختلف الشاشات ويؤكد ذلك أن الجمهور ليس متلقياً سلبياً للرسالة الإعلامية، وجاء فى المرتبة الثانية متابعة برنامج واحد، وجاء فى المرتبة الأخيرة متابعة أربعة برامج مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف جنسية تلك القنوات وتوجهاتها.

3- واتضح تفوق المتابعة الدائمة لبرنامج 25/30 وتلاه برنامج **من القاهرة** مع تفوق البرنامج المصرى الخاص، وتفوقت المتابعة أحياناً لبرنامج **المساء** والمتابعة نادراً لبرنامج **ما وراء الخبر**.

4- وعن رأى المبحوثين فى مستوى مصداقية القنوات الباثة للبرامج الحوارية، جاء اتجاه المبحوثين نحو مصداقية قنوات بنسب مرتفعة كالتالى: 83.5% **On TV** و 68.8% **النيل للأخبار** و**Skynewsarabia** 74.4%، وهو ما يعكس تطوراً فى علاقة المشاهد المصرى بقنواته المصرية إلا أن القنوات الحكومية مازالت تحتاج مزيد من التطوير المهنى مصحوباً بدعم مادى حتى تستطيع المنافسة محلياً ثم إقليمياً، فى حين حصدت قناة **الجزيرة** مستوى متوسطاً بنسبة 56.4%، ويتفق ذلك مع زيادة جرعة النقد والهجوم السياسى لمصر من خلال التحريف وعدم الموضوعية وتجاهل كثير من الأحداث مما يؤثر سلباً على مصداقية تلك القناة.

5- جاءت نسبة الانتماء الحزبى للمبحوثين ضعيفة جداً حيث مثلت حوالى 2.8% من إجمالى العينة، فى حين احتل حزب الحرية والعدالة المرتبة الأولى بنسبة 45.5% وتلاه حزبا

الوسط والوفد بنسبة 27.3%، وهو ما قد يعد مؤشراً لغياب الإيمان بأهمية الأحزاب وتأثيرها على الساحة السياسية.

6- وتبين من نتائج الدراسة لمقياس الفاعلية السياسية الداخلية للمبحوثين عينة الدراسة، إنه جاء فى المرتبة الأولى من حيث تقييم المبحوثين لفاعليتهم المستوى المتوسط بحوالى 71.3% والمستوى المرتفع بحوالى 17.7%، ويعكس ذلك بشكل عام زيادة الوعى السياسى للمواطنين والذى قد يكون ساهم فيه الإعلام السياسى بشكل ما، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى ارتفاع تقييم المبحوثين للفاعلية الخارجية لمؤسسة الرئاسة حيث جاء المستوى المرتفع فى المرتبة الأولى بـ 68%، والمستوى المتوسط بـ 20.8%، وهو ما يعكس تطور علاقة المواطن بالمؤسسة السياسية.

7- اختلفت مستويات تبنى المبحوثين لأطر البرامج الحوارية، فقد جاء تبنى المبحوثين لأطر برامج **من القاهرة** و 25/30 و**المساء** بمستوى مرتفع، وجاء مستوى تبنى أطر برنامج **ما وراء الخبر متوسط**، ويتفق ذلك بشكل ما مع تقييم المبحوثين لمصداقية القناة الباثة للبرنامج فى طرح ومعالجة القضايا كما سبق توضيحه.

8- فيما يخص اتجاهات المبحوثين نحو الأداء الجزئى (تجديد الخطاب الديني)، ارتفع بشكل عام مستوى تقييم المبحوثين لها، حيث جاء المستوى المرتفع فى المرتبة الأولى وبنسبة 86.7%، وفى المرتبة الثانية 9.3% المستوى المتوسط، وجاء فى المرتبة الأخيرة المستوى المنخفض بـ 7% وقد يعكس ذلك بشكل ما وعى المواطن بأهمية تلك القضية ودورها فى القضاء على الفكر المتطرف ودحض إدعاءتهم عن الإسلام.

9- فيما يخص اتجاهات المبحوثين نحو الأداء الجزئى (الضربة المصرية الجوية على داعش ليبيا)، ارتفع بشكل عام مستوى تقييم المبحوثين لها، حيث جاء المستوى المرتفع فى المرتبة الأولى بنسبة 91.5% والمتوسط بنسبة 6% و المنخفض 2.5%، وقد يعكس ذلك وعى المشاهد بأهمية تلك القضية كرسالة هامة للتصدى للإرهاب واسترداد كرامة المواطن المصرى.

10- فيما يخص تقييم المبحوثين لتوجهات القنوات الباثة للبرامج نحو مؤسسة الرئاسة، جاء توجه قناة **On TV** نحو مؤسسة الرئاسة إيجابية فى المرتبة الأولى وجاء فى المرتبة الثانية قناة **النيل للأخبار**، ومع الأخذ فى الاعتبار أن البرنامج المعروض على القناة الخاصة به جرعة كبيرة من النقد إلا أن ذلك قد يعنى وعى المشاهدين بالهدف من النقد

واختيارات القضايا التى يعرضها عن الرئاسة، وجاء الاتجاه المحايد فى المرتبة الأولى فى قناة **Skynewsarabia** وتلاه الإيجابى حيث كثيراً ما كانت تعرض جهود الرئاسة الخارجية والداخلية نحو النهوض بمصر بشكل مهنى محايد، وانفردت قناة **الجزيرة** بتفوق الاتجاه السلبى بنسبة 69.2% ويتفق ذلك مع طبيعة القضايا التى تُعرض عن مصر وخاصة مؤسسة الرئاسة وكيفية معالجاتها.

11- فيما يخص تقييم المبحوثين لأبعاد الأداء الكلى لمؤسسة الرئاسة، جاء تقييمهم **للسياسة الخارجية** فى المرتبة الأولى حيث حصد المستوى المرتفع نسبة 95% ثم المتوسط 6.7% ثم المنخفض 8.3%، وتلاه تقييم المبحوثين **للسياسة العامة** حيث جاء المستوى المرتفع بنسبة 84% ثم المتوسط بنسبة 8.2% ثم المنخفض بنسبة 7.8%، وجاء فى المرتبة الثالثة تقييم **تفاعل الرئاسة مع مؤسسات الدولة** المستوى المرتفع بنسبة 82.7% ثم المتوسط 9.5% والمنخفض7.8%، وجاء تقييم **علاقة الرئاسة مع السلطات الأخرى** المستوى المرتفع بنسبة 82% ثم المتوسط 9.5% ثم المنخفض بنسبة 8.5%، وقد جاء تقييمهم **للقرارت العامة** مرتفع أيضاً فجاء المستوى المرتفع بنسبة 73% ثم المتوسط بنسبة 19.7% ثم المنخفض بنسبة 7.3%.

12- فيما يخص متابعة خطب وحوارات الرئيس، جاءت نسبة المتابعة فى المرتبة الأولى ب 88%، ويؤكد ذلك إن حوارات وخطب الرئيس سواء الداخلية أو الخارجية بما فيها من شفافية فى تناول الشأن المصرى والخطط والسياسات المستقبلية خاصة فى الحوار الشهرى (حديث الرئيس) هى مصدر هام وموثوق من الجمهور، وبالرجوع للمقاييس التجميعية للدراسة لمستويات مقياس تقييم المبحوثين للأداء الإعلامى تبين أن المستوى المرتفع قد جاء فى المرتبة الأولى بنسبة 97.7% والمتوسط بنسبة 1.7% والمنخفض 6.%.

ثالثاً: مقترحات الدراسة:

فى ضوء اهتمام الكاتبة بدراسة الأداء السياسى بشكل عام لتفعيل الدور الرقابى للإعلام، وتوحيد جهود وسائل الإعلام لخدمة متطلبات تلك المرحلة **جاءت أهم المقترحات كما يلي:**

1- إعادة بث وتلخيص النقاط المحورية في خطب وحوارات الرئيس في الأوقات والبرامج الأكثر مشاهدة لضمان وصولها لأكبر عدد من المشاهدين.

2- الاهتمام بالظهور الإعلامى للرئيس فى البرامج الحوارية بالقنوات المصرية بقدر الاهتمام بالأحاديث المباشرة، فعلى قدر ما تتيحه الأحاديث المباشرة من تلقائية وإرتجال بقدر ما يعكس الحوار بعض الصفات وملامح الشخصية وهو ما يقربه من الجماهير.

3- الاهتمام بالجوانب الفنية فى لقاءات الرئيس كحجم اللقطات وزوايا التصوير والمونتاج فعلى قدر ما تكون غير ملحوظة إلا أنها تؤثر سلباً على تفاعل الجمهور مع ما يتم عرضه.

4- الحرص على استضافة المختصين من الإعلاميين والسياسيين للتعليق علي حوارات وخطب الرئيس المختلفة لتفسير وتحليل أبعادها الداخلية والخارجية.

5- التوجه للمشاهد بالخارج، بإنتاج برامج حوارية مصرية بلغات أجنبية لضمان توصيل صورة حقيقية عما يحدث بمصر خارجياً.

6- إنتاج وترجمة برامج وثائقية ومواد فيلمية بلغات مختلفة تعكس نجاحات الجيش المصرى لضمان تحقيق الأثر الإيجابى داخلياً وخارجياً.

7- تحديد أهم آليات وسائل الإعلام لإدارة الأزمات، متمثلة فى الدقة والسرعة في الرد على أي خبر يهدف لإثارة الرأى العام وخلق أزمة

8- توحيد جهود وسائل الإعلام وتكاملها مع مواقع التواصل الاجتماعي لخدمة أولويات تلك المرحلة، بداية برصد ومراقبة كل ما يمس الجماعات الإرهابية، وصولاً لتفعيل المشاركة والرد على تساؤلات المتعاملين مع تلك الوسائل.

9- تسهيل تدفق المعلومات بين لجان رصد مواقع الإرهاب علي مواقع التواصل الاجتماعى ومباحث الإنترنت بما يضمن التكامل فى مكافحة الإرهاب.

10- تدعيم مشاركة الشباب ودمجهم في العمل الإعلامي إلي جانب العمل السياسى، حيث أن هؤلاء الشباب هم الأكثر مهارة في مجال مواقع التواصل الاجتماعى.

11- تدريب القائمين علي الإعلام بالوزارات المختلفة على التفاعل مع وسائل الإعلام، بما يتيح الوصول للخبر الموثوق والدقيق.

12- تفاعل المسئولين والمختصين بشكل دائم وسريع مع وسائل الإعلام، خاصة في الأحداث الهامة بما يقضى على الشائعات ويهدئ الرأى العام.

13- الحرص علي عدم عرض أو تكرار المواد الفيلمية الخاصة بالجماعات الإرهابية، والتي تهدف بث الرعب وتثير المشاهد المصرى بما يكفل حماية خصوصية الأفراد ويراعي مشاعر المشاهد ويبطل الأثر السلبي المقصود من تلك الجماعات.

14- التعرف علي مشكلات مؤسسة الأزهر سواء مادياً أو علمياً أو إدارياً والمساهمة في حلها بما يضمن قدرتها وكفاءتها في محاربة الإرهاب.

15- دراسة المسئولية الاجتماعية لبعض البرامج والفتاوى الدينية في ظل الظروف الحالية.

16- الاستفادة من خبرات أساتذة الاقتصاد المصرى وذوى الخبرة لحل أزمة الإعلام الحكومى ومشاكله المادية ومديونياته وتعثراته في الأجور، بما يساعد في تفعيل دوره المجتمعي.

17- الاستفادة من نجاحات الإعلام الخاص إدارياً ومالياً ودمج بعض تلك الكيانات مع الإعلام الحكومي.

18- الاهتمام بدراسة وقياس اتجاهات الشباب نحو بعض البرامج الرئاسية الخاصة بهم.

19- تحديد أولويات قياس الأداء السياسى بتلك المرحلة وذلك بتوجيه البحث العلمي نحو أداء وزارات كوزارة السياحة والاستثمار لأهميتهما حالياً.

20- تطبيق نظرية التهيئة المعرفية عملياً بعرض قضايا إيجابية وتكرارها لخلق تقييم واتجاه إيجابى، وذلك بتوجيه المسلسلات والأفلام لعرض الأماكن السياحية بمصر بما يخدم احتياجات تلك المرحلة ويتناسب مع حالة الاستقرار فى تلك الأماكن.

21- دراسة أبعاد صورة مصر لدى الجمهور العربى وتأثيرها على الاتجاه السياحى نحوها.

22- دراسة تقييم الصفوة الاقتصادية لسياسات وقرارات الحكومة المالية والنقدية.

قائمة المحتويات

د. سارة نصر محمد

مدرس بالمعهد العالى للإعلام وفنون الإتصال – مدينة الثقافة والعلوم - 6 أكتوبر

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس إعلام- جامعة القاهرة- كلية الإعلام-قسم الإذاعة والتليفزيون – 2001.
- ماجستير-جامعة القاهرة - كلية الإعلام – قسم الإذاعة والتليفزيون – 2010.
- دكتوراه – جامعة القاهرة- كلية الإعلام – قسم الإذاعة والتليفزيون – 2018.

الإنتاج العلمى:

بحث بعنوان "اعتماد الجمهور المصرى على الحملة الإعلامية الحكومية لتصحيح الشائعات الإلكترونية وعلاقته بمصداقية المواقع الاجتماعية الإلكترونية" - مجلة الإذاعة والتليفزيون-كلية الإعلام- جامعة القاهرة - 2019.

للتواصل: nasr_sara81@yahoo.com